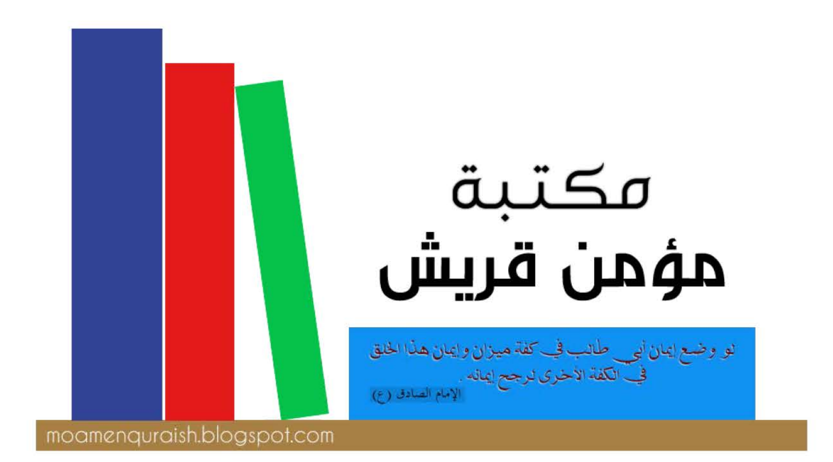
حسن السيّد عزالدين بحر العلوم

العقد الإجتماعي والسلطة الشعبيّة عند الإمام علي



العارف للمطبوعات


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

العقد الاجتماعي
والسلطة الشعبية
عند الإمام علي عليه السلام

العقد الاجتماعي والسلطة الشعبية عند الإمام علي عليه السلام

حسن السيد عز الدين بحر العلوم



العقد الاجتماعي والسلطة الشعبية عند الإمام علي عليه السلام

حسن السيد عز الدين بحر العلوم

الطبعة الأولى

كانون الثاني/يناير 2013

القياس: 15 × 22

عدد الصفحات: 230

ISBN 978-9953-574-76-9

نشر وتوزيع

شركة العارف للأعمال ش.م.م.



بيروت – لبنان

00961 1452077

العراق – النجف الأشرف

00964 7801327828

Trl: www.alaref.net

المقدمة

للنظريات الفكرية مساهمة جادة وحقيقية في بلورة وتطور نمط الحياة الإنسانية ووضع أسس لممارستها في الواقع لتكون قيماً ومعايير لإجلاء سحب الموانع والمعوقات فتصبح نقطة انطلاق في الواقع العملي في معترك الظلم والاستبداد القائم.

فكم شغلت قضية حقوق الإنسان بالَ الداعين إليها والمتطلعين لها بالوقت نفسه سعياً منهم للحصول، ولو على الحد الأدنى، على وسائل عملية للحد من انتهاك هذه الحقوق ولوقف الممارسات العدوانية ضد الإنسان وتجنب حالة الاستبداد التاريخي والمعاصر في مجالات عديدة حتى على مستوى الفكر الديني.

فالكنيسة حينما تعتمد الحق الإلهي، وهو أمر مشروع في بداية التصور، إلا أنه ينقلب إلى النقيض حينما يتحول هذا الحق إلى استبداد مبرمج قد يستغل غفلة الإنسان الذي طلب منه أن يؤمن بالغيب وكل ما يأتي ويصدر عنه ولو ادعاءً أحياناً.

لهذا أسهمت نظرية العقد الاجتماعي في ترسيخ مفهوم

حقوق الإنسان. ولعلها من أهم النظريات الفكرية التي لعبت دوراً في هذا المجال نظراً لمواجهتها حالة الاستبداد الذي جسده الخط السياسي من جانب والتزمت الكنسي والقيود التي فرضت على الواقع الديني من جانب آخر.

كما أن هذه النظرية تؤمن إيماناً كاملاً بحقوق الأفراد.

إن أهم ركيزة أكد عليها الدين الإسلامي بقيادة النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام مسألة المجتمع القائم على أساس التعارف كما ورد صريحاً في القرآن الكريم، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾**. فالعلاقة القائمة على أساس التعارف صورة رسمتها الآية القرآنية المباركة لكل الناس لبناء المجتمع الذي ينطلق من روابط متعددة، ذكرت الآية نمطين منها: (الشعوب والقبائل)، وهي ليست بصدد التفصيل بقدر ما أرادت التأصيل لهذه القيمة الحضارية الكبرى.

ومن الطبيعي أن المجتمع الذي يقصده الإسلام لابد أن يكون بناؤه التكاملي قائماً على أساس العدل والمساواة وقيم الإنسانية التي ينبغي على الانسان التقيد بها واتقاء خرقها وانتهاكها. ولهذا أشارت الآية في تعالى: **﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾**. فالعقد الاجتماعي يمكن أن يعد على هذا الأساس نظرية قرآنية، وهو بالوقت نفسه سلوك مثالي انتهجه والتزم أو حاول الالتزام به كثير من الأمم

السابقة التي حاولت تشييد مجتمعات إنسانية متطورة أساسها العدل الاجتماعي. وأما نسبة ذلك إلى السلطة فقد حددت العلاقة بأن يكون الولاء للدولة التي تحمي بقوانينها وشريعتها المستمدة من المثل والقيم السماوية لا للفرد حذراً من ظهور الدكتاتورية التي تصطدم بهذا المفهوم.

فالأساس الإلهي قائم في بنائه على الإنسان وهو المحور، كذلك المجتمعات القائمة على أساس القوانين الوضعية محورها الإنسان. وبما أنه كائن يسعى للتكامل، وهو الأهم من بين المخلوقات، فلا يمكن إذن أن تسير عجلة المجتمع أو ينهض متقدماً ليكون الأرقى إلا بتبني قوانين تحترم هذا الكائن وتنظم علاقاته، خصوصاً وأن العقل الإنساني هو المبدأ في قيم الحضارة الإنسانية وبنائها.

ولهذا نجد تفاوت المجتمعات فيما بينها من القدم حتى يومنا هذا. وقد أراد أمير المؤمنين الامام علي بن أبي طالب عليه السلام، إبان حكمه، ترسيخ هذه المفاهيم في العقلية الإنسانية في المجال العملي وعلى الأرض لينطلق في قيادة المجتمع من مفهوم أنه واحد منهم وهو يسعى لخيرهم وصلاحهم. قال عليه السلام: (فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي، فإنه من استثقل الحق أن يقال له

أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه)[1].

فضلاً عن نصوص أخرى عديدة صدرت عنه عليه السلام، والمسيرة التي انتهجها في طريق بناء المجتمع الصالح أصبحت أدلة واضحة لهذا المنهج الذي يرسخ العقد الاجتماعي، وهذا ما سجلته بتفصيل في كتابي هذا.

وارتباطاً بهذه الفكرة فإن أهمية الرأي العام تدعم القيم الانسانية التي يحملها العقد الاجتماعي حيث يصبح مقياساً لشرعية أداء السلطة السياسية التي تدير المجتمع وتحافظ على حقوق أفراده. لأن تغييب الرأي العام يلغي الرقابة على السلطة ويوفر لها المجال لتستبد وتتعسف وتتحول إلى ملك عضوض أو دكتاتورية لا يمكن أن يحصل منها الانسان إلا على القهر والظلم ومصادرة حقوقه. فالرأي العام حاكم على سلوك السلطة السياسية، وقد تتبعت هذا المفهوم تاريخياً وتتبعت أهميته في حياة الأمم المتحضرة فوجدت أنه ساهم مساهمة أكيدة في تطبيق القوانين والتزام النظام السياسي بهذه القوانين. وقد عول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام كثيراً على موقف الرأي العام وأولاه أهمية واهتماماً تطبيقاً لهدف السلطة السياسية في خدمة أفراد مجتمعها وتكريساً لدور الأمة في الرقابة على حاكمها.

إن محاولتي لطرح هذا الموضوع لمحيطنا العربي

---

(1) الإمام الشيخ محمد عبدة: شرح نهج البلاغة/ 2، 201، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

والإسلامي ما هي إلا تذكير بالحقيقة الانسانية التي نريد أن نجدها ناصعة في حياة الإنسان الذي عانى، ولا يزال، من ممارسات جعلت منه مخلوقاً بائساً وأداةً سهلةً في طريق الاستبداد وخنق الحريات، القائمة على أساس العظمة الفردية بعيداً عن هموم المجتمع وبنائه وإرساء قواعد العدل والمساواة.

أملي أن أكون قد ساهمت في توضيح الفكرة وإعطاءها جاهزة للمصلحين وعشاق الحرية والمتطلعين لبناء مجتمع مثالي كما أراده الله سبحانه وهو من وراء القصد .

حسن السيد عز الدين بحر العلوم

جمهورية العراق ـ النجف الأشرف

19/ رجب الأصب/ 1433هـ

10/ 6/ 2012م

المحور الأول

العقد الاجتماعي

وفيه بحوث:

توطئة:

البحث الأول: مفهوم العقد الاجتماعي

البحث الثاني: أبرز منظري نظرية العقد الاجتماعي

البحث الثالث: أوجه الإتفاق والاختلاف بين منظري النظرية

توطئة

إن نظرية العقد الاجتماعي كانت محفزاً وملهماً لكثير من الأفكار والنظريات الفلسفية والسياسية التي ظهرت بعد انتشارها، فقد كانت إلهاماً للثورتين الأمريكية سنة (1776م) والفرنسية سنة (1789م). مثلما كانت مصدر الهام للأحزاب التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية، وكانت مؤشراً على بداية النهاية للحكومات التي ظلت تهيمن على مقاليد الأمور في أوروبا طيلة قرن.

والعالم الحديث وحركات التحرر مدينة بصورة مباشرة وغير مباشرة لنظريات العقد الاجتماعي التي نبهت الشعوب إلى أن لها دوراً في الحياة، فقد نافست هذه النظريات ـ لأول مرة ـ الحق الإلهي الذي أستند إليه الملوك والأباطرة في حكمهم شعوب العالم، ولأول مرة تجرأت هذه النظريات بالقول: لا أحد يملك الحق الإلهي للتحكم بحياة الآخرين، وأن الله لم يفوض أحداً لكي يتحكم بمصائر ملايين البشر، ويسوقهم وفق رغباته وأهوائه، كما كان العقد الاجتماعي بداية اختمار فكرة الدساتير الحديثة التي قامت على أساس الإرادة الشعبية العامة.

المبحث الأول

مفهوم العقد الاجتماعي

هناك عدة نظريات حاولت بشكل أو بآخر تفسير واجب الولاء نحو القوانين التي تلتزم ضرورة تنظيم الحياة وحماية الحقوق والواجبات لاسيما نحو السلطة المدنية التي تضمن الطموحات وتعبر عنها، وذلك بالاعتماد على عقد أو عهد يقدمه الفرد في مقابل المنافع التي يكسبها من المجتمع المدني الذي يقوم بناء على ذلك التعاقد[1].

وهنا يطرح السؤال:

كيف كان من الواجب إطاعة فرد ما؟

فالإجابة تكون هي: أنه يجب فعل ذلك مادام تم تقديم وعد بالطاعة والاتفاق معه في عقد، وبهذا فالأفراد بحاجة إلى نظرية (العقد الاجتماعي).

ولتوضيح فكرة العقد الاجتماعي لابد من البحث في النقاط الآتية:

---

(1) الموسوعة الفلسفية المختصرة/ 280.

1 - تاريخ فكرة العقد الاجتماعي

وبصدد توضيح تاريخ ظهور فكرة العقد الاجتماعي، فقد ذكر الأستاذ رضوان الحسن إبراهيم[1] تاريخ الفكرة في الفكر السياسي القديم والحديث في بحثه الموسوم (مفهوم العقد الاجتماعي المنشور في 1 يناير 2008م).

ويتحدث الباحثون الأوربيون عن ظهور هذه الفكرة في العصور القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد عند الفيلسوف الصيني (موتزو) وعند السفسطائيين ثم عند الابيقوريين في القرن الثالث قبل الميلاد ثم عند الرومان، وعند الفيلسوف (شيشرون) خاصة وذلك في القرن الأول قبل الميلاد، ويشيرون الى أنه كان لها استجابة وصدى واسع المدى في القانون الروماني الذي يعود الى التقليد الروماني القديم الخاص بـ (الوفاق الشعبي)، بينما يبحث البعض عن أصول لها في النصوص المقدسة فيجدون في العهد القديم عدداً من الأمثلة على العقد الاجتماعي في مقدمتها (ميثاق بني أسرائيل) بينهم وبين يهوه (الله) والعقد الذي ابرموه مع الملك سليمان. . .

ويمكن ملاحظة مسار تطور فكرة العقد الاجتماعي كما خططه المفكرون والمؤرخون الأوربيون الى عهد البابا (غريغوار السابع 1073م ـ 1085م) الذي خاض صراعاً مريراً

---

(1) أستاذ علم الاجتماع ـ جامعة دقلا.

مع الإمبراطور (هنري الرابع) فانتصر عليه ولقد بنى هذا البابا اصلاحه في هذا المجال على فكرة أن (سلطة الملوك مستمدة من الشعب بينما سلطة البابا مستمدة من الله).

ويأتي القديس (توماس الاكويني **1225**م ـ **1275**م) بعد ذلك والذي يتبنى وجهة نظر أرسطو في أصل الاجتماع ومنشأ الدولة وذلك لتأثره الكبير بهذا الفيلسوف اليوناني .

ويمكن القول أن محور نظرية العقد الاجتماعي يقوم على أساس اتجاهين:

الأول: يقوم على أساس أن البشرية قد مرت قبل قيام الدولة بمرحلة أولية، اختلف كتاب العقد بوصفها وتسميتها تراوحت بين (الوحشة والطمأنينة) وتحت أسماء عدة منها (المرحلة البدائية أو حالة الفطرة) .

أما الثاني: فيقوم على افتراض مفاده بأن البشرية عندما قررت ترك حالة الفطرة كان عليها أبرام (عقد اجتماعي) مهد الطريق لإقامة السلطة السياسية (الدولة)، وأيضاً اختلف الكتاب في تحديد كيفية إقامة السلطة والهدف من نشأتها[1].

أما نظرية العقد الاجتماعي بمفهومها الحديث والذي كان الأساس التي نهضت به الدولة القومية الحديثة في أوروبا والذي أكد أن الثورة شيء لا مناص منه لبناء مجتمع حديث يحكم نفسه بنفسه، وضرورة تقليل وتحجيم سلطة

---

(1) د. حافظ علوان: علم السياسة/ 87، بغداد، سنة 1990م.

الدولة الكنسية وذلك بتحديد دورها في الموضوعات الدينية فقط ومنعها من التدخل في الشؤون السياسية، ومن هنا كانت مرجعية العقد الاجتماعي تنسب الى الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز (1679م - 1588م)[1].

2 - توضيح مصطلح العقد

أما العقد لغة: العقد نقيض الحل، عقده يعقده عقداً وتعاقداً، وانعقد عقد الحبل انعقاداً... الحبل والبيع بعقده عقداً أحكمه وشده... وعقد الرجل يعقد كان في لسانه عقدة، وعقد العسل اغلاه حتى غلظ، وعقد الكلام عماه... وعاقده عاهده... وتعقد العسل غاظ... وتعقد الأمر أشكل... والعقد القلاد... ورجل عقد في لسانه. والعقدة من الرمل. والعقدة موضع وما عقد عليه. والعقيدة ما عقد عليه القلب...[2].

وأما العقد أصطلاحاً: عرفه ابن عابدين بقوله: (العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد القائم مقامها اعني متولي الطرفين)[3].

---

(1) الهوز حسن: مفهوم فكرة العقد الاجتماعي كيفية نشوؤه وتطوره/ بحث منشور على الموقع الالكتروني.

(2) لاحظ ذلك ابن منظور: لسان العرب. والزبيدي: تاج العروس. والطريحي: مجمع البحرين/ مادة عقد.

(3) انظر الموسوعة الشاملة: الأصل في العقود المالية/ الموقع الالكتروني www. Islamport.com

ويراد بالعقد أيضاً هو: توافق إرادتين أو أكثر على احداث أثر قانوني سواء كان هذا الأثر هو إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهاءه، وكذلك هو توافق إرادتين على إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهائها.

وأما العقد في القانون الفرنسي فقد تم تعريفه وفق المادة (1101) من القانون المدني الفرنسي على أنه: (اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو أكثر نحو شخص أو أكثر بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عنه)[1].

تقوم نظرية العقد الاجتماعي على ايجاد شرعية للدولة وممارسة السلطة باعتبارهما اتفاقاً أو عقداً بين هيئة تتولى إدارة شوؤن أفراد المجتمع وبين المجتمع عن طريق عقد يتراضى فيه الطرفان. وهذا هو العقد الاجتماعي من خلال أفكار جميع منظريه مثل لوك وروسو خصوصاً للانتقال من حالة الفوضى أو القهر إلى حالة الطبيعة التي تشكل منطلق نظرية العقد الاجتماعي منذ ظهورها في القرن السابع عشر والثامن عشر.

أما بالنسبة لتحديد مصطلح العقد الاجتماعي فيمكننا القول: إنه اتفاق بين فرد وفرد أو اتفاق مجموعة من الأفراد فيما بينهم لتفويض هيئة سياسية تدير شوؤنهم برضاهم وتنازلهم للدولة لكي تكون المنظمة التي تحمي حقوقهم

(1) انظر: العقود/ الموقع الألكتروني: www. ALmoqatel. com

وحياتهم وأموالهم. فالعقد الاجتماعي يتم عقده لتحقيق فائدة للمجتمع ويتولى المجتمع المدني حماية بنود هذا العقد الذي يحقق رقابة المجتمع على السلطة السياسية.

كما أن نظرية العقد الاجتماعي لها عدة أفكار تشترك في جدوى الطاعة المدنية ويكون ذلك الواجب بناءً على عقد ابرمته، بأنه إنما يطيع في مقابل المنافع التي يتوقع الحصول عليها والاشتراك في عضوية المجتمع[1].

وتعد نظرية العقد الاجتماعي من النظريات ذات الأهمية الكبيرة فهي تشكل الأساس الذي يرتكز عليه في حماية جهاز الدولة من العبث والاستبداد والاحتكار ويجنبه تطبيق البيروقراطية.

وتتجلى فكرة العقد الاجتماعي في حقيقة جوهرية مفادها:

إن الأفراد كانوا يعيشون في البداية على الصراعات القائمة على نشوب الحروب والنزاعات ما أدى بهم الى جدوى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية والداخلية.

يسعى العقد الاجتماعي إلى تخفيف النزعة الأنانية وحالة الإنسان الذئب ـ عند هوبز ـ الذي يهاجم أخاه وهذا

---

(1) الموسوعة الفلسفية المختصرة: 316.

لا يتم إلا باتفاق على التخلي عن بعض الأنانية واعطاء تنازل للدولة بأن تقوم برعاية شوؤن الأفراد بشكل عادل ومتساوي ضمن الاستقرار والأمن وممارسة الحياة تحت رعاية القوانين التي تسنها الدولة لحماية مواطنيها وحقوقهم.

وقد حدث مثل هذا العقد بصورة أولية في أثينا حين أتيح لمواطنيها الأحرار التصويت على أعضاء الجمعية العمومية التي كانت تساهم بسن القوانين وتنظيم حياة مواطني أثينا وهي التجربة التي ألهمت أرسطو أفكاره عن السياسة وبقيت النموذج الذي تتم الإشارة إليه لبداية تاريخ الديمقراطية ومساهمة المواطنين في إعطاء الشرعية للسلطة السياسية باعتبارها تمثل اختيار المواطنين.

وعليه يمكننا القول:

إن مفهوم العقد الاجتماعي المبرم بين طرفين له صلة وثيقة بطبيعة تنظيم العلاقات التي تربط أعضاء المجتمع وفي الوقت نفسه هو يمثل الاتصال الرسمي الوثيق بين مجتمع الدولة من جهة والمجتمع التقليدي من جهة أخرى، وفقاً لماهيه الدستور وما ينطوي عليه من حقوق وواجبات.

كانت التمردات والانتفاضات والحروب الداخلية نتيجة الرفض الشعبي للظلم والاضطهاد والتعسف في فرض الضرائب والافكار الملكية التي تتدخل حتى في معتقدات المواطنين وتفرض عليهم نوعاً من الإيمان كما حدث في فترة الحكم التسلطي لملوك انكلترا مثل هنري الثامن حتى

ظهرت كنيسة خاصة سميت كنيسة انكلترا اختلفت في طقوسها وعناصرها المسيحية عن الكنيسة الكاثوليكية. ولذلك يحافظ العقد الاجتماعي على معتقدات الناس كما هي ولا يتدخل لتغييرها لأن العقد الاجتماعي يتضمن اعتراف الدولة بحقوق الاعتقاد تحت المفهوم الذي أشاعه جون لوك وهو (التسامح الديني).

ومن الجدير بالذكر أن المفهوم اتخذ طابعاً جديداً بسبب طبيعة العوامل والمعطيات المؤثرة في طبيعة المصالح التي تربط الأفراد والجماعات بعضها البعض الآخر، وهذا ما يطلق عليه من قبل علماء النفس وعلماء الاجتماع (بالفعل الجمعي أو روح الجماعة)، الذي رافق الإنسان في مسيرته وطموحه نحو بناء مجتمع قائم على العدل، ويعكس فترات زمنية طويلة من الصراع العنيف بين الحاكم والمحكوم وما رافق ذلك من قسوة الحكام وتقسيمهم للمجتمع أحرار وعبيد ومالكي ومملوكين، وقد ذكر الفيلسوف اليوناني أرسطو، أن المجتمع السياسي يقصد به (الدولة) هو ثمرة حلف ارادي بين أبنائه.

وتنطلق نظرية العقد الاجتماعي في جدوى المساواة، وعليه يكسب الإنسان من هذا العقد بقدر ما يفقد، ويأخذ قدر من القوة اللازمة للمحافظة على حقه، ويقول جان جاك روسو: إن الارادة الإنسانية ليست مصدر عدل، فالشيء الحسن والمطابق للنظام هو كذلك بحسب طبيعة الاشياء وبصفة مستقلة عن الاتفاقات الإنسانية، فكل عدل يأتي من

عند (الله) الذي هو وحده مصدره. ونظراً لأن إرادة الافراد ربما تنحرف فإن روسو يؤكد ضرورة الزام هؤلاء الأفراد على اخضاع ارادتهم لعقولهم.

ويرى روسو أن الافراد قد تنازلوا عن حقوقهم الشخصية إلى جماعة فتولد عن هذا التنازل الإرادة العامة والتي تعد إرادة المجموع ومالكة السلطة في الجماعة السياسية[1].

بالإضافة الى ما تقدم: فإن فكرة العقد الاجتماعي أثارت جدلاً كبيراً في الفكر السياسي كما حدث اختلاف بينها وبين السلطة من جهة وبينها وبين فكرة السيادة من جهة أخرى، لاسيما وأن نظرية العقد الاجتماعي قد تفسر لتأكيد سلطة الحاكم الشاملة المطلقة وقد تستخدم لتأييد سيادة الشعب باعتبارها المصدر الأساس لهذه السلطات.

(1) يلاحظ مفصلاً للموضوع: العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو / بحث منشور على الموقع الالكتروني.

البحث الثاني

أبرز منظري نظرية العقد الاجتماعي

بداية يمكن القول أن نظرية العقد الاجتماعي تطرح السؤال الآتي:

كيف تنتقل السلطة من صاحبها الفعلي (الجماعة) الى الحكام ليمارسونها؟

ويجيب اصحاب هذه النظرية بالقول:

إن السلطة قد انتقلت الى الحكام بناء على (عقد) انتقل بمقتضاه الأفراد من الحياة الفطرية الى حياة الجماعة بقصد اقامة السلطة الحاكمة، ولكن اصحاب النظرية ـ نظرية العقد الاجتماعي ـ لم يتفقوا على صياغة واحدة لها بل اتخذ كل منهم تفسيراً معيناً وفقاً للأفكار والطروحات السياسية التي تبناها كل منهم. وتنسب النظرية الى كل من (هوبز ولوك وروسو).

أ: نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز[1] (1588 ـ 1679م):

بدءاً يمكن القول أن فكرة هوبز عن العقد الاجتماعي الذي نشأت بموجبه السلطة السياسية في الجماعة انطلقت من اعتبارين أساسيين في مسيرة حياته:

أ: إن الفيلسوف الانكليزي نشأ في بيئة يسودها الرهبة ويسيطر عليها الخوف لذلك اتجه هدفه نحو تحقيق الأمن والسلام.

ب: إن هوبز كان ربيباً (لآل ستيورات)[2] وعليه كان يرغب بالدفاع عن الحكم المطلق الذي كانت تمارسه تلك الأسرة ضد ادعاءات البرلمان بزعامة كروموبل.

وعليه بنى هوبز فرضياته ازاء العقد الاجتماعي من النقاط الآتية[3]:

أ: إن الحياة السابقة على حياة الجماعة تسودها الفوضى والاضطراب وتسيطر عليها دوافع الإنسان الانانية

---

(1) المؤسس الأول لهذه النظرية هو الانكليزي توماس هوبز المولود عام 1588م، صاحب كتاب (مبادئ القانون الطبيعي السياسي) الذي يوضح فلسفته فيه وكتاب (لاوثيان) الذي يطرح فيه رأيه حول إشكالية العقد الاجتماعي.

(2) (آل ستيورات) وهي أسرة حكمت انكلترا أنذاك وكان هوبز معلماً للأمير شارل الذي تولى عرش بريطانيا سنة (1690م) تحت اسم الملك شارل الثاني.

(3) انظر الدكتور حافظ علوان: علم السياسة/ 88.

لذا اضطر الإنسان للخروج من حياة الفطرة إلى التعاون مع غيره من الأفراد للعيش في مجتمع منظم يخضعون فيه لسلطة حاكمة يتنازلون لها بمقتضى الاتفاق الذي أبرموه لتوفير الإستقرار والسلام. يؤكد هوبز على جدوى التنازل الكلي للأفراد عن حقوقهم لاسيما وأن التنازل الجزئي يعمد الى ابقاء الحقوق محطا للأطماع والحروب والمنازعات فيما بينهم لذا هناك ضرورة للتنازل الكلي وهو أساس لتحقيق حياة الأمن والسلام.

ب: ينطلق هوبز من أن سلطان الحاكم لا حدود لصلاحيته فليس للأفراد مهما أتى الحاكم من أفعال أو تصرفات لا ترضى قبولهم الحق في الثورة عليه أو مخالفة لأوامره، والا سيكونوا مخالفين للعقد الذي ربط بينهم وتنازلوا بمقتضاه للحاكم عن كل الحقوق والحريات. وعليه فإن الحاكم غير مقيد بأي قانون لأنه هو الذي يضع القانون، وهو الذي يملك تعديله أو الغائه حسب رغباته. أما القوانين العرفية فقوة الزامها مستمدة من سكوت الحاكم الذي يدل بذلك على قبوله لها. أي: (إن أرادة الحاكم الضمنية هي التي تضفي على القوانين العرفية الطابع الملزم)، ولا مكان هنا للقانون الطبيعي لاسيما أن هوبز لا يعترف الا بالقانون الوضعي الذي تطبقه السلطة وتقرر له الجزاء[1].

---

(1) (آل ستيورات) وهي أسرة حكمت انكلترا أنذاك وكان هوبز معلماً =

ومن الجدير بالذكر أن العقد وفقاً لهوبز كانت له ثلاثة أطراف هي: الفرد والجماعة والمتنازل له عن سائر الحقوق، وهذا الطرف الثالث لا دور له في العقد اطلاقاً، ولا يعدو كونه المستفيد منه، وعليه يمكن القول أن نظرية هوبز تقوم على مايلي[1]:

1. رغبة الجماعة في الخروج من حالة الفطرة القاسية بحثاً عن السلام.

2. إن افراد الجماعة كلهم وجدوا أن لا حلّ لهم إلا التنازل الكامل عن كل ما لهم من حقوق تنازلاً لا عودة فيه.

3. إن ذلك التنازل تم بمقتضى عقد اجتماعي.

4. إن شخصاً معيناً هو الذي تنازلت له الجماعة كلها عن سائر الحقوق، وأن ذلك الشخص لم يرتبط مقابل شيءٍ قط.

5. ذلك الشخص المتنازل له عن كل الحقوق يملك الحقوق كلها ويملك السلطة كلها ولا يجوز لأحد أن يسائله أو يحاسبه.

ومن الجدير بالذكر أن افكار هوبز انطلقت من البيئة الاجتماعية والسياسية التي كان يعيشها لذا تأثر تفكيره السياسي وفقاً لمعطيات تلك البيئة[2].

= للأمير شارل الذي تولى عرش بريطانيا سنة (1690م) تحت اسم الملك شارل الثاني.

(1) الدكتور يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة/ 64 ـ 65، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969م.

(2) المرجع نفسه.

ب: نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك[1] (1632-1704م):

وعلى النقيض من المفكر السابق (توماس هوبز) كان لوك معارضاً عنيداً للسلطان المطلق الحاكم فلا ضمان للحريات عنده بدون تقييد لسلطة الحاكم، وانطلق لوك من مجموعة من الافتراضات بصدد نظرية العقد الاجتماعي:

1. انطلق لوك من الاعتماد على حالة الفطرة التي كان يعيشها الإنسان قبل نشأة الجماعة السياسية، وهي حياة تسودها الحرية والمساواة بين الأفراد وتجري على مبادئ القانون الطبيعي الملزمة للأفراد، التي توجب عليهم ليكونوا أحراراً ومتساوين الا يعتدي أحدهم على الأخر في حياته، أو في حريته.

2. حالة الفطرة هذه لها طابع بدائي، ولم يكن فيها مجتمع منظم إلا أن ذلك ليس من مقتضاة سيطرة قانون وسيادة الفوضى، وانتشار الاضطرابات والحروب لأنها، كانت بدائية، خاضعة لقانون طبيعي يسمو على جميع القوانين الاجتماعية التي من وضع البشر، ويكون له قوة الزامية في مواجهة جميع الأفراد.

3. وفقاً لتلك الرؤية وذلك القانون يكون للأنسان

(1) جون لوك، هو المؤسس الثاني بحسب التسلسل الزمني المولود في انكلترا عام 1632م والثاني أشتهر بنصرته للحرية وتعلقه بها، ساهم في جميع الحركات الفكرية.

بصفته إنساناً ومنذ ولادته، حقوق متساوية لتلك التي لنظرائه في التمتع بمزايا هذا القانون الطبيعي. ولكن لا يعني ذلك أن الإنسان حر في تصرفاته.

وهنا يطرح السؤال الأتي:

لماذا يرغب الإنسان في الانتقال من هذه الجماعة الى جماعة منظمة يكون فيها الحاكم والمحكوم؟ ويجيب لوك على هذا السؤال بقوله:

إن الأنتقال من حياة الفطرة الى الجماعة المنظمة يجد باعثه عند الأفراد في الرغبة في الأنتقال الى حياة أفضل. فحياة الفطرة لا تخلو من مساوئ فهي لا تضمن للفرد أن يمارس فعلاً حقوقه لأن الالتزام بقواعد القانون الطبيعي قد لا يتحقق دائماً، ولا سيما وأن الجماعة الطبيعية لا يمكنها أن توفر الحماية اللازمة لحقوق الأفراد وحرياتهم ضد ما تتعرض من عدوان، لذلك من أجل التخلص من تلك المساوئ لجأ الأفراد الى الإتفاق فيما بينهم لإنشاء مجتمع سياسي يتضمن في قمته سلطة حاكمة تقوم بمهمة تنظيم الحقوق الطبيعية التي كان الأفراد يتمتعون بها في حالة الفطرة واقامة العدالة بينهم ووسيلة الانتقال هو العقد القائم على الرضا، أما بالنسبة لاطراف العقد هنا، فإن لوك يرى أنهما أفراد الجماعة الطبيعية من ناحية والحاكم من ناحية أخرى، بينما كان هوبز يرى أن الحاكم خارج أطراف العقد.

وبالإضافة الى ما تقدم فإن لوك يرى أن مضمون العقد

يرتب التزامات متبادلة بين الحاكم من جهة وأفراد الجماعة من جهة أخرى وهو بهذا قيّد الحاكم وجعله مشروطاً بإرادة الأغلبية، أما أفراد الجماعة فإنهم يتنازلون عن جزء فقط من حقوقهم للحاكم وليس عن كل الحقوق (وهنا أيضاً يختلف عن هوبز)، وعليه هنا يتنازلون عن ذلك الجزء اللازم لإقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد، وعلى الأفراد واجب الطاعة للحاكم طالما أن الأخير يتصرف في الحدود المقررة بالعقد الاجتماعي، وعلى الحاكم يقع عليه التزام مراعاة نصوص العقد ولا سيما جدوى المحافظة على الحقوق التي لم يتنازل عنها الأفراد واقامة العدل فيما بينهم.

ومن الجدير بالذكر أن لوك يرفض الحكم المطلق لا سيما وأن الهيئة الحاكمة يجب أن تخضع سلطتها لقيود جادة تضمن احترام حقوق الأفراد وحرياتهم لأن ذلك هو الهدف من ابرام العقد واساس مشروعية السلطة[1].

وبالإضافة الى ما تقدم يمكن القول: إن لوك كان يرى أن للأفراد الكثير من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في حياتهم الفطرية، فإنهم عند دخولهم المجتمع المنظم لن يتنازلوا عن هذه الحقوق كافة وأنما عن جزء من حقوقهم بالقدر اللازم الذي يسمح بإقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد، ويحتفظون لأنفسهم بالجزء الأخر من حقوقهم الذي لا يمكن لأية سلطة من السلطات المساس به، مثل

(1) د. حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية/ 158 ـ 162.

حق الملكية الخاصة. كما أن أطراف العقد وفقاً لفكر لوك هم الأفراد والهيئة الحاكمة وذلك يؤدي الى تقرير الألتزامات المتبادلة من قبل الطرفين والأفراد[1].

وقد وجدت الدولة برأي لوك صيانة للحقوق الفردية أو الحريات العامة والملكية الخاصة، وقد أنشأ لهذه الغاية ثلاث سلطات هي: التشريعية والتنفيذية والتي تشمل القضائية ثم السلطة الاتحادية وهي المسؤولة عن الشؤون الخارجية للدولة، وأكد على جدوى الفصل بين السلطات كي لا يؤدي دمجها خاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية الى الإستبداد وأعطى أهمية خاصة للسلطة التشريعية دون السلطات الأخرى لأن الشعب قد فوض سلطته لها[2].

ويمكن القول إن لوك اتفق مع هوبز في الوسيلة التي قامت بها الدولة ونشأت السلطة وهي وسيلة العقد الاجتماعي، ولكنه اختلف معه في تصوره لنقطة البداية وفي تصوره لنتيجة العقد وآثاره، وكان يرى لوك أن حالة الفطرة ليست حالة حرب ونزاع مستمر بل هي نوع من التضامن الاجتماعي وكان الناس أحراراً متساويين في ظل قانون طبيعي يمنع بعضهم البعض من العدوان على الآخر، ولكن الناس رغبوا في حياة أفضل لذا وجدوا ضرورة الانتقال من مجتمع طبيعي إلى مجتمع منظّم يتمثل بوجود العقد

---

(1) الدكتور محسن خليل: النظم السياسية/ 67، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، 1976. وكذلك انظر: الدكتورحافظ علوان: علم السياسة/ 90.

(2) الدكتور حافظ علوان: علم السياسة/ 90.

الاجتماعي، ويتفق لوك وهوبز ـ كما وجدنا ـ أن الناس لا يتنازلون عن كل شيء وكل حق، بل يتنازلون عن جزء من الحقوق بالقدر المطلوب لإقامة المجتمع المنظم، والحاكم هنا ملتزم ومسؤول[1].

ج: نظرية العقد الاجتماعي عن جان جاك روسو[2] (1712-1778م):

ينطلق جان جاك روسو في رؤيته للعقد الاجتماعي على خلاف ما جاء وفقاً للمفكرين السابقين، على الرغم من أنه اتفق معهما على وجود حياة الفطرة التي تسودها الحرية والمساواة والاستقلال عن كل سلطة، وعلى الرغم من تلك المساواة إلا أن ظهور الملكية الخاصة واختراع الإنسان للآلات وبالتالي تفاوت الثروات أدى إلى الإخلال بتلك المساواة، وعليه قامت الحروب لذلك سعى الأفراد إلى مغادرة تلك الحياة (حياة الفطرة) إلى حياة الجماعة السياسية.

وهنا يطرح سؤال مفاده:

كيف يتم الانتقال من الحياة الطبيعية إلى الحياة الجماعية المنظمة؟

---

(1) انظر بالتفصيل: الدكتور يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة 66ـ67.

(2) جان جاك روسو: هو المؤسس الثالث لنظرية العقد الاجتماعي المولود في عام 1712م في جنيف من أسرة فرنسية خرج للعالم بكتابيه الشهيرين (العقد الاجتماعي) و(في التربية).

ويجيب روسو على ذلك:

بأن ذلك تمّ بناء على عقد اجتماعي يرى أن العقد قد انعقد بين الأفراد فقط أي أن كلاً منهم يلتزم في مواجهة الأخرين وذلك دون اشتراك الحاكم في ابرامه.

وعليه ينطلق روسو في رؤيته لنظرية العقد الاجتماعي من الافتراضات الأتية:

1. إن الأفراد يبرمون العقد على أساس أن لهم صفتين: من حيث كونهم أفراداً طبيعيين يعيش كل منهم بمعزل عن الآخر، وبصفتهم أعضاء متحدين مع الجماعة السياسية التي يعتزمون إنشاءها.

2. يتصور روسو ان طرفي العقد هما: الأفراد الطبيعيون من ناحية، ومجموع أعضاء الجماعة السياسية من ناحية أخرى، وعليه يكرس روسو سلطة الجماعة السياسية وسيادتها، والتي تعبر عن نفسها في إرادة واحدة هي الإرادة العامة المتمثلة في (إرادة الأغلبية) وهي أرادة تمثل القانون ويجب الخضوع لها.

3. يقر روسو أن اطلاق الأغلبية المعبرة عن الإرادة العامة في مواجهة الأقلية لا يتعارض مع الحرية، لأن الاغلبية على حقٍ دائماً، والأقلية عندما تعارضها تكون قد ظلت السبيل[1].

---

(1) الدكتور حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية/ 162 ـ 165.

انطلق روسو في فكره السياسي من عدة مقولات منها (ولد الإنسان حراً ومع ذلك فهو الآن مكبل بالأغلال)، (بدلاً ان نوجه قوانا نحو أنفسنا فلنضمها في قوة عليا تحكمنا وفقاً لقوانين عادلة تحمينا وتدافع عنا وتصد الاعداء المشتركين وتضمنا جميعاً في اتفاق أبدي). (إن طبيعة العقد الاجتماعي تجعل شرائطه محددة ودقيقة إلى أبعد مدى بحيث أن أدنى تغيير فيها يجعلها غير ذات أثر)[1].

وعليه نجد أن روسو ربما اتفق مع لوك في مقدمات العقد إلا أنه اختلف عنه في بيان مضمونه وآثاره، لاسيما وأن هوبز كما ذكرنا كان يرى أن حالة الفطرة هي حالة صراع بينما لوك وروسو وجدا الأمر مختلفاً لاسيما وأن روسو وجد أن الإنسان ولد حراً.

ويرى أيضاً روسو أن افراد العقد تنازلوا عن الحقوق كلها ولكن لا يتنازلون لشخص ما بل يتنازلون للإفراد ولمجموعهم الكلي فهم يتنازلون للإرادة الجماعية التي هي إرادة الكل الناشئ عن العقد. وهذا العقد وفقاً لرؤية روسو يحقق منع التعارض بين الحرية الأصلية والسلطة التي يقيمها العقد ذلك أن السلطة هي سلطة المجموع، وتبقى دائماً للمجموع والفرد عندما يطيع سلطة المجموع إنما يطيع نفسه

(1) انظر: الدكتور يحيى الجمل/ الأنظمة السياسية المعاصرة/ 69.

في الوقت ذاته وبذلك تكفل الحرية وتقوم السلطة معها جنباً إلى جنب بمقتضى ذلك العقد الاجتماعي[1].

(1) يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة/ 70 ـ 71. وللمزيد من التفاصيل انظر: الدكتور حافظ علوان: علم السياسة 91 ـ 92. وانظر أيضاً نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة/ 107 ـ 109، دار الكرمل، عمان ـ الأردن، 1984.

البحث الثالث

أوجه الاتفاق والاختلاف
بين منظري النظرية

إن نظريات العقد الاجتماعي كانت محفزاً ونقطة انطلاق لكثير من الآراء والأفكار والنظريات الفلسفية والسياسية التي ظهرت بعد انتشارها لا سيما وأنها كانت إلهاماً للثورتين الأمريكية سنة (1776م) والفرنسية (1789م)، مثلما كانت في الوقت ذاته نقطة انطلاق لكثير من الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد أحداث الثورة الفرنسية، فضلاً عن ذلك كانت مؤشراً على بداية النهاية للحكومات المطلقة التي ظلت تهيمن على مقاليد الأمور في أوروبا طيلة قرن، إما بإسناد من الكنيسة أو بقوة طغيانها المدني وحده.

وقد كانت لنظرية العقد الاجتماعي أهمية كبيرة لا سيما وأنها تناولت نظرية الحق الإلهي الذي استند إليه الملوك والأباطرة في حكمهم شعوب العالم.

وقد تناولت النظرية الكثير من النقاط المهمة ومنها:

1. لا أحد يملك الحق الإلهي على الآخرين، وأن الله لم يفوض أحداً لكي يتحكم بمصائر ملايين البشر.

2. كان العقد الاجتماعي بداية لأفكار وطروحات الدساتير الحديثة التي قامت على أساس الإرادة الشعبية العامة.

وعليه يمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين رواد هذه النظرية بما يلي:

1. إن المفكر لوك كان على خلاف هوبز من أنصار الملكية المقيدة لا المطلقة، وأثّر ذلك على طروحاته بصدد نظرية العقد الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك فإن تصوير لوك لحياة الفطرة السابقة على نشأة الجماعة السياسية يختلف كلياً عن تصوير هوبز، إذ أن الإنسان عند لوك خير بطبعه يحيا مع غيره بسلام ووئام في ظل جماعة طبيعة يتمتع الجميع في ظلها بالحرية الكاملة طبقاً للقانون الطبيعي[1].

2. يتفق لوك مع هوبز في نقطة البداية وهي وجود عقد اجتماعي انتقل بمقتضاه الأفراد من حالة الفطرة الى حياة الجماعة، إلا أنه اختلف عنه في تصوره لحالة الأفراد في حياتهم الفطرية الأولى، أي قبل انتقالهم إلى حياة الجماعة المنظّمة وكذلك في تحديد أطراف العقد ومضمون العقد وآثاره.

3. يرى لوك: أن العقد تم بين طرفين: الأفراد من ناحية، والحكام من ناحية أخرى. بينما يرى هوبز: أن العقد

---

(1) الدكتور حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية/ 159.

قد تم بين الأفراد فيما بينهم والبعض الآخر، أما الحاكم فهو اجنبي على العقد. أما لوك راى أن الحاكم هو الطرف الثاني من أطراف التعاقد.

4. وبصدد مضمون العقد فقد ذهب لوك إلى أن الأفراد لم يتنازلوا للحاكم بمقتضى هذا العقد إلا عن جزء فقط من حقوقهم، وفي حدود القدر المطلوب لإقامة السلطة والمحافظة على حقوقهم الأخرى المتبقية لهم والتي احتفظوا بها. بينما يرى هوبز أن الأفراد تنازلوا للحاكم عن كل حقوقهم لا عن جزء منها.

5. بصدد الأثار المترتبة عن النظرية: فإن لوك وجد ضرورة احترام الإلتزامات الواقعة من قبل طرفي العقد لأن سلطة الحاكم مقيّدة وفقاً لمفهوم العقد الاجتماعي، وذلك لرفضه للحكم المطلق والإستبدادي بينما هوبز كان يميل إلى سلطة الحكام وتحريرها من أية عقود من قبل أفراد الجماعة.

6. أن المفكر روسو يرى أن أصل السلطة الدولة وهي السيادة مردها المجموع باعتبارها كائناً معنوياً مجرداً لا يخضع في نزواته لأهواء أو ميول، إنما يخضع للعقل، فهو لا يتصور أن تكون سلطة الحاكم إلا مقيّدة فليس هؤلاء إلا وكلاء عن المجموع، وبالتالي: يكون للأفراد حق عزل هؤلاء الحكام إذا استبدوا بسلطانهم أو مسوا حقاً من حقوق الأفراد[1].

---

(1) انظر تفصيلاً: عادل نايف البعيني: الأساس النظري للعقد الاجتماعي وابرز مفكريه/ مقال منشور على الموقع الألكتروني.

وفضلاً عما تقدم يمكن القول أن سر الاختلاف بين لوك وهوبز يكمن في نقطتين أساسيتين:

1. الحالة الطبيعية هي وضع أقل تجهماً وتشاؤماً عند لوك.

2. إن لوك أكثر ثقة بالإنسان الفرد ويؤمن أن بإمكان هذا الإنسان أن يرى الحق ويصحح أي أنحراف تقوم به الحكومة.

ومن جانب أخر فإن روسو يعتقد أن هوبز قد اخطأ في قوله أن حالة الطبيعة تتميز بالطمع والكبرياء، فإن هاتين الحالتين لاتنشآن إلا في حالة الاجتماع، فالإنسان المتوحد كان كاملاً سعيداً فإن حاجاته قليلة.

وأيضاً يرى روسو أن العقد الاجتماعي ليس عقداً بين أفراد كما عند هوبز، ولا عقداً بين الأفراد والسلطات كما عند لوك، فبموجب هذا العقد فإن كل واحد يتحد مع الكل، فالعقد هو بين المجموعة بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة وسيكون كل شريك متحداً مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص.

ومن الجدير بالذكر أن روسو انطلق من مجموعة مبادئ كان يدعو إليها تمثل بالديمقراطية المباشرة والمساواة التامة واتجهت أفكاره نحو أعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي[1].

---

(1) يعد جان جاك روسو من أبرز علماء نظريات العقد الاجتماعي لما تتصف =

وعليه يمكننا القول إن الاختلاف بين الأعلام الثلاثة (روسو ولوك وهوبز) في عدة نقاط، ويمكن إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين منظري النظرية ـ الأعلام الثلاث ـ بالنقاط الآتية:

1. لقد لجأ روسو الى استخدام العقد الاجتماعي بطريقة تختلف اختلافاً كلياً عن لوك وهوبز، ولا سيما أنه كان أكثر شعبية من لوك وأكثر تقيداً بالمبادئ من هوبز.

2. يصور هوبز الرجل البدائي أنه أناني، وأن الحالة الفطرية الأولى كانت حالة حرب دائمة، أما روسو فيصوره رجلاً صالحاً والحالة الفطرية الأولى تمثل العادة المثالية، أما لوك فقد كان وسطاً بين الأثنين.

3. يرى هوبز وروسو أن السيادة مطلقة أما لوك فيرى أنها مقيّدة.

4. يرى هوبز أن السيادة قد تكون ملكاً لفرد واحد، أو لمجموعة قليلة من الأفراد، أو الغالبية منهم، وأن الشعب

= به آراؤه من ثورية وقد شمل تناوله لنظرية العقد الاجتماعي آراء من سبقوه في كتابه الشهير (العقد الاجتماعي). وقد كان روسو خير معبر عن مشاكل فرنسا السياسية والاجتماعية في فترة ما قبل الثورة الفرنسية. وكان يهدف من كتاباته البحث عن حل صحيح لهذه المشاكل. وقد اكتسب شهرة واسعة وكان لها أثر كبير في كل ما قام في أمريكا وفرنسا من حركات ثورية. وقد لجأ روسو إلى استخدام العقد الاجتماعي بطريقة تختلف اختلافاً تاماً عما ذكره لوك وهوبز فكان أكثر شعبية من لوك وأكثر تقيداً بالمبادئ من هوبز فقد كانت المثل العليا التي يدعو لها هي الديمقراطية المباشرة والمساواة التامة واتجهت أفكاره إلى إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي.

اذا تنازل عنها لأحدى هذه الهيئات لا يمكن استرجاعها منه. أما روسو فيرى أن السيادة ملك للشعب دائماً. وتبعاً لذلك يجب أن تصدر عن الإرادة العامة أي عن ارادة الشعب مجتمعة. ويرى لوك أن الشعب إذا عقد عقداً اجتماعياً فيحق له سحب هذا العقد عن طريق الثورة إذا لم تلتزم الجهة المخوّلة بتنفيذ شروط هذا العقد وهي الحكومة.

5. لم يميز هوبز بين الدولة والحكومة ويرى أن الحكومة الفعلية هي القانونية. أما روسو ولوك فقد ميّز كل منهما بين الدولة والحكومة، ورأوا أن هناك فرقاً بين الحكومات الفعلية والحكومات القانونية.

6. كان من رأي هوبز أن تغيير الحكومة معناه انحلال المجتمع والعودة إلى الفوضى الأولى، أما لوك يرى أن للشعب حق اختيار الحكومة وحق تغييرها إذا رأى أنها غير مرضية، أما روسو فيرى أن الحكومة وكيل عن الشعب لتنفيذ رغبات الإرادة العامة.

7. اتفق روسو ولوك في وضع السيادة في الشعب وفي الحد من سلطة الحكومة. ولكن لوك يرى أن الشعب يحتفظ بالسيادة لاستعمالها وقت الضرورة القصوى.

لقد اتفقت آراء العلماء مع المنطلقات الفكرية (الأيديولوجية) لكل منهم فكان لوك يدافع عن نظام الحكم الدستوري كما كان يدافع هوبز عن النظام الملكي فهو لا يؤمن بإرادة العامة بل بإرادة الحاكم منفردة وقد تأثر هوبز

بالحرب الأهلية في انجلترا تأثيراً جعله مؤازراً للملك واستند فيما كتب إلى نظام الحكم المطلق وكان يعتقد أن النظام الملكي أكثر النظم استقراراً وأكملها نظاماً ولما لم يستطع الدفاع عن نظرية الحق الإلهي للحكم ليبرر سلطة الملك المطلقة لجأ إلى نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي. أما روسو فقد تأثرت آراؤه بترقييه تأثيراً كبيراً فقد كان ثائراً على التقاليد وكان لا يتفق بالسلطة الحاكمة ويكره المدنية ويكثر من الإشادة بالجمهوريات الإغريقية والرومانية القديمة ولا يثق بمظاهر المدنية الصناعية لذلك جاءت آراؤه توضح إيمانه العميق بوجود الحياة الفطرية وأن الدولة شر أوجدته ظروف خاصة[1].

لقد أصبحت نظرية العقد الاجتماعي هدفاً للنقد الشديد على أساس أنه من المخالف للواقع التاريخي أن نذهب إلى أن الدول تقوم بناءً على عقد، وأنه حتى إذا كان أعضاء الدولة عند نشأتها قد التزموا بواجبهم بناءً على عقد، فإن خلفهم ليس مقيّداً بذلك العقد، لأن هذا الخلف لم يشترك في التعاقد.

أما الاعتراض الأكثر على نظرية العقد، فهو الذي يؤدي مباشرة إلى نظرية المنفعة في الطاعة. فإذا ما سئلنا: لماذا كان من الواجب علينا أن نعد بأن نطيع السلطة

---

(1) رضوان الحسن إبراهيم: مفهوم العقد الاجتماعي/ ورقة علمية منشورة على الموقع الألكتروني.

المدنية؟ فإن الإجابة الأكثر صواباً هي أننا نعمل ذلك لنسهم في ضمان الرفاهية العامة ما دام النظام المدني ضروري للسعادة الإنسانية.

وكلتا النظريتين ـ نظرية العقد الاجتماعي. ونظرية المنفعة ـ في التماس أسس للطاعة، تتمشيان تمشياً طبيعياً مع إجابة بعينها، يجاب بها عن سؤالنا الرئيسي الثاني عن طبيعة الدولة.

ففي كل من هذين الرأيين تكون الدولة بمثابة الأداة التي تجد ما يبرّرها في رفاهية الأفراد الذين منهم تتألف الدولة، فهي في نظرية العقد الاجتماعي مجرّد آلة اخترعت لهذا الغرض، فالدولة في كل من الرأيين، ليست كائناً يضاف إلى الأفراد الذين تتألف منهم[1].

ونتيجة لكل ما تقدم:

يمكننا القول.. إن التطور الحاصل في نظرية العقد الاجتماعي: إنما هو نتاج تطور الفكر الإنساني في تلك المرحلة من الزمن ممثلاً بدور الفلاسفة الذين عاشوا فيه حيث كان الفلاسفة والمفكرون يعبرون عن ما في داخل المواطن أو الأمة.

وأما في المعنى المعاصر فقد ظهرت الفكرة ونزلت بحمولتها الفكرية في غضون القرن السابع عشر في أوربا،

(1) الموسوعة الفلسفية المختصرة: 316 ـ 317.

وقد بلغت أوج تطورها ونضجها الذي ظهر بجلاء في (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن) والذي يمكننا القول أنه ختم تطور العقد الاجتماعي عبر التاريخ.

إن نظرية العقد الاجتماعي بدأت تتبلور وتتطور أكثر لدى المجتمعات، وكلما تطور ونمى العقل الإنساني يصاحب ذلك التطور انعكاس على حياة المجتمع وتغيير في نظرية العقد الاجتماعي. وبالتالي: تحول الأمة أو المجتمع من حال إلى حال آخر يكون فيها الفرد أكثر تمتع وحرية من ذي قبل. ونظراً للتطور الحاصل في الحياة والتعقيدات التي تطرأ على المجتمع في شتى المجالات لذلك لابد من تقنينها وحمايتها وتأطيرها بأطر أكثر نموذجية للحفاظ عليها. وهذه الأطر متمثلة بحماية الدولة لها. وهذا بعينه ما يسمى بالعقد الناشئ بين الفرد والدولة، فمقابل ما ينتجه الفرد ويبدع به من نتاج فكري وعملي يكون له الدور الكبير في إلحاق مجتمعه بركاب التقدم والتطور الحاصل بالمجتمعات في هذا العصر التنافسي وجب على الدولة حماية ذلك الفرد ونتاجه الخلّاق. ولذا تنشأ فيما بينها صيغة من التفاعل والتقارب المستمر الذي يفضي إلى مجتمع أرقى.

ومهما اختلفت المسميات للحاكم سواء كان طرفاً في ذلك العقد أو وكيلاً عن الجماعة فالمعنيان يدلان على المسؤولية الكاملة للحفاظ على صيغة العقد والالتزام به تجاه الجماعة مقابل احتفاظ الأفراد بحرياتهم الكاملة.

المحور الثاني

الرأي العام

وفيه بحوث:

توطئة:

المبحث الأول: الرأي العام مفهوماً واصطلاحا

المبحث الثاني: الإعلام وتأثيره على الرأي العام

المبحث الثالث: الرأي العام وتأثيره على الحكومة

المبحث الرابع: الرأي العام ودوره في مسار سياسة المجتمع

المبحث الخامس: أهمية الرأي العام

توطئة

لقد أصبح للرأي العام أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، وتحول إلى ركن أساس من أركان المجتمعات، فإذا كانت وظيفة الدولة هي إدارة المجتمع وتنظيم شؤونه، فإن الوقوف على آراء المواطنين وميولهم هي إحدى أبرز الوسائل التي تكنّها من هذه الوظيفة، لذلك أصبحت الدول وأنظمتها السياسية الديمقراطية تعطي للرأي العام مكانة خاصة، وذلك عبر إقامة مراكز متخصصة، وفاعلة لدراسة الرأي العام بهدف ادارته، والتفاعل معه، لأن هذا يضمن لها الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق يلعب الرأي العام دوراً كبيراً في عملية صنع القرارات داخل الدولة. إلّا أن هذا الدور يبقى رهيناً بمدى تمتع المجتمع بمعطى الحريات العامة، وكذلك بطبيعة النظام السياسي والفلسفة التي تحكم هذا النظام. فالحريات العامة هي التي تصون وتكفل الرأي العام، والنظام السياسي هو الذي يحدد حجم ومدى تفاعله مع آراء المواطنين وتوجهاتهم.

وعندما نتحدث عن دور الرأي العام في صنع القرارات السياسية يجدر بنا الاهتمام بطبيعة النظام السياسي أو نظام

الحكم. فنظام الحكم هو ما تحدّده النظم والقوانين الدستورية، وهو الإطار المحدد للسلطات الثلاثة: (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وطبيعة علاقتها والفصل بينها.

إلى جانب السلطات الثلاث تنمو قوى أخرى سياسية واجتماعية تعمل على التأثير في النظام السياسي كما تؤثر في خصائص صنع القرار السياسي فيه. ومن بين أهم هذه القوى يوجد الرأي العام كإحدى القوى الفعّالة داخل العقل السياسي، إذ يعطي تفسيراً لكل حدث سياسي احرزه المجتمع، ويقوم بدور مركزي في خلق الثقافة السياسية، وبلورتها، وتطويرها. وبالتالي: فهو يقوم بالتأثير في السلوك السياسي ويساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي.

ومن خلال هذه المعطيات يتبيّن أن الرأي العام يصبّ في صلب اهتمامات العلوم السياسية، ويشكّل احدى أهم موضوعاتها. حتى أن البعض يعتقد أن (الدولة نفسها تحاول أن تضمن انضمام الرأي العام إلى جانب سلطتها بواسطة احتفالات خاصة ورموز)[1].

لقد أصبح الرأي العام قوة كبيرة في مجتمعنا الدولي الحديث، وذلك نتيجة لمجموع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة لهذا المجتمع. فهو قوة

(1) جاك دوفابر: الدولة/ 166، منشورات عويدات، لبنان ـ بيروت، 1982م.

ذات أثر كبير في حياة الناس اليومية، فهو الذي يبني الشهرة ويهدمها. يؤازر هيئات الخدمة العامة. يؤثر في وضع القوانين ويلغيها. كما أنه يرعى التقاليد الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية، أو يتنكر لها ويتضح في الروح المعنوية أو يثبّطها. وسنحاول في الصفحات التالية أن نقف عند أهم مسائله.

المبحث الأول

الرأي العام مفهوماً واصطلاحاً

يعتبر مفهوم الرأي العام من المفاهيم القديمة، وإن كان كاصطلاح من مصطلحات العصر الحديث الذي تعددت فيه وسائل التعبير عن هذا الرأي العام من الصحيفة إلى الإذاعة إلى التلفزيون.

وعندما اكتشف الإنسان الكتابة ونشأت الحضارات أصبح للرأي العام دور هام، إذ التخاطب مكتوب بين الحكام وبين الرأي العام ولدينا مثل هو ملحمة كلكامش التي تخبرنا بأن سكان أوروك ضجوا إلى الآلهة يشكون من مظالم كلكامش. كما تخبرنا حضارة البابليين أن حمورابي توجه بقوانينه إلى الرأي العام حيث كتب قوانينه على مسلة حجرية لكي يتعرف الرأي العام على القوانين التي تنظم حياتهم والعقوبات التي تنتظر من يخرق هذه القوانين، وقد كانت هذه القوانين سابقة لأثينا ومصر في الاهتمام بالرأي العام واطلاعه على حقوقه ودوره.

1. تعريف الرأي العام

من المتفق عليه أن الناس، وهم يكونون اتجاهاتهم نحو مسألة ما، يحاولون، عادة، التعرف على رأي غيرهم فيها... ويمكن أن يطلق على عملية معرفة الناس لرأي الغير بـ (طريقة العينة الشخصية)[1].

ومما لاشك فيه أن النتائج التي يصل إليها الباحث من خلال آراء الناس المتوقعة حول مسألة من المسائل تختلف باختلاف الفرد، وباختلاف المسألة، والبلد، وحتى باختلاف المجاميع في نفس البلد، وذلك للاختلاف الطبيعي في التكوين النفسي لكل فرد، ولاختلاف قوة تأثير المسألة عليه ومدى انفعاله معها، ولاختلاف العادات والتقاليد في المجموعة والجماعة الواحدة في نفس البلد.

على الرغم من أن الباحثين يختلفون في معنى الرأي العام إلا أن الجميع يتفق على أهميته في كل العصور والأزمنة ولكل الناس... وكما أن للرأي العام أهميته في أوقالت السلم فإن اهميته في أوقات الحرب قد تفوق ذلك.

وحيث أن الرأي العام يحظى بهذه الأهمية فلابد من استعراض التطور التاريخي له. وفي هذا الصدد تقول الدكتورة شاهيناز طلعت:... لقد أشار ميكافيللي في كتاباته

(1) لاحظ لذلك مفصلاً: الدكتورة شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 224، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983.

إلى أن الرجل العاقل الحكيم لن يتجاهل الرأي العام الذي يتعلق بمسائل ذات صبغة عامة كتوزيع الوظائف في الدولة واختيار أفضل الناس لشغلها. وإذا نظرنا إلى هذه الاهتمامات في الوقت الحاضر نجد أنها ما زالت قائمة، في الدول جميعا، متقدمة كانت او نامية... ورغم اهتمام ميكافيللي، الواضح بالرأي العام إلا أنه لم يضع له تعريفاً جامعاً إحساساً منه بأنه عملية واضحة ومعروفة...

هذا وقد سار بعض الكتاب في عهد ميكافيللي وبعده، على نفس النهج الذي اتبعه فيما يتعلق بمعنى الرأي العام...

عند منتصف القرن الثامن عشر كان هناك اعتراف عام بوجود الرأي العام. وفي هذه الفترة والحقبة الزمنية عرف (روسو) أنه من أوائل المفكرين السياسيين الذين استطاعوا أن يقوموا بتحليل شامل وموسع للرأي العام. فقد استطاع أن يقدم مفهوماً جديداً للرأي العام يتعلق بقاعدة الأغلبية في ظل الديمقراطية.

وشهدت بدايات القرن التاسع عشر استخدامات واسعة للرأي العام ـ خاصة بين الطبقات المتعلمة ـ وحيث أن الاختلاف بين الناس أمر طبيعي، لذلك ظهر أن جزءاً من الطبقة المتعلمة لم يرض عن زيادة الاهتمام بالرأي العام، ووصفوا الرأي العام بأنه تركيبة من الضعف والحماقة...

وقد سلك (دي توكفيل) الفيلسوف الفرنسي نفس

السلوك حيث ربط في كتاباته عام (1835م) بين الرأي العام وبين المخاطر التي تحدث من الأغلبية. حيث أنها ـ الأغلبية ـ تتصف بعدم الاستقرار وبقدرات قوية قد تصبح طاغية أحياناً. يضاف إلى هذا بأن الأغلبية تمثل، عادة، مستويات متوسطة ليس فيها ثقافات عالية أو قوى فكرية ذات أهمية ومؤثرة.

ومن هذا يمكن الاستدلال من هذا الاتجاه أن الرأي العام قد ازدادت بالفعل أهميته وقويت، حقيقة شوكته. . . والدليل على ذلك أنه قرب نهاية القرن التاسع عشر، أصبح في مقدرة المحلل السياسي أن يرى بوضوح أن الحكام السياسيين وكثير من العلماء والمفكرين وغيرهم أصبحوا يهتمون بالرأي العام قولاً وفعلاً. .

ثم تقول الباحثة الكريمة:

(غير أن الاهتمام بدراسة الرأي العام قد ازداد بشكل مكثف في اثناء الحرب العالمية الأولى في أوائل القرن العشرين، حين استخدمت كل دولة من الدول المتحاربة أساليب مختلفة لتعبئة الرأي العام ضدّ أعدائها ولتقويته بالنسة لحلفائها).

وفي نهاية البحث تتساءل الباحثة:

(ولكن هل كان هناك اتفاق تام بين هؤلاء المفكرين جميعا على اختلاف مجالاتهم وتخصصاتهم على ماهية الرأي العام؟

والإجابة، باختصار هي بالنفي. وهناك عدة أسباب لهذه الاختلافات)[1].

إن للرأي العام تعريفات كثيرة تعد بالعشرات، تتصل بهوية الباحث المطلق للتعريف، واختصاصه العلمي، سواء كان من علماء الاجتماع، أو السياسة، أو من المختصين بعلم النفس أو من المؤرّخين. . . وقد كانت محاولات علماء الاجتماع هي السابقة في بحث ظاهرة الرأي العام، وتحديد تعريفها.

(فَتَارد) نظر إليها من زاوية اجتماعية بالطبع على أنها صبغة فردية واعتبره محض تقليد، ففي كل مجتمع من المجتمعات أفراد يمتازون بمواهب خاصة، وقدرة على الابتكار والتجديد، فتسري بين أفراد المجتمع الآخرين نحو تقليد هؤلاء الأفراد النابهين. وهكذا يتكوّن الرأي العام.

أما (ماكينون) فقد كان يرى الرأي العام بأنه رأي في موضوع ما يضمره الأشخاص المتميّزون بالذكاء، وحسن الخلق، وهو يتّسم بالانتشار التدريجي، ويأخذ به كل الناس تقريباً حتى لو تباينوا في مستواهم التعليمي.

في حين ذهب (لاويل) إلى أن الرأي العام إنما هو قبول لواحدة أو اثنتين، أو أكثر من وجهات نظر متضاربة يقبلها العقل والمنطق بوصفها حقيقة.

---

(1) لاحظ بالتفصيل الدكتور شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 148 ـ 153.

ثم جاء عالم الاجتماع الشهير (كولي) ليعطي الرأي العام سماته الاجتماعية المعاصرة حينما أكد أن الرأي العام لن يكون تجمعاً لأحكام فردية مختلفة، ولكنه تنظيم تعاوني، يتم عن طريق اتصال التأثير المتبادل والمشترك. لذا فربما يختلف الرأي العام عن افتراض أن الأفراد ربما يكونون في تفكير معيّن كأفراد منفصل الواحد منهم عن الآخر.

أما الفلاسفة المحدثون:

فقد ذهب (جون ستيوارت مل) إلى أن الرأي العام: هو ما يريده المجتمع، أو الجزء القوي فيه، أو ما لا يريده، فيعتبر الأمر الحاسم الذي يقرر بصفة علمية القواعد التي يجب مراعاتها وعدم تعارضها مع القانون أو الرأي.

في حين ذهب (كوليردج): إلى أن الرأي العام هو الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة اعتبار عام بعد مناقشات علنية وافية.

وذهب (ليونارد دوب) إلى أنه يعني اتجاهات ومواقف الناس إزاء موضوع يشغل بالهم بشرط أن تكون هذه الجماهير في مستوى اجتماعي واحد.

ويرى (كي) أن الرأي العام يعني الآراء التي يعتنقها بعض الأشخاص، وتجد الحكومة أن من الحكمة اتباعها.

أما (وليام البيج) فقد عرّف الرأي العام على أنه تعبير عن موضوع معيّن يكون موضوع مناقشة من جماعة ما.

وعرّفه (مينار) بأنه مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكوّنها قطاع كبير من الناس في مسألة مهمة وفي فترة معيّنة تحت تأثير الدعاية.

كما عرّفه (توماس كلار) بأنه مجموعة الأحكام التي تصدرها الجماهير على عمل من الأعمال. وهذا الرأي هو رأي الاغلبية من هذه الجماهير.

ويعدّ (شيلدز) الرأي العام مجرد مجموعة من الآراء الفردية. وهو يستند إلى جمهور نوعي معيّن لاتجاهاته إزاء موضوع جدلي محدد، أو هو حاصل جمع الآراء الفردية[1].

ويعرّف (فلويدا ولبورت) الرأي العام بأنه تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسألة ما، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لحالة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية جماهيرية، بحيث تكون نسبتهم في العدد من الكثرة والاستمرار كافية للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي العام[2].

فالرأي العام هو تعبير الجماعة أو المجتمع أو الجمهور العام عن رأيه ومشاعره وأفكاره ومعتقداته واتجاهاته في وقت معين بالنسبة لأمر يخصه أو قضية تهمه

---

(1) لاحظ بالتفصيل الدكتور شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 148 ـ 153.

(2) نقلاً عن: الرأي العام: مقال منشور على الموقع الألكتروني www.jfuture5.ahlamontada.com.

ويمثل الرأي العام صورة من صور السلوك الجماعي تتمخض عن تفاعل وأخذ وعطاء بين أفراد الجماعة وبين الجماعات الأخرى سواء في حالة الاتفاق أو في حالة عدم الاتفاق ولذلك فإن موضوع الاستفتاءات التي تطرحها الحكومات مثلاً يعتبر تعبيراً عن الرأي العام وقبوله أو رفضه للقضية المطروحة. وبهذا الشكل يكون تأثير الرأي العام حاسماً في حالات كثيرة في القرار السياسي. فلو طرح مثلاً حق تقرير المصير لأمة أقلية داخل بلد فيه أمة أخرى تشكل الأكثرية، فإن دور الرأي العام يأتي حاسماً في حق تقرير المصير سواء لناحية الانفصال أو لناحية البقاء في اتحاد.

وعلى العموم فإن هذه التعريفات ـ التي أوردناها ـ تفرز بعض نقاط الاتفاق والاختلاف. كما نجد أن هذه التعريفات كلها ـ تقريباً ـ قد وضّحت عناصر الجدل والمناقشة التي ينتج عنها الرأي العام، كما أكدّت التعريفات الأخرى على مفهوم الأغلبية.

أما الباحثون العرب، فقد عرّفوا (الرأي العام) بأنه:

(حاصل تفاعل مجموعة من الآراء نحو قضية ما تهم المجتمع)[1].

وهنا نظر الباحث الكريم في تعريفه إلى النتيجة التي يتبلور بها الرأي عندما تبرز على السطح مسألة تؤثر على

(1) مصطفى العمري: تعريف الرأي العام/ 1.

عدد كبير من الناس، فتصبح موضوعاً مطروحاً للمناقشة الحرة، كما هو الحال في مثل الاستفتاء ـ الذي أوردناه قبل قليل ـ، ومن خلال الجدل والمناظرة يصل الناس إلى إجماع حولها، فالرأي العام هو نقاش القضايا المطروحة على بساط البحث.

وعرّفه الدكتور أحمد أبو زيد: (وجهة نظر أغلب الجماعة التي لا يفوقها أو يحجبها رأي آخر وذلك في وقت معين وإزاء مسألة تعني الجماعة تدور حولها المناقشة صراحة أو ضمناً في أطار هذه الجماعة)[1].

وقد ميز التعريف بين الرأي العام والاتجاهات أو الميول، فالرأي العام يكون معلناً ومعبراً عنه. أما الميل فهو استجابة داخلية مبكرة، والرأي دليل على وجود الميل ولكن العكس في الميل. فالميل لا يشترط أن يتحول إلى رأي يتم الافصاح عنه. وبهذا يتميز الرأي العام عن الرأي الشخصي في درجة العمق والاستقرار.

ويرى عبد القادر حاتم أن (الرأي العام هو الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات اعتبار ما. وهو ذلك الرأي الذي ينتج عن المؤثرات وردود الأفعال المتبادلة بين أفراد أية جماعة كبيرة من الناس. . . والرأي العام هو جماع الآراء التي هي مواقف يتخذها الأفراد إزاء مسألة

---

(1) نقلاً عن: بحث حول الرأي العام/ منشور على الموقع الألكتروني: www.sic-mosta.own0.com.

معينة أو قضية متنازع عليها قابلة للجدل. ومعنى هذا أن الرأي العام هو التعميم الحر...)[1].

وهناك جملة من الباحثين العرب عرفوا الرأي العام مستفيدين من مفكري الغرب، فقد ذهب الدكتور سمير حسنين على أنه (خلاصة آراء مجموعة من الناس).

في حين ذهب الدكتور مختار التهامي إلى أنه: الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معيّنة بالنسبة لقضية، أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الاغلبية، أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً [2].

إلى غير ذلك من التعريفات المتعددة المتفقة والمختلفة.

وبمراجعة التعاريف المتقدمة وملاحظة الاختلافات لدى الباحثين نجد أنها ترجع إلى اختلاف نظرتهم والتي حصرت الرأي العام وحددته في نطاق معين. فقد حصرت معظم التعريفات الرأي العام في آراء مجموعة من الأفراد لهم طبيعة معينة ويتصفون بسمات معينة وهو ما يؤدي إلى سلوكهم سلوك معين نحو مسألة ما. كما وأن مجموعة أخرى من الباحثين ركزوا على جوانب أخرى للرأي العام كالتركيز على الطريقة التي تتكون بها آراء الأفراد، أو نوعية الآراء التي يتم التعبير عنها، أو مدى تأثير الآراء...

---

(1) نقلاً عن الدكتور شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 154.

(2) الدكتورة شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 216 ـ 218.

وقد لخص البعض من الباحثين الرأي العام في ثلاث نقاط:

1. الرأي العام بمعناه العريض يعبر عن طريقة معيشة الأفراد في المجتمع المعين.

2. الرأي العام يعبر عن الحالة المعنوية التي يعيش فيها الجمهور.

3. الرأي العام هو مجموع أراء الأفراد إزاء مشكلة معينة أو غرض مشترك يتعلق بغالبيتهم.

الرأي المختار:

وبعد أن تعرضنا لبعض الآراء المهمة للباحثين حول تعريف الرأي العام، ووجدنا اختلافات حول معناه، واستعرضنا على نحو الإيجاز أسباب تلك الاختلافات، تحصل لنا القناعة التامة بأن من الصعوبة بمكان أن يكون هناك اتفاق لتعريف كامل للرأي العام نعم هناك اتفاق عن قوة الرأي العام. ولعلنا نميل إلى أن الرأي العام هو:

(التعبير الشائع عن أفكار المجموعات البشرية في مجتمع ما لتشخيص المطالب والحاجات في مرحلة معينة والتي تنعكس في نشاط جماعي يكشف عن هوية ذلك النشاط).

2. عناصر الرأي العام

الرأي العام كمصطلح يصعب وصفه أو تعريفه أو حتى قياسه، ومن المستحيل رؤيته وإن كان من السهل الشعور

بقوته والاحساس بأهميته، فلا يوجد اتفاق على التعريف الكامل له وإن كان هناك اتفاق على قوته ـ كما قلنا سلفاً ـ.

فالرأي العام خليط من الآراء والاعتقادات والميول التي تختلف في اتجاهها من مكان لآخر، إذ يعبّر عن طريقة معيشة الأفراد في المجتمع، كما يعبّر عن الحالة المعنوية التي يعيش فيها، فهو يشكل مجموع آراء الأفراد إزاء مشكلة معينة أو غرض مشترك يتعلق بغالبيتهم.

ولعلّ من الخطأ النظر إلى الشعب على أنه يكوِّن جمهوراً واحداً، فالشعب في الحقيقة يتكون من عدة جماهير خاصة، كل جمهور له رغبته أو هوايته، كما أن الأذواق تختلف من جمهور لآخر، فألوان الملابس التي يميل إليها أهل المدن تختلف عن الألوان التي يميل إليها الريف، وهذا يرتبط بعملهم ونوع ثقافتهم، وهذا يعني وجود أكثر من جمهور ولكل جمهور معاملته الخاصة.

إن الرأي العام يمثل الجمهور الذي يملك رأيا وتقييما وتتوجه اليه الحكومات لكي تكسب رضاه سواء بطرق واقعية او ايديولجية دعائية مما يدلل على اهميته.

إن الرأي قابل للمناقشة. أما الاعتقاد أو الأيديولوجيا فعبارة عن: تعبير للدلالة عن الحقيقة التي لا تقبل الجدل، (فيظهر الرأي كاصطلاح عام يصف ما يشبه مجموعة

اتجاهات للأفراد أو الحالة العامة للناس أو المزاج العام للناس)[1].

والجمهور يتكون من مجموعة صغيرة أو كبيرة وقد يتكون من شخصين أو أكثر لهما بعض الصفات المشتركة، ويستخدم لفظ الجمهور للدلالة على المجموعة. ويعدُّ من العناصر المهمة في مسألة الرأي العام ويعني ـ كما قلنا ـ مجموعة ظاهرة من الناس يطلق عليها (جمهور الرأي العام).

فالرأي العام يظهر بصورة تلقائيه، فما أن تبرز قضية أو مشكلة تمس مصالح الجماهير واهتماماتهم سرعان ما يتبلور لهذه الجماهير رأي نطلق عليه (الرأي العام).

والتعبير عن الرأي العام أو محاولة توجيهه لا يتم عن طريق عنصر الاقناع الذي يستلزم التواصل لمناقشة جميع الآراء المطروحة ودراستها، نقداً للأفكار التي يتم معارضتها مع الاستعداد في حالة ثبوت صحتها ودلالتها.

ولأن الرأي العام اصطلاح اختلف الباحثون في تعريفه وبيان ماهيته، فإننا نجد أن الدكتورة شاهيناز طلعت تتعرض لأهم العناصر الجوهرية له من خلال بعض الاستنتاجات الهامة:

1. يتكون الرأي العام من مجموع أفضل الآراء لغالبية

(1) الدكتورة شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 159.

الأفراد في مجموعة جماهيرية ما. ومن ثمّ فإن الكثرة العددية أمر هام.

2. كما يتكون الرأي العام في مسألة تهم تلك الغالبية أو تهم مجموعة كبيرة من جمهور ما... ولذلك نقول بأن المسألة تحدد جمهور الرأي العام.

3. ولأن الفرد قد يعبر عن حقيقة معتقداته واتجاهاته، وقد لا يعبر، أي أن رأيه قد يكون ثابتاً مع اتجاهاته أو متغيراً ومتقلباً معها، فإن الرأي العام كذلك قد يكون ثابتاً هو الآخر أو متغيراً مع الاتجاهات...

4. لابد أن يكون للرأي العام تأثير ما. وقد يكون هذا التأثير سياسياً كما قد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً أو دينياً... الخ، فالتأثير السياسي ينبع من رأي جمهور يهتم بمسألة سياسية ما...

5. يناقش جمهور الرأي العام المسألة خلال فترة معقولة من الزمن. ويبغي الفرد، بصفة عامة، من مناقشاته تحقيق مصلحة أو منفعة ما أو تجنب مشكلة أو عقوبة ما.

6. ونتيجة للمناقشات فإنه تظهر بالطبع آراء فردية أو جماعية متعارضة، ولكن الرأي المؤثر والمهتم بالمسألة هو الرأي العام.

7. يرتبط قياس الرأي العام بوقت معين. ذلك، أن الرأي العام نحو مسألة ما في وقت ما قد يتغير نحو نفس تلك المسألة في وقت آخر.

8.يتضمن الرأي العام فقط آراء الأفراد العقلاء الذين يهتمون بمسألة ما.

9. لا يرتبط ظهور الرأي العام بحدود الدولة، إذ أنه وكما يظهر في داخلها فهو يتكون في خارجها ايضاً[1].

3. تقسيمات الرأي العام

مثلما قادت متغيرات عديدة إلى عدم التوصل لوضع نظرية خاصة بظاهرة الرأي العام، فإنه يبدو أن المتغيرات ذاتها تقف وراء عدم اتفاق علماء الرأي العام حول تقسيم كلي وشامل لأنواع الرأي العام وتحديد العلاقات بين هذه الأنواع وتبيان الصلات المختلفة في التقييم النوعي ذاته. ولعل أهم هذه المتغيرات هو توزّع الظاهرة بين أكثر من حقل تخصصي. ولكي نضع تقسيماً أكثر ملاءمة ودقة. لابد من التأكيد على حقيقتين مهمتين هما:

أ. إن تصنيف الرأي العام إلى أنواع متعددة يعني ترتيب هذا الرأي في نظام خاص، يسهل تمييز أنواعه عن بعضها ويبيّن صلة بعضها بالبعض الآخر.

ب. تناول العلاقة ما بين (الخصائص الجوهرية) و (الخصائص العرضية) لكل نوع من أنواع التصنيف.

وفي ضوء هذه الحقيقة فنحن نتبنى الرأي القائل بتقسيم

---

(1) لاحظ بالتفصيل الدكتور شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 170 ـ 172.

الرأي العام إلى أربعة أنواع أساسية حسب النطاق الجغرافي هي:

1. الرأي العام الوطني: ويقصد به الرأي العام الذي يرتبط بالدولة والذي تستند إليه السلطة القائمة، ويكون بمثابة الشرعية الرسمية للدولة ويمتاز بخصائص معيّنة، أهمها: التجانس، وإمكانية التنبؤ به، وأنه يدور حول المشاكل القومية، وتعيّنه وتحدده سلفاً المشاكل الوطنية.

وهذا الرأي ـ الرأي العام الوطني ـ رأي سطحي وغير عميق، كما أنه يعاني اختلال النظام الوظيفي له بسبب هيكليته المرتبكة في بنائها الأساس، كما أن فيه عدم امكانية قياس هذا الرأي لمتغيرات عديدة ترتبط بالمجتمع المتخلف الأمر الذي يجعل من هذه العملية من حيث حقيقتها موضعاً للكثير من التساؤلات.

2. الرأي العام الاقليمي: وهو الرأي السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافياً في فترة معينة نحو قضية معيّنة. وقد قادت تطورات المجتمع المعاصر إلى مثل هذا النوع من الرأي.

إن هذا النوع من التجمعات قد أظهر صورة جديدة بالنسبة للرأي العام بحيث يمكن القول: بأن هذه التجمعات تعبّر عن تطبيق آخر من تطبيقات الرأي العام تتوسط بين الرأي العام الدولي والرأي العام الوطني.

3. الرأي العام العالمي: ما زال الفكر الإعلامي

والسياسي يقف حائراً متردداً حول إشكالية وجود ظاهرة الرأي العام العالمي، وكونه وهماً أم حقيقة. ولعل أوضح دليل على ذلك أن خبراء الرأي العام المتخصصين به، قد ظلّوا حتى العشرين عاماً الأخيرة، بعيدين عن دراسة هذه الظاهرة، الأمر الذي يعكس نوعاً معيناً من عدم الاهتمام بهذا النوع من أنواع ظاهرة الرأي العام.

وقد ذهب بعضهم إلى القول: إن الرأي العام العالمي هو شيء غير ممكن تحقيقه في إطار التركيب الذي تعرفه الإنسانية في عصرنا هذا. التركيب الذي يدور على محور القوميات. أي بعبارة أخرى: أنه لا يوجد رأي عام عالمي.

4. الرأي العام النوعي: ويقصد به في مفهومه الواسع اتجاهات الرأي التي تعبّر عن قطاع معيّن من المجتمع السياسي الكلي ويكون على نطاق محلي، أو اقليمي، أو عالمي. وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرأي يتسع ليشمل تقسيمات عديدة خلصت بها الأوليات الاعلامية والسياسية العربية والأجنبية، فهو يكاد يكون تعبيراً عن الاتجاه الكلي في جانبها النوعي[1].

وهناك تقسيمات أخرى للرأي العام أهمها:

---

(1) لمزيد من الاطلاع والتفصيل يلاحظ الدكتورة حميدة سميسم: نظرية الرأي العام (المدخل)/ 243 ـ 254، بتصرف.

أولاً: التقسيم حسب عمق التأثير والتأثر:

يقسم بعضهم الرأي العام حسب عمق التأثير والتأثر على النحو التالي:

1. الرأي العام النابه، أو القائد، أو المسيطر.
2. الرأي العام القارئ أو المثقف.
3. الرأي العام المنقاد.

ثانياً: تقسيم الرأي العام وفقاً لعنصر الزمن: ويكون كالآتي:

1. الرأي العام الدائم.
2. الرأي العام المؤقت.
3. الرأي العام اليومي أو المتقلّب.

ثالثاً: التقسيم حسب أنواع الرأي: ويكون كالآتي:

1. الرأي الشخصي.
2. الرأي الخاص.

رابعاً: التقسيم الكمي للرأي العام: وهو كالآتي:

1. رأي الأغلبية. وهو الرأي الذي يمثّل رأي ما يزيد على نصف الجماعة.

2. رأي الأقلية. وهو رأي ما يقلّ عن نصف الجماعة.

3. الرأي الائتلافي: وهو رأي جملة من الأقليات المختلفة، تجمعت لهدف.

4. الرأي الساحق. وهو حالة من الاتفاق تصل إليها الجماعة أو اكثريتها الساحقة.

خامساً: التقسيم حسب التواجد:

1. رأي عام موجود بالفعل: وهو الرأي العام الموجود نتيجة لبعض الأحداث تظهر آثاره في التعليقات والمناقشات.

2. رأي عام متوقّع وجوده: وهو الرأي العام الذي لم يكن موجوداً أصلاً ولكن يتوقف وجوه عقب بعض الأحداث أو المشاكل.

سادساً: التقسيم حسب درجة الظهور.

1. الرأي العام الظاهر: وهو الرأي العام المعبّر عنه. ويتكون هذا الرأي في البلاد التي يمنع مواطنوها من حرية التعبير عن آرائهم.

2. الرأي العام الكامن: وهو الرأي العام غير الظاهر، وغير المعبّر عنه. ويحدث في مجتمعات الحكم الديكتاتوري، ويتحول إلى رأي عام ظاهر في حالات:

ازدياد شدة اتجاه الناس نحو مشكلة معينة إلى درجة لا يستطيعون كتمانها. أو رفع الموانع الاجتماعية أو القانونية التي كانت تحول دون التعبير عن الرأي كموافقة الدولة، أو تشجيعها على ظهور آراء معينة لم يكن يتاح لها الظهور من قبل[1].

---

(1) الدكتور مختار التهامي وآخران: الرأي العام/ 24 ـ 33.

4. نشأة الرأي العام

ومن دراسة المصادر العامة وغالب البحوث التي تعرضت لمفهوم الرأي العام نجد أن هناك اتجاهين بصدد نشأة وتأصيل ظاهرة الرأي العام:

الأول: الاتجاه الذي يرى أن ظاهرة الرأي العام ظاهرة قديمة:

وهي انعكاس لظاهرة اجتماعية قديمة ظهرت أينما وجدت الجماعات البشرية التي تسمح بمناقشة وإبداء الرأي في المشكلات العامة التي تواجه الجماعة، ومن ثم فهي ظاهرة قديمة من حيث وجودها، وإن كان قد تمّ التعبير عنها بمصطلحات أخرى غير اصطلاح الرأي العام. فقد عرفت بعض الحضارات القديمة هذه الظاهرة، كالمدن الاغريقية التي عرفت مفاهيم قريبة من الرأي العام، كالاتفاق العام، أو الاتجاهات السائدة، كما تحدث الرومان عن الآراء الشائعة بين الناس، ووصلوا في أواخر عهد امبراطوريتهم إلى مفهوم صوت الشعب.

وفي العصور الوسطى عرف العالمان: المسيحي والإسلامي، ظاهرة الرأي العام بأشكال وصور مختلفة. وفي مستهل العصور الحديثة كان ميكافيللي أول من وجّه الانظار إلى ضرورة الاهتمام بصوت الشعب واتجاهاته، وكثيراً ما كان يردّد العبارة القائلة: (إن صوت الشعب من صوت الله).

كما ساعدت الحروب والمنازعات التي قامت في انجلترا وفرنسا، وأمريكا حول المسائل السياسية والدينية على تداول معاني الرأي السائد. وقد أعلن (وليم تمبل) في مقال نشره عام (1672م) بعنوان (أصل وطبيعة الحكومات): أن الرأي السائد هو مصدر السلطة.

أما (جون لوك)، فقد اهتم بدراسة الأسس القانونية والأخلاقية للرأي العام باعتباره المصدر الأول للقانون، فهو القوة التي عليها يعتمد وإليها يستند، فالرأي العام ـ وفقاً للوك ـ كان يؤدي مهمة القانون في الفترات التي لم تكن القوانين المكتوبة قد وجدت بعد.

وقد عبّر الفلاسفة الفرنسيون عن مفهوم الرأي العام بمسميات مختلفة، فاستخدم (مونتسكيو) اصطلاح العقل العام، في حين فضّل (روسو) اصطلاح الإرادة العامة.

وفي خضم الثورة الفرنسية استخدمت عبارة الرأي العام لأول مرة على لسان وزير المالية الفرنسي (نيكير)، ثم استخدمها المثقفون ورجال السياسة بعد ذلك على اعتبار أنها قوة مؤثرة في المجتمع. وقد اقر حرية وسائل الرأي العام وحرية الصحافة والتعبير قانون عام (1881م) الذي ساعد الرأي العام على أن يجد صداه في حرية الصحافة[1].

الثاني: الاتجاه الذي يربط بين ظهور الدولة الحديثة وظاهرة الرأي العام:

---

(1) جاك دوفابر: الدولة/ 105.

وهو يرى أن ظاهرة الرأي العام ارتبطت بالدولة الرأسمالية من حيث النشأة ويرتبط بالمجال العام في المواطنين الذين يسلكون باعتبارهم هيأة عامة حينما يناقشون ويتجادلون بطريقة غير مقيّدة. مصحوبين بضمانات حرية الاجتماع والتعبير والنشر لآرائهم حول أمور تتعلق بالمجتمع ككل. فإن هناك علاقةً وثيقة بين المجال العام، والرأي العام. فالمجال العام هو ذلك الجانب من جوانب الحياة الاجتماعية الذي يتخلّق في جنباته الرأي العام.

وتشير العديد من الدراسات إلى بروز ظاهرة الرأي العام مع ظهور المجتمعات الكبيرة المتمثلة في المدن الكبرى نتيجة لنمو التجارة الدولية، ثم ظهور الثورة الصناعية. فعندما ازدحمت المدن بالسكان، وتشعبت العلاقات الاجتماعية اتيحت فرص تبادل الآراء والأخبار والمعارف، وقامت المناقشات حول الموضوعات الأساسية التي تهم المجتمعات، وقد زاد من قيمة ذلك اختراع الطباعة، وانتشار التعليم في ظل نوع من الحرية يحترم العقل الإنساني، ويعطي له الفرصة في التفكير والمناقشة، ثم كانت الثورة الفرنسية التي تعتبر في حقيقتها أحد المظاهر العنيفة للرأي العام، وكان لها صداها في أوربا والأمريكيتين، وترتب عليها اهتمام شعبي أكبر بمناقشة المسائل العامة وبالتالي الاهتمام بظاهرة الرأي العام.

ويربط بعضهم بين ازدياد ظاهرة الرأي العام والاهتمام بها في القرن العشرين وازدياد أهمية الجماهير في الحياة

السياسية، وبالتالي ازدياد السياسيين بالرأي العام بغض النظر عما إذا كان النظام السياسي ديمقراطياً، أم غير ديمقراطي.

ويربط البعض الآخر بين بروز الرأي العام وازدياد الوعي السياسي.

إن الفرق في موقع الرأي العام بين النظامين الديمقراطي والدكتاتوري أن الرأي العام في النظام الديمقراطي يكون رقيباً مؤثراً في سياسات الحكومة وتأخذه الحكومة بنظر الاعتبار لأن تأثيره سيكون قوياً في الانتخابات بينما يقمع النظام الدكتاتوري الرأي العام ويطمس مطاليبه وآماله.

من خلال ما تقدم.. رأينا أن ثمة اتجاهين أساسيين في تفسير نشأة ظاهرة الرأي العام:

الأول: يرى أنها ظاهرة قديمة وجدت في سائر الجماعات البشرية التي سمحت بمناقشة المشكلات العامة التي تواجه الجماعة، وإبداء الرأي فيها وإن كانت استخدمت اصطلاحات أخرى للتعبير عن ظاهرة الرأي العام.

لذا يقرر الباحث الكريم: أن اليونان هم من عرفوا المفاهيم القريبة من فكرة الرأي العام، كالاتفاق العام، أو الاتجاهات السائدة، وكانوا يحتفون بها أشدّ احتفاء.. وتحدث الرومان أيضاً عن الآراء الشائعة بين الناس ووصلوا إلى أواخر عهود إمبراطوريتهم إلى مفهوم صوت الجمهور أو

صوت الشعب، ولعله يقترب كثيراً من اصطلاح الرأي العام في التاريخ الحديث... وبالانتقال إلى العصور الوسطى نجد أن العالمين المسيحي والإسلامي قد أدركا أهمية الرأي العام. فقد كان الخلفاء المسلمون يعنون عناية تامة وكبيرة بمعرفة أحوال الرعية واتجاهات الرأي العام فيها... ويروي لنا التاريخ الكثير من القصص عن الخلفاء وغيرهم ممن قاموا بإدراك أهمية الرأي العام وميول الشعب واتجاهاته. وما عبارة معاوية المعروفة (أن بينه وبين الناس شعرة لا تنقطع فإذا أرخوها شدّها وإذا شدّوها أرخاها) فإنها تدل دلالة بالغة على الاهتمام بآراء الجماهير...

وفي خصوص العصر الإسلامي.. فقد اهتم الإسلام بالحريات، حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية التملك، وحرية التنقل، والحرية الشخصية، ولكن تمّ وضع الأسس والضوابط لممارسة تلك الحريات، مضافاً إلى بيان الأسس والضوابط لحدود كل من الحاكم والمحكومين...

والاتجاه الثاني: يربط بين نشأة ظاهرة الرأي العام وبروزها وظهور الدولة الرأسمالية والنظام الديمقراطي[1].

والواقع أننا نرى.. أن ظاهرة الرأي العام وإن كانت قد برزت بعض معالمها في بعض الحضارات القديمة إلّا أن بروزها وتبلورها في واقع الحياة السياسية المعاصرة قد

---

(1) جاك دوفابر: الدولة/ 105.

ارتبط بالتطورات التي شهدها النظام الرأسمالي وما صحبه من تطور جوهري في تنظيم السلطة السياسية في المجتمع، كما أن التطور الفكري والثقافي في المجتمعات البشرية إضافة إلى التطور التقني في وسائل الاعلام كانا من العوامل الهامة في تشكيل وتكوين ظاهرة الرأي العام.

ومن الباحثين من يرى أنه: ابتداءً من كتابات ميكيافيلي حدث تطور معتبر في الكيفية التي تناول الفكر الفلسفي ما يسمى بـ (الرأي العام)، فقد اعتبره عنصراً يجب أن يؤخذ بالحسبان في عملية الصراع من أجل السلطة.

فيما كان روسو أول فيلسوف يستخدم تعبير الرأي العام.ومن أهم كتابات روسو العديدة كتابه في العقد الاجتماعي، ويمكن اعتبار الفكرة الأساسية وراء العقد الاجتماعي هو موضوع الوحدة... وحدة البناء الاجتماعي وذلك بإخضاع المصالح الخاصة للإدارة العامة. فالحكومة دورها مساعد لأن الإدارة العامة هي مجموع إرادة الشعب الذي يضع القوانين والحكومة ما هي إلا الافراد الذين يقومون بتنفيذ القوانين، وواضح أن مفهوم إرادة الشعب يشير في المعنى العملي التطبيقي إلى جوهر الرأي العام في معناه المعاصر.

في القرن الثامن عشر المسمى بـ (عصر التنوير) جاءت الثورة الأمريكية وبعدها الفرنسية كأبرز حدثين يعبران عن دور وقوة الرأي العام.

ثم جاء القرن التاسع عشر المليء بالأحداث والتغيرات حيث قامت الثورة الصناعية، وتطورت الكشوفات العلمية واختراع وسائل الاتصال الجديدة حتى أصبح الرأي العام ذا سطوة وسلطان كبير، كان من نتائجه مطالبة العمال بوضع التشريعات التي تضمن حقوقهم ومصالحهم، والتعديلات التي شهدتها الدساتير في معظم الدول الاوربية والتي تضمنت حقوقا جديدة لصالح الرأي العام والمواطنين وقلصت من جبروت الحكومات والحكام وأعطت دفعة جديدة وقوية للرأي العام ودوره وتأثيره في التغيرات الكبيرة والحاسمة في حياة الشعوب الاوربية.

وشهدت نهاية القرن التاسع عشر كتابات (جوستاف لوبون) العالم الاجتماعي الذي كان أحد الأوائل الذين أدركوا فكرة (الجمهور) و (التكتل) الشعبي، وتأثيرها في العمل السياسي.

وبنهاية القرن التاسع عشر كانت أمم أوروبا قد هيأت الرأي العام لدور أكثر تاثيراً ونفوذاً في الحياة السياسية والاجتماعية فقد ساهمت الرأسمالية في فتح الاقتصاد الذي يعتمد على مساهمة أوسع قطاعات المجتمع في القرار السياسي سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

5. مقومات الرأي العام

يؤثر الفرد ـ وهو عماد الرأي العام ـ في الجماعة، ويتأثّر بها، فالفرد السويّ لا يعيش في مجتمعاتنا الحديثة في

عزلة عن الناس، ولكنه يعيش ضمن جماعات ينتقل فيما بينها طوال مراحل عمره بدءاً من الأسرة ـ وهي الجماعة الأولى التي يتعرّفها الطفل ـ إلى أصدقاء الجيرة، إلى المدرسة فالجامع.. وكلما تقدّم العمر بالإنسان كلما زاد عدد الجماعات التي قد يتنقّل بينها، أو ينتمي إليها، أو يتعرّفها عن طريق الاحتكام والتجربة المباشرة، أو الكتاب، أو أجهزة الاعلام، وهي جماعات تشغل أنشطة المجتمع كلها من دينية إلى تعليمية إلى اجتماعية إلى مهنية إلى ثقافية إلى ترفيهية إلى حرفية إلى سياسية إلى جماعات أخرى متعددة الأنشطة والاهداف... ومن خلال هذا الاحتكاك الحياتي الدائم يتعرّف الإنسان عالمه، ويكوّن إطاره العقلي المعرفي الذي يستلهمه كلما واجهته قضية معيّنة وخاصة مما نسميه بقضايا الرأي العام المتجددة دائماً.

إن للرأي العام مقوّمات تختلف من فرد إلى آخر، وإن استمدّها الجميع من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، وأهم هذه المقوّمات:

1. العادات والتقاليد والقيم وسائر الموروثات الثقافية:

تتقبل الشعوب ـ عادة ـ معتقداتها المتوارثة ـ بخيرها وشرّها ـ على أساس أنها حقائق وبديهيات وقيم لا تقبل الجدل، أو إبداء الرأي. وهذه المعتقدات قد تشمل نواحي أخلاقية واجتماعية كانت مثار جدل في أزمنة سابقة ثم انتهت إلى الصورة التي تقبّلها الجميع، فدخلت طور

المعتقدات والأخلاقيات والسلوك والتقاليد المتوارثة وأصبحت جزءاً من شخصية الإنسان والمجتمع، ومع أن القيم والعادات والمعتقدات المتوارثة لا تعتبر من قبل الآراء العامة إلّا أن لها تأثيراً كبيراً جداً وبالغ الخطورة على الرأي العام.

2. الدين:

يعتبر الدين أقوى العناصر المؤثرة في توجيه الرأي العام، بل في توجيه سياسات الدول ومصائرها، وعلى الرغم من أن جوهر الأديان السماوية جميعاً يكاد يكون واحداً، وهو تمجيد الخير والحق والعدل، ونبذ الشر والظلم، إلّا أن مرور القرون قد أدخل كثيراً من البدع والخزعبلات والخرافات والتحيّز والتعصب وسوء التفسير على الأديان وخاصة في أذهان العامة. وعلى هذا فإن الدين يلعب دوراً كبيراً جداً في توجيه الرأي العام في معظم بلاد العالم في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بل والعلمية.

3. التربية والتعليم:

تؤثّر الاتجاهات السائدة في التعليم تأثيراً كبيراً على مستقبل الرأي العام داخل الدولة خصوصاً إذا قامت هذه الاتجاهات على أساس بث روح التفرقة العنصرية، أو الدينية، أو الطبقية، واذكاء روح التعصب، ذلك أن النشء

لا يستطيع في المرحلة الأولى من حياته أن يعمل عقله للتمييز بين الحق والباطل. والنتيجة المحتملة لذلك أن يكبر هذا النشء، وتكبر معه بعض أنماط من السلوك وألوان من التعصب والتميّز التي تبلغ في نفسه مبلغ العقيدة واليقين. إن للتربية والتعليم ـ وبخاصة التعليم في مرحلتي الطفولة والبلوغ ـ خطورة وأهمية في تشكيل العقول، وبالتالي في توجيه الرأي العام لأجيال عديدة قادمة.

4. المناخ السياسي السائد داخل الدولة:

تؤثر الأوضاع السياسية القائمة داخل الدولة في تكوين الرأي العام بها، فإذا كان نظام الدولة قائماً على الدكتاتورية والاستبداد بالرأي والاستعلاء على الناس واحتقارهم وإشاعة التعسّف والارهاب، فإن هذا يؤدي ـ حتماً ـ إلى سلبية الرأي العام في الدولة إذ يحلّ محله الخوف العام والسخط العام.

5. المناخ الاقتصادي السائد داخل الدولة:

يتعرّض الرأي العام داخل الدولة لانقسامات خطيرة، وتزييفات كثيرة، إذا كان هناك تفاوت كبير في توزيع الثروة داخل البلاد. فسوء توزيع الثروة يؤدي إلى انقسام الأمة الواحدة إلى أمتين، أو سيادة رأي الفئة الأقوى اقتصادياً عن طريق الضغط والإكراه الذي تمارسه على أغلبية الشعب الفقيرة.

كما يؤثر اختلال الأوضاع الاقتصادية داخل الدولة وتعرّضها للأزمات الاقتصادية تأثيراً سيئاً في الرأي العام بسبب عدم توجيه رؤوس الأموال للتنمية الواعية والبناء، أو بسبب الاستعمار والتدخل الخارجي، أو بسبب غياب المثل الإنسانية واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء اتساعا يتمظهر في الاستغلال والاحتكار.

6. الثورات والتجارب والأحداث الوطنية والدولية:

تؤثر التجارب التي تخوضها الشعوب ـ وبخاصة التجارب التي ما زالت حية في أذهان الاجيال المعاصرة ـ تأثيراً كبيراً في توجيه الرأي العام، كما تستفيد بعض الشعوب من تجارب بعضها البعض الآخر... ويستفيد السياسيون المحنكون استفادة كبرى من دراستهم لاتجاهات الرأي العام، سواء في بلادهم، أم في العالم أجمع.

7. الزعامة والقيادة:

هناك نوعان من القادة، ونوعان من القيادة:

فأما النوع الأول من القادة، فهو القائد المهرّج، أو الطاغية، ويصل هذا القائد إلى الحكم ـ عادة ـ في أوقات الأزمات العنيفة. وهذا النوع من القادة يعتبر الشعب وسيلة لا غاية، وهو في نفس الوقت يحتقر الشعب، ويخافه ويسوقه، ولا يقوده، ويخدعه، ولا يخلص له.

والرأي العام في ظل هذه القيادة لا وجود له. فالنقاش

محرّم، والقائد مؤلّه، والسيف مسلّط فوق رقاب العباد.

أما النوع الآخر من القادة، فهو (الزعيم). والزعيم الجدير بلقبه هو الذي يأتي بالاختيار الديمقراطي السليم وبالإرادة الحرة الكاملة للشعب. وهو لا يدّعي العصمة، ولا استلهام الوحي، ولكنه يؤمن بالعلم وبالتجربة، وجدية الرأي، ويرحّب بالنقد البنّاء، ويستفيد من الأخطاء التي كشفت عنها التجربة.. وكما أن هناك نوعين من القادة، فهناك ـ أيضاً ـ نوعان من القيادة.

هما القيادة الفردية التي تقوم على شخص واحد مستبد، والقيادة الجماعية التي تتولى الزعامة فيها جموع الأمة المتمثلة في أحزابها ونقاباتها وجمعياتها المختلفة ويزدهر الرأي العام في الأمة ازدهاراً كبيراً في ظل الزعامات الديمقراطية الضاربة بجذورها في أعماق الشعب بما تحققه هذه الزعامات من تفاعل مستمر مع جموع الشعب.

8. الأوضاع الدولية القائمة:

تنعكس آثار الأوضاع الدولية القائمة بخيرها وشرّها على الرأي العام الداخلي في كل بلد من بلاد العالم، وذلك أننا نعيش ـ اليوم ـ في عالم واحد يسهل فيه الاتصال المتبادل والتأثر والتأثير سلباً وايجاباً، خيراً وشراً. كما هو الحال في الازمات الدولية والكوارث الطبيعية أو الاكتشافات العلمية، والانجازات التكنولوجية، والأعمال

الأدبية، والتيارات الفنية، بل أن من شأن هذه الجوانب الايجابية أن تجعل من العالم المعاصر عالماً واحداً لو توافرت النيات الطيّبة للدول الكبرى بصفة خاصة.

وهناك شواهد كثيرة في التاريخ الحديث على استغلال بعض القادة للأوضاع الدولية الحديثة للانحراف بالرأي العام في بلادهم، أو لصرف نظر الشعب عن بعض القضايا الداخلية الهامة، أو الادعاء بعدم مناسبة الظروف.

وخلاصة القول: إن للأوضاع الدولية آثارها الواضحة على الحياة السياسية والثقافية داخل الدولة الحديثة، ومن ثم على توجيه الرأي العام فيها.

9. المناخ الثقافي والاعلامي:

لو فحصنا الأسس التي يقوم عليها بنيان المجتمع السليم، لوجدنا أنها تنبع جميعاً من الإيمان بالإنسان، وبأنه كائن مفكّر يستطيع أن يميز بين الشر والخير، والباطل والحق، والقبح والجمال، والعاطفة والعقل. يساعده على ذلك انتشار التعليم وزيادة الوعي. على أننا نلاحظ في بعض النظم التي لا تؤمن بقيمة الإنسان، أو التي تنظر إليه من زاوية نفعية استهلاكية خالصة شيوع اتجاهات هروبية تحاول الابتعاد بالشعوب عن طريق العقل والمنطق والتفكير. والواقع أن من سمات العصر الحاضر ـ بصفة خاصة ـ ذلك الصراع العنيف بين هؤلاء الذين يثقون في قدرة الإنسان على استخدام عقله وتفكيره لتكوين رأيه، وأولئك الذين يصرون

على إلغاء العقل والتفكير بغية الوصول إلى نتائج سريعة قائمة على الاثارة والانفعال السريع. ولذلك ينبغي على العامل في ميدان الرأي العام أن يحدّد نوع الجماهير التي يدرسها، ويحرّكها، ونوع الزاد الثقافي والفني، والاعلامي الذي تتزود به، وتربّت عليه. فالمناخ الثقافي والفني والاعلامي الذي يعايشه الإنسان طفلاً وصبياً ويافعاً ورجلاً يؤثر تأثيراً بالغاً على تشكيل عقله وتفكيره. ونتيجة لذلك يتشكل الرأي العام.

وفي ضوء ذلك يتضح مدى خطورة الدور السلبي الذي يتضمنه الإنتاج الأدبي والفني الملتزم بفكرة الأدب للأدب والفن للفن، والذي يستهدف في واقع الأمر إبعاد الناس عن التفكير في المسائل العامة والمشكلات الأساسية. وإذا كانت وسائل الاعلام الحديثة في القرن العشرين قد ضاعفت من تأثير الفنون والآداب على الرأي العام، فإنها قد ساهمت ـ في الوقت نفسه ـ في القضاء على دعوى ارستقراطية الأدب وترفعه عن معالجة قضايا الناس، والشعوب[1].

يميز العالم الأمريكي (هاولي) بين خمس مقوّمات للرأي العام حدّدها بالشكل التالي:

1. الشخصية الفردية. بمعنى: خصائص شخصية الفرد والمواطن، وبصفة خاصة: كيف ينظّم قيمه ومعتقداته،

(1) يلاحظ مفصلاً مختار التهامي وآخرون: الرأي العام/ 39 ـ 56، بتصرف.

وبالتالي موضع كل مشكلة من النظام المتدرّج المتصاعد من المبادئ والمثل التي تسيطر على الفرد، وتكوّن خلفيته العقيدية.

2. الخبرات الذاتية. بمعنى: مجموعة الوقائع التي تكوّن التراث الفردي والجماعي، والتي كان الفرد، أو الجماعة عنصراً من عناصرها، عاشها بطريق مباشر، أو غير مباشر، وعانى منها، أو انتفع بها.

3. المتغيرات الفسيولوجية بأوسع معانيها بما في ذلك الخصائص المرتبطة بالغدد والمقوّمات العضوية.

4. النظم الثقافية والحضارية بما في ذلك الأوضاع المرتبطة بالأسرة والدين.

5. المبادئ الفلسفية، أو المبادئ التي تستتر خلف النماذج الثقافية[1].

ويشير باحث آخر إلى أننا يمكن أن نميز بين ثلاث مجموعات من المقوّمات:

أ. المقوّمات الأولية: وهي تلك المرتبطة بالفرد، والتي لابد من توفّرها حتى يمكن تصور صلاحية الفرد لأن يكوّن رأياً. وهذه بدورها تتنوّع بين عناصر موروثة وأخرى متعلّقة بالشخصية، وهكذا ينطوي تحت هذه المجموعة من المقوّمات كل ما له صلة بالجنس، والدين والسن والأصل.

(1) محمد سعد أبو عامود: الرأي العام والتحول الديمقراطي/ 64.

ب. المقوّمات الثانوية: ونقصد بها مقوّمات جماعية تنبع من الظاهرة الكلية. أي: الحقيقة الاجتماعية التي في نطاقها تحدث عملية التفاعل. فتنتقل الظاهرة من المستوى الفردي إلى المستوى الاجتماعي، وهنا نستطيع أن نميز بين ما نسميه العقل الجماعي، والطابع القومي.

جـ. المقوّمات الأولية في تفاعلها مع المقوّمات الثانوية، تحدد ظاهرة الرأي العام. ولكن الاعلان عن الرأي، وقوة ذلك الاعلان، وصورته، وسرعته تتحدد بعناصر أخرى من جانب أدوات تكتيل ظاهرة الرأي ابتداءً من القيادة إلى التنظيم الجماعي سياسياً، أم غير سياسي. ومن جانب آخر: خصائص الواقعة التي فرضت التعبير عن الرأي: واقعة عنيفة، متوقعة أم غير ذلك؟ يدخل في خصائص الواقعة ـ أيضاً ـ مدى اهتمام الفردي أو الجماعي بتلك الواقعة[1].

6. تكوين الرأي العام

يرى بعض الباحثين أن عملية تكوين الرأي العام من العمليات المعقدة، ويتكون الرأي العام نتيجة التفاعل بين مجموعة من العناصر الفسيولوجية والوظيفية والاجتماعية والنفسية المتداخلة بحيث يمارس كل منها أثرها في تكوين الرأي العام وهذه العوامل هي:

---

(1) محمد سعد أبو عامود: الرأي العام والتحول الديمقراطي/ 64.

1. العوامل الفسيولوجية الوظيفية: فهناك مثلاً سمات جسمية تؤثر على عقلية الفرد وأفكاره، فالمريض تكون أفكاره عليلة، وقد تكون نظرته للحياة متشائمة... وقد اتضح أخيراً أن الغدد الصماء وما تفرزه من هرمونات تؤثر تأثيراً مباشراً على نفسية الفرد فعندما يزداد نشاط الغدة الدرقية مثلاً يصبح الفرد متوتراً وضعيف الاستمرار وسريع الغضب...

2. العوامل النفسية: وتؤثر هذه العوامل في الفرد وفي سلوكه، فقد يكون الإنسان متصفاً بالحب لأن غريزة الخوف قوية لديه... وتلعب الأهواء دوراً بالغ الأهمية في بلورة الرأي العام وذلك حسب الظروف السائدة ففي غمرة الحرب مثلاً يتقبل الناس آراء ويعتقدون في صحتها وأهميتها، بينما يشكون فيها وقت السلم أي في الظروف العادية. وحتى في الأحوال العادية يتأثر الرأي العام بأفكار لا شعورية دون أن يعرف الناس...

3. العوامل الثقافية: وهي تمثل مجموع العادات والتقاليد والقيم وأساليب الحياة التي تنظم حياة الإنسان داخل البيئة التي يعيش فيها... وتعد الثقافة من أخطر العوامل المؤثرة في الرأي العام اتجاه موضوع معين...

4. النسق السياسي: تسمح الديمقراطية بذيوع وانتشار الرأي العام ولا تعمل هيئاته في الخفاء، كما تعمل الديمقراطية على قيام حرية الفكر والاجتماع والتعبير عن

الرأي بين أفراد المجتمع وذلك على عكس ما هو موجود في ظل الدكتاتورية. . .

5. الأحداث والمشكلات: تعتبر الحوادث والأزمات والمشكلات التي يتعرض لها مجتمع معين من العوامل التي تعمل على تكوين اتجاهات جديدة للرأي العام.

6. الإعلام والدعاية: الإعلام هو العمليات التي يترتب عليها نشر المعلومات وأخبار معينة تقوم على أساس الصدق والصراحة، واحترام لقول الجماهير وتكوين الرأي العام عن طريق تنويره. أما الدعاية فهي العمليات التي تحاول تكوين الرأي العام عن طريق التأثير في شخصيات الأفراد من خلال دوافعهم وانفعالاتهم ومفاجئاتهم بالأخبار والتهويل فيها سواء كانت ملفقة ومصنعة أم حقيقية، ومن هنا فإن كلا من الإعلام والدعاية ووسائل الاتصال والصحافة والإذاعة والمسرح والسينما والاجتماعات العامة تعد قوة إيجابية فعالة لها تأثيرها الناجح في تكوين الرأي العام. . .

7. الشائعات: وهي الأحاديث والأقاويل والأخبار التي يتبادلها الناس ويتناقلونها دون التثبت من صحتها أو التحقق من صدقها. وقد ظهر في ثلاثينات القرن الماضي مصطلح (الطابور الخامس) وهو يعني قوة اطلاق الاشاعات من قبل قوى داخلية تعمل لقوى أخرى تسعى إلى التشويش على الرأي العام وجعله قلقاً يعيش في خضم الإشاعات والتوقعات. . .

أما مراحل تكوين الرأي العام:

ـ فكما تقدم ـ تعتبر ظاهرة الرأي العام من الظواهر المعقدة يصعب تحليلها إلى أجزائها تحليلاً بسيطاً بل تتداخل مجموعة من العوامل والمؤثرات المختلفة في تكوينها. وقد أشارت احدى الدراسات إلى مراحل ثلاثة لتكوّن الرأي العام هي:

1. نشأة الموضوع: يبدأ الرأي العام بمشكلة عامة. فطالما كانت الأمور تسير بطريقة تلقائية روتينية، والمسائل العامة تعالج طبقاً للعادات، والقوانين، فليس ثمة ما يدعو إلى التفكير وإنما يبدأ التفكير بينما تظهر المشكلة.

2. مناقشة الموضوع والحلول المقترحة: تبدأ هذه المرحلة بمحاولة التعرّف على الموضوع، ووضع الأمل في إيجاد حل في صورة فعل. ويتبع هذا مناقشة أكثر تفصيلاً. ولكنها تظل في مرحلة تفسيرية، وأولية ويجري فحص السمات المختلفة للمشكلة، مثل مدى خطورتها، وانعكاساتها المحتملة الوقوع على السمات الأخرى للحياة الاجتماعية، وفي الوقت الذي تتقدم فيه المناقشات والمحادثات والمشاورات تبرز حلول مختلفة ـ وغالباً ما تكون متعارضة ـ وفي هذه المرحلة تبدو عوامل الاتفاق وعوامل الاختلاف أكثر وضوحاً. وفي الوقت الذي يتم فيه التعبير عن الآراء المختلفة تتكون جماعات صغيرة تدافع كل منها عن وجهة نظر معينة. ثم تتبلور الآراء وتنبذ الحلول

الخيالية، ويتم الوصول إلى حل وسط، أو قد تؤدي الاختلافات إلى عدم التوفيق بينها، وأحياناً تبذل محاولات لضم حلين أو أكثر في حل واحد.

3. عندما تكون الموضوعات عاجلة، فلا يمكن أن تستمر المناقشات إلى ما لا نهاية، والوصول إلى حد ما من الاتفاق أمرٌ حيوي، ولا يمكن أن يحدث إجماع عام، أو تام، ولكن غالباً ما يكون هناك اتفاق على الاختلاف، فيعطى أحد الحلول المعيّنة فرصة اثبات قدرته حتى لو كان البعض غير مقتنع بأنه أفضل حل ممكن، ويطلق على هذه المرحلة مرحلة الوصول إلى اتفاق عام.

وهناك دراسة أخرى تشير إلى سبع مراحل لتطور ظاهرة الرأي العام. وتكوينه، وهذه المراحل هي:

1. مرحلة الإدراك. ويقصد بالادراك فهم الشيء، أو تصوره. بعبارة أخرى: يقصد به أثر رسالة معيّنة من حيث تصور حقيقة معيّنة بطريقة ذاتية، أو فردية. ومن ثم يمكن القول: إنّ الرأي العام يبدأ تكوينه في صورة تصور فردي لمشكلة معيّنة.

2. مرحلة الصراع. وتعني الانتقال المتتالي في الإدراك بالمشكلة كتصور ذاتي إلى التعبير عن المشكلة في شكل موقف فردي، ولكنه مرتبط بالقوى الجماعية. الصراع بهذا المعنى يأخذ صوراً متعددة، ومتتالية فهو ـ أولاً ـ صراع ذاتي، ثم هو ـ ثانياً ـ صراع مصلحي. ثم هو ـ ثالثاً ـ قد يأخذ صورة الصراع النظامي.

3. مرحلة التركيز. خلال مرحلة الصراع ينتهي الرأي بأن يعبّر عن نفسه: أن الرأي لم يعد خاصاً، أو فئوياً، وإنما هو رأي عام، إذ خرج من حيّز الباطن إلى العلانية، ولكن مفهوم الرأي العام يفترض الاختلاف في وجهات النظر والتعدد في الحلول موضع المناقشة. هذا الخلاف، وهذا التعدد لابد من أن ينتهي بشيء من التوفيق، أو التقريب بين مختلف وجهات النظر وذلك من خلال المناقشة. وهذا التقريب بين وجهات النظر يؤدي إلى ابراز نقاط التلاقي، ونقاط التعارض، ومن ثم فإنه يؤدي إلى القضاء على التباين الجزئي، أو المحدود والتقريب بين المواقف المتشابهة.

4. مرحلة الرضا. يعقب مرحلة التركيز ـ في بعض الأحيان ـ ما يسمى بمرحلة الرضا. فالصراع والتركيز مع ما يعنيه من تطاحن فكري تفرضه المناقشة، يؤدي تدريجياً وبصفة خاصة إذا أُدخل عامل الزمن إلى ايضاح، ـ لا فقط نقاط الخلاف، ولكن أيضاً نقاط التلاقي ـ الاتفاق، أو التقابل حول نقاط معيّنة، ولو محدودة بخصوص مشكلة معيّنة يخلق ما يسمى بالرضا، أو الاتفاق والتوافق بين جميع فئات وطبقات الرأي العام.

5. مرحلة الاندماج: ويقصد بالاندماج أن ذلك القسط الذي اتفق عليه المجتمع وعبّر عنه في شكل رضا وتوافق عام جماعي يرتد نحو المواطن أو الفرد لينساب في وعائه اللاشعوري.

6. مرحلة الاستقرار: وتعني أنه في الأمد الطويل، يخلق الرضا والاندماج نوعاً من الترابط بين قوى المجتمع وأجزاء الجسد السياسي، وهذا ما يسمى بالاستقرار السياسي.

7. مرحلة الشمول: وهي المرحلة التي ترتفع فيها تلك الجزئية من جزئيات الرأي العام لتصير، وقد ارتبطت بالمجتمع السياسي كحقيقة كلية، وقد أضحت معبّرة عن احدى سماته[1].

---

(1) لاحظ مفصلاً محمد سعد أبو عامود: الرأي العام والتحول الديمقراطي/ 67 ـ 68، بتصرف.

البحث الثاني

الاعلام وتأثيره على الرأي العام

يعيش العالم اليوم في ثورة الاتصال الجماهيري، ووسائل التواصل الاجتماعي الشائعة والفعالة. ولتصوير أثر هذه الثورة على الإنسان المعاصر، يكفي أن نذكر أن الاعلام الموجّه إلى الإنسان لا يتوقف الآن في أي لحظة من لحظات النهار، أو الليل. وإن هذا الإنسان يواجه منذ اللحظة التي يفتح فيها عينيه وينهض من نومه مؤثرات إعلامية تتسابق للتأثير على عقله، واتجاهاته، وتظل تلاحقه طوال النهار والليل.. فالاذاعة لا تكفّ عن بث إرسالها لحظة، وصحف الصباح تنتظره قبل أن يخرج من بيته، والملصقات توجه إليه ألواناً مختلفة من الدعاية والاعلام. والفضائيات المختلفة تبث على مدار الساعة وفي كثير من الأحيان من مواقع الحدث، سواء كان ثورة أو حرباً أو انتفاضةً، والإنترنيت قلص المسافات واختصر الزمن، بحيث أصبح الإنسان يمشي ووسائل صناعة الرأي العام ترافقه، وأحاديث زملائه في العمل تحمل إليه كثيراً من الأسرار

والشائعات مما لا تبثّه الاذاعة، ولم تنشره الصحف. وهو في وقت فراغه يذهب لمشاهدة العروض السينمائية، والمسرحية، كما يذهب إلى استماع محاضرات وندوات تتحدث في كل شيء، أو إلى مشاهدة معارض فنية.

ومن هذا العرض لموقف الإنسان الاعلامي. ندرك أن المواطن المعاصر، معرّض إلى هذا الكم الهائل من المعلومات والمشاهدات التي تعرض أفكاراً واتجاهات وفنوناً ودعايات تستهدف كلها شد انتباهه وتوجيهه إلى هدف من أهدافها.

ونستطيع أن نحصر وسائل الاعلام بما يلي:

1. الوسائل المقروءة، وتتمثل في: الصحافة، المطبوعات من كتب إلى نشرات، وملصقات.

2. الوسائل السمعية، وتتمثل في: الاذاعة، الخطابة، الندوة، الشائعات.

3. الوسائل البصرية، وتتمثل في: الفضائيات، الملصقات والاعلانات، الفنون، لوحات تشكيلية، نحت، رقص.

4. الوسائل السمعية ـ البصرية، وتتمثل في: التلفزيون، المسرح، السينما، والإنترنيت، ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، والتويتر، والمواقع الألكترونية.

5. الوسائل الشخصية، وتتمثل في: المقابلة، المحادثة.

ويزود العلم والتكنولوجيا الحديثة هذه الوسائل كل يوم بكل جديد، يساعدها على جذب الإنسان، وشد انتباهه، والتأثير عليه، متجاوزةً كل العوائق لتصل إليه في كل مكان وزمان لتبثّه ما تحمل. كذلك نجد أن كثيراً من الوسائل العلمية الحديثة تستخدم أحدث ما ابتكره العقل البشري في نقل فكرة أو أفكار معينة، وتضمنها مواردها الاعلامية والدعائية للتأثير على المواطن كفرد، أو للتأثير على الجماعة، أو على أي شعب من الشعوب.

وهذا الجهد العلمي كله يستخدم اسلوباً شائعاً يمكن أن يكون حلقة ذات أجزاء ثلاثة: الأول: يتضمن الفكرة أو موضوع الاعلام الذي يراد نقله إلى الحلقة التالية المتمثلة في: وسائل الاعلام. أما الحلقة الأخيرة، فتتمثل في: المستقبل لهذه المواد، وهو عقل الإنسان.

ولابد من أن يكون الجهد العلمي والفني من ناحية الفكرة، ومواد الاعلام قد صيغ باسلوب علمي حتى يستقبلها عقل المواطن، ويقتنع بها، ويعمل بهديها، وليصبح سلوكه متأثراً بها. وبناءً على ذلك أصبح الاتصال بالجماهير علماً يقوم على مبادئ مدروسة، كما أن مواد الاعلام يجب أن تصاغ باسلوب فني خاص، ويستخدم أحدث ما ابتكره العقل البشري للتأثير على عقل الإنسان.

إن الهدف من الاعلام هو توصيل الأفكار والمعلومات إلى المستقبلين (الرأي العام). فأساس العمل الاعلامي أن

تكون هناك فكرة معيّنة نريد توصيلها إلى المرسل إليه وهو إما فرد أو جماعة، أو شعب من الشعوب.

إن الإنسان مخلوق معقّد يتأثر سلوكه بعوامل ظاهرة وخفية، والسلوك الاجتماعي للإنسان يحدث نتيجة تاثيرات داخلية صادرة من داخل الإنسان أو من عوامل خارجية وكلها مرتبط بعضها ببعض. وكل هذا ينتج عنه سلوك الإنسان. كما أن كل إنسان يفكّر وينفعل ويسلك سلوكاً معيّناً. فالناس يختلفون في طبيعتهم وفي تكوينهم.

وتحاول وسائل الاعلام إحداث مؤثرات معيّنة على عقل الإنسان بدرجات متفاوتة تصل إلى فرض نوع من الاستسلام العقلي عليه. ومن هنا تكمن خطورة وسائل الاعلام في تكوين الرأي العام وتوجيهه.

1. الاعلام كانعكاس للرأي العام

على الرغم من أن الاعلام ـ بمفهومه الحديث ـ تشكل في القرن العشرين وبرز على نحو أوضح خلال الصراع الذي نشب إبان الحرب الكونية الثانية، إلّا أن الاعلام بوصفه يشكّل استخداماً فنياً للكلمة بغية التأثير على الرأي العام حالةً مغرقة في القِدَم، منذ أن لجأ الإنسان إلى الاستعانة بالرموز، والرسوم، ثم الكتابة للتعبير عن الموقف العام وتشكيل منظومة فكرية للكتلة البشرية الواقعة ضمن اقليم جغرافي واحد، وعلى مدى حقب عديدة طوّر الإنسان ثم الكيان السياسي الجامع له أساليبه في الخطاب والتعبير

سواء على صعيد التأثير على الرأي العام المحلي، أو الكيانات المجاورة، والكتل البشرية في الأقاليم المحيطة. ولعب الكتاب ـ على سبيل المثال ـ دوراً مؤثراً في صياغة النسيج الفكري لبعض المجتمعات، فيما اعتبر الشعر الوسيلة الأبرز للتعبير في المجتمعات العربية القديمة.

ولعلّ الإسلام ـ بوصفه النتاج الحضاري الأرقى في التاريخ البشري ـ نجح في إعطاء الكلمة مفهوماً من حيث التزام الصدق في القول. والمسؤولية في التعبير، والدقة في الأداء، ورفض المراوغة والكذب، والانحراف مما جعل الأداء الاعلامي ـ إن صح التعبير ـ يدخل مجاله الأخلاقي الأندر في تاريخ الإنسانية، حيث لم توظّف الكلمة في خدمة الصراع السياسي منزوية عن المبدأ الأساس الذي تنطلق منه.

لقد أدى طغيان البعد السياسي على حركة الاعلام إلى سريان الاعتقاد بأن الاعلام يوازي السياسة بفعله ومكوّناته، غير أن الواقع الذي ينبغي التنبّه إليه هو أن الاعلام في واقعه الحقيقي ينظر إليه على أنه معبّر فعلي عن حركة التغيير الاجتماعي، ومؤشّر للحراك الذي تشهده المجتمعات إلى جانب دوره كفاعل أساس في عملية التغيير الاجتماعي. وللدلالة على أهمية تلك الفكرة يمكن ملاحظة ان أكثر المجتمعات تطوراً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، يبرز فيها الاعلام كمحرّك قويّ لعملية التحديث، والمحافظة على تفاعل النظام الداخلي من زاوية النقد والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان. كما أن العولمة التي تعتبر بمؤسساتها

الكبرى كاسحة للمجتمعات والنظم الصغيرة تولي الاعلام اهتمامها الأكبر في عملية الهيمنة، والضبط لأداء النظام الدولي.

وفي مجتمعات تعاني من الاستبداد والاختلال في مرجعيتها الثقافية، فإن الاعلام يساهم ـ أحياناً ـ في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي سلبي، مثل: التمكين للحالة الشمولية، وبثّ معالم التفكُّك الأخلاقي، والتبشير بعادات وقيم مضادّة للثقافة السائدة، والتحريض ـ أحياناً ـ على إنتهاك الحريات الأساسية في صورة تهدّد المنظومة القيمية.

وقد عُنيت الدراسات ـ عموماً ـ بايجاد روابط بين المكون الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات والرؤية السياسية من خلال الدور الذي تلعبه الأدوات الاعلامية، حيث تشكل الرؤية السياسية ـ عادةً ـ عبر مزيج من المؤثّرات الاجتماعية، والتراكمات التاريخية للخبرة والسلوك. وعوامل الاحتكام والتأثير الخارجي.

وكلما اتسعت التفاعلات الاجتماعية بالنضج والتوازن، واستقامت المسلكية التاريخية، وضعف التدخل الخارجي السلبي في مقابل الاحتكام الايجابي، كانت الرؤية السياسية أكثر وضوحاً، وأقدر تأثيراً، وأثبت من ناحية الاستمرار والفاعلية، وساهم الاعلام عموماً في إنضاج تلك الرؤية وتقديمها للجمهور في صورتها الواضحة.

ويعتبر الصراع الدائر حالياً في المجتمعات بشأن

السيطرة على الرأي العام وحركة الجمهور، أهم ميادين التحرّك الحثيث للعمل الاعلامي، ونقطة الاختبار الأبرز للخطاب الذي يقدّمه الاعلاميون للناس كافة على اختلاف مشاربهم. ويعتبر احتكار وسائل الاعلام سواء من الدولة كما هو الحال في النظم الدكتاتورية والشمولية، أو من الرأسمال الضخم كما هو الحال في بعض الدول الديمقراطية، عاملاً مهماً في التحكم باتجاهات الرأي والسيطرة على توجيهها، وهو الأمر الذي عالجته الأنظمة الديمقراطية بقوانين منع الاحتكار أو اشراك الدولة بجزء من رأس المال. وتعتبر فرنسا من الدول التي أنشأت وسائل اعلام تشرف عليها الحكومة أو تديرها أو تشرف عليها قانونياً مثل القانون الذي أحدث المركز الوطني للسينما الصادر في (1946م) ونظم الاذاعة الفرنسية قانون (1964م) وتأسيس وكالة الأنباء الفرنسية عام (1944م)[1].

ويتيح استقراء التاريخ المعاصر ـ حيث بات مفهوم الرأي العام الخاضع للتأثير الاعلامي المباشر يأخذ شكلاً أكثر نُضجاً ووضوحاً ـ الوقوف عند حالات مميزة، عندما أخفقت سياسات قوى الهيمنة في مواصلة عملية الإطباق على الرأي العام بفعل التغطية الاعلامية المميزة ليرغم حكوماته على تعديل خططها.

---

(1) لاحظ مفصلاً محمد سعد أبو عامود: الرأي العام والتحول الديمقراطي/ 67 ـ 68، بتصرف.

لقد بات الرأي العام يحتلّ مكانة هامّة ودائمة في تفكير السلطة السياسية التي ـ غالباً ـ ما يُهمّها معرفة رأي الناس حول سياستها وبرامجها وطرق حكمها ومواقفها الداخلية والخارجية. لقد أصبحت قوة الرأي العام في العصر الحاضر بدون حدود، وبات الجميع من حكّام وحكومات يعتمدون عليها اعتماداً كبيراً في تأييد سياساتهم، ولأن الرأي العام ليس عنصراً ثابتاً، بل هو عنصر متحرّك، ومتغيّر من وقتٍ لآخر بتغيّر تطلعات الأفراد والمواطنين، وكذا تبعاً لبعض المتغيّرات الخارجية، أو الداخلية المفاجئة، فقد باتت العديد من الحكومات والمؤسسات الحديثة تولي اهتماماً كبيراً لاستطلاعات الرأي العام لمعرفة اتجاهاته، وقياسه، وتحديد وسائل وأساليب التأثير عليه. وهذه العملية متواصلة ومستمرة، وتستخدم فيها جميع الوسائل والأساليب. وأهم تلك الوسائل هي الاعلام سواء أكان مقروءاً، أم مصوّراً، مسموعاً أم مرئياً.

والمؤكد أن وسائل الاعلام الرسمية والمعارضة والمستقلة، وعلى اختلاف أشكالها وصورها، لا تعمل في فراغ، لكنها تعمل ضمن منظومة متكاملة من البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة. وهي تتبادل التأثير والتأثّر مع تلك البنيات ضمن مكوّنات النظام السياسي الواحد. ولهذا أصبحت وسائل الاعلام أو الرسالة السياسية من المرسِل إلى المتلقي أو المرسَل إليه.

ولقد بلغت التقنيات الحديثة في مجالات الاتصال

والإعلام والمعلومات مدى غير محدّد، فاختزلت الزمان والمكان وأصبحت عملية التأثّر والتأثير الكونية أبسط مما يتخيّل أحد، ولم يعد بمقدور كائن من كان مهما كانت إمكاناته الذاتية أن يعيش بمعزِل عن حركة الحياة العالمية المتسارعة بكل أبعادها وآفاقها.

وتمثّل وسائل الاعلام واحدة من أخطر أساليب الاتصال الجماعية التي عرفتها البشرية، وتتضح خطورتها في كونها أسرع وسيلة اعلامية لتوصيل المعلومة إلى الإنسان في أي مكان ويسر ومن دون عوائق. وتعتبر[1] قديماً وحديثاً المدرسة العامة التي تتجاوز عمل المدرسة التقليدية، فتقرّب بين الناس، وتعدل في سلوكهم وتخلط ثقافاتهم، وتسهم في تبادل المعرفة والمعلومات لتبلور الصورة الحضارية النهائية للتجمع البشري.

إنّ هناك نظريات اعلامية ـ هدفها خلق رأي عام والتأثير فيه ـ منها: نظريات تتعلّق بالجمهور، ونظريات تتعلق بالقائم بالاتصال، ونظريات تتعلق بنوع التأثير الاعلامي الذي تحدثه وسائل الاعلام في الجمهور. وآخرها نظرية لولب الصمت أو دوّامة الصمت. وقد طرحت هذه النظرية الباحثة الألمانية (اليزابث نويله) في السبعينات من القرن المنصرم. وترى هذه النظرية عملية تكوين الرأي العام باعتبارها عملية دينامية تتداخل فيها عوامل نفسية واجتماعية

(1) وسائل الإعلام.

وثقافية وسياسية بالإضافة إلى دور وسائل الاعلام كدور محوريّ في تكوين الاتجاه السائد حول القضايا المثارة في المجتمع.

جوهر هذه النظرية قائم على الافتراض الذي يؤكد بأن وسائل الاعلام حين تتبنى آراء أو اتجاهات معيّنة، وخلال فترة محدّدة من الزمن، فإن القسم الأكبر من الجمهور سوف يتحرّك في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الاعلام لما لها من قوة وتأثير على الجمهور، وبالتالي يتشكل الرأي العام بما يتناسق وينسجم في معظم الأحيان مع الأفكار التي تدعمها وسائل الاعلام. ونظراً لأن قسماً كبيراً من الجمهور يعتقد أن الجانب الذي تؤيده وسائل الاعلام يعبّر عن الاتجاه السائد في المجتمع، فإن الرأي الذي تتبنّاه وسائل الاعلام يظل يقوى، وربما بسبب ذلك ضغطاً على المخالفين للرأي الذي تتبناه وسائل الاعلام، فيلجؤون إلى الصمت. فإننا نحصل على أثر (لولبي) يزداد ميلاً تجاه الجانب السائد الذي تتبناه وسائل الاعلام بغض النظر عن الموقف الحقيقي للجمهور. وقد طوّرت اليزابيث نويله نظريتها. وقد رصدت ثلاثة متغيّرات أساسية تساهم وتزيد من قوّة تأثير وسائل الاعلام وهي:

1. التأثير الكمي من خلال التكرار.
2. التسيير اللا إرادي للمتلقي والتأثير الشامل عليه.

3. التجانس والهيمنة الاعلامية[1].

2. حرية التعبير والاعلام

يراد بالحرية حالة يكون فيها الإنسان قادراً على فعل شيء أو تركه بحسب ارادته واختياره. فهي ملكة خاصة تميّز الإنسان عن غيره، وتمنحه السلطة في التصرف والأفعال عن إرادة، ورؤية دون إجبار أو إكراه أو قسر خارجي، لأن الإنسان الحر ليس بعبد، ولا أسير مقيّد، وإنما يختار أفعاله عن قدرة واستطاعة على العمل أو الامتناع عنه دون ضغط خارجي، ودون الوقوع تحت تأثير فتوى أخرى.

والحرية مفهوم سياسي، واقتصادي وفلسفي وأخلاقي عام. ومجرّد ذو مدلولات متعددة، ومتشعّبة، ومستويات مختلفة فالحرية في مستوى نطاق التفكير الاخلاقي والسياسي، لا تعود مجرّد صفة تميّز بعض الأفعال عن غيرها. بل ترفع إلى مستوى الواجبات والحقوق والقيم.

والتفكير في الحرية ـ هنا ـ هو تفكير شروط تحقيقها في الحياة الإنسانية وفي التاريخ وعلى صعيد المؤسسات. إن الحرية ـ في هذا المستوى ـ لا تعود مجرد مقالة فلسفية، تقتصر على تصنيف الأفعال الحرة. وتحديدها، وتحليلها، بل تصبح مهمتها تحديد طريق التحرير والارشاد إليه. وعلى

---

(1) الدكتورة سناء محمد الجبور: الاعلام والرأي العام العربي والعالمي/ 78 ـ 133.

هذا يرتبط مفهوم الحرية وينساق في شبكة أخرى من المفاهيم مثل: القانون، والشريعة، والقاعدة، والمؤسسة، والسلطة السياسية، والاحزاب والمنظمات المعنية بهذا الجانب. وفي هذا الإطار ـ وضمن هذه الشبكة من المفاهيم ـ تستعمل كلمة (الحرية) في صيغة الجمع، فيقال: الحريات العامة، الحريات المدنية، الحريات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية. وهذه الحريات لا تعني القدرة على القيام بعمل ما، بقدر ما تتضمن عدداً من الحقوق المكتسبة المعترف بها من الآخرين في اطارات ومؤسسات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، وسياسي، وثقافي.

ونعاود السؤال: ما هو العمل الحر؟

وفي الجواب نقول:

إن الحرية ـ في الأساس ـ هي غياب الاكراه والقيود التي يفرضها طرف آخر. فالإنسان يوصف بأنه حر عندما يكون قادراً على اختيار هدفه وطريقه، وعندما يكون في وضع يستطيع معه الاختيار، وإلّا يكون مرغماً على اختيار ما لا يريد إن وجد الحرية مرتبط بثلاثة أمور أساسية:

1. غياب الاكراه والقيود البشرية.

2. غياب العوامل الطبيعية التي تحول دون تحقيق القرار الحر.

3. امتلاك وسائل القوة الكفيلة بتحقيق الأهداف المختارة إرادياً.

ويمكن تقسيم الحرية إلى ثلاثة أقسام:

أولها: الحريات الشخصية، وتشمل الحرية الفردية، والحرية العائلية، وحرية التعاقد، وحرية العمل.

وثانيها: الحريات الروحية أو المعنوية، وتشمل حرية العقيدة والدين، وحرية التعليم، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع.

وثالثها: الحريات المنشئة للمؤسسات الاجتماعية، وهي: الحريات الاجتماعية، والاقتصادية، والنقابية، وحرية تكون الجمعيات.

ولابد أن تقوم الحرية على ركائز الأخلاق. فليس هناك تعارض بين الحرية، والأخلاق، ذلك لأن الحرية ليست انفلاتاً من القيود الخلقية.

إنما الحرية الحقيقية لا تتصور إلّا مقيّدة ما لا يضرّ الناس. ولا يفرّق جمعهم.

والحرية الفكرية ـ وهي من الحريات المعنوية والروحية ـ من أبرز الحريات التي يحتاجها الإنسان في حياته بصفته مخلوقاً يمتاز بالعقل والفكر. وتتفرع الحرية الفكرية إلى عدد من الحريات تشكل مصاديق عملية لتحققها منها:

1. حرية العقيدة التي يراد بها إعطاء الفرد الحرية الكاملة في عقيدته بحيث لا يجبر على اعتناق عقيدة مخالفة لما يريد.

2. حرية التفكير فللناس الحرية الكاملة في تحريك عقولهم والرغبة في التأمل والتفكير، ونبذ التقليد الأعمى.

3. حرية التعبير. فللإنسان الحق في التعبير عن رأيه بحرية كاملة في حدود مشروعة وبما لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير.

وتتخذ حرية التعبير قوالب وإطارات عديدة مختلفة. فمن حرية القول إلى حرية الكتابة، إلى الحرية الأدبية والفنية، كما تتضمن حرية الصحافة، ووسائل الاعلام. وينظر بعضهم إليها على أنها حرية مطلقة، بينما هي في الواقع حرية نسبية تتوقف عند حدود الشرع، والقيم السائدة[1].

وقد نصت المادة التاسعة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الامم المتحدة عام (1948م) على حق التعبير واستقاء المعلومات والتمتع بها والاستفادة منها والاطلاع على مايتجدد فيها.

والاعلام كأي نشاط اجتماعي ـ فهو فضلاً عن ضرورة تمتعه بالحرية في التعبير ـ لابد من أن يخضع لضوابط قانونية، وأخلاقية، واجتماعية عامة، وظرفية، تتبع الأوضاع العامة التي تتعلق بمصالح الدولة العليا، والسلامة الاجتماعية.

---

(1) الدكتورة سناء محمد الجبور: الاعلام والرأي العام العربي والعالمي/ 78 ـ 133.

فكما أن الاعلام له الحق الكامل أن يعبّر عن نفسه بحرية، وبأي وسيلة ممكنة، أو متاحة، فإنه لابد أن يحترم الضوابط الاجتماعية والقانونية، ومجموعة القيم السائدة. والاسلوب الحضاري في طريقة ممارسة الحريات العامة.

إن على الاعلام أن يمارس حرية التعبير بمسؤولية واعية، فتكون حريته حرية مسؤولة، لا حرية الفوضى والتزييف، والاشاعة والدعاية المخرّبة، والتهريج اللا مسؤول لتحقيق مصالح شخصية، أو مكاسب وقتية، أو بروز فردي على حساب المصالح الاجتماعية العامة.

إن وسائل الاعلام تقوم بعمل ايجابي بنّاء حين تلتزم الأداء بمسؤولية عالية، وتنحاز إلى تيار الهدم والتخريب حين تتخطى القيم السليمة، والأخلاقية المثالية، فتكون معول هدم، وأداة تخريب وإفساد وتضليل.

إن على وسائل الاعلام ألا تقتصر على أدوار الوظيفة الاعلامية ذات الطابع الاقناعي الدعائي. ولا شك في أن الطابع الاجتماعي للاعلام ـ باعتباره أحد وجوه التعبير عن الحرية بمعناها المتكامل ـ يطرح ضرورة توافر فرص متكافئة لضمان وتفعيل الحقوق الإنسانية للأفراد والجماعات والدول.

3 – قوانين الاعلام والرأي العام

الاعلام علم، وفن. فهو علم. لأن اسلوبه ومناهجه تستند إلى نظريات علمية، ودراسات نفسية واجتماعية، مما

يتطلب أولاً تحديد المشكلة السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية المطلوب مواجهتها اعلامياً، ومن ثَمّ وضع خطط مسبقة للأداء.

والاعلام فن، لأنه صورة من صور التعبير عن الرأي الذي يقوم على الخلق والابتكار. أنه فن مخاطبة عقول وضمائر الناس. مما يستدعي امتلاك أدوات العصر ودراسة وتحليل طبيعة وشخصية المخاطبين. إلّا أن حرية التعبير عن الرأي ليست مطلقة وإنما تحكمها ضوابط وقوانين أهمها:

1. ضوابط قانونية تحكم النشاط الاعلامي وفقاً للتشريعات الجزائية والمدنية النافذة في الدولة.

2. ضوابط مهنية تتعلق بأخلاقيات وشرف المهنة، وتتجسّد مجموعة القيم والأعراف والتقاليد والتي ترسّخت عبر الزمن في الوسط الاعلامي نتيجة الحكمة والخبرة، والممارسة، وتولد بشأنها شعور عام بوجوب الالتزام بها. وايقاع الجزاء بمن يخالفها، وتشرف النقابات الخاصة بالمهنة على مسألة الالتزام بها، وايقاع الجزاءات عند مخالفتها.

3. ضوابط تتعلق بفكرة النظام العام والآداب العامة. وتعبِّر هذه الفكرة عن المعتقدات العليا للشعب أو بعبارة أخرى هي مجموعة القيم الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العليا التي تسود مجتمع ما وتعبر عن ضميره الأدبي في زمان معيّن، ومكان معيّن، والمساس بهذه

الضوابط قد يؤدّي إلى أزمة اجتماعية أخرى. ومن أمثلتها: المساس بالقيم الدينية، أو رموزها، أو نشر قيم الكفر والإلحاد في مجتمع متديّن، أو محاولة فرض نظام سياسي غير مقبول اجتماعياً بالمرة، أو نشر صورة إباحية، وغير ذلك من آراء تخالف النظام العام والآداب العامة.

4. ضوابط تتعلّق بمصالح الدولة العيا. وتبرز عادة في الأحوال الاستثنائية التي تمرّ بها الدولة وتهدّد وجودها كالحروب والأزمات وحالات الطوارئ[1].

وعندما يتحدث المتخصصون في الدراسات الاعلامية والاجتماعية عن الرأي العام وعلاقته بالاعلام، يتطرّقون إلى قضية مهمة تتعلق بمدى مصداقية وسائل الاعلام عموماً في تعبيرها عن الرأي العام في مجتمع ما، وهل تعتبر وسائل الاعلام وسيلة آمنة للتعرّف على وجهات النظر في المجتمع، وحجم التأييد الشعبي لكل منها حسب الواقع الفعلي؟

وينبعث هذا التساؤل من حقيقة تؤكّد أن الرأي العام تعتريه ـ في العادة ـ مجموعة من العوارض والمتغيرات التي قد تؤثّر سلباً على مصداقيته، فليس كل ما يظهر أنه رأي عام حول قضية من القضايا يكون الفعل معبّراً عن الواقع

---

(1) لاحظ لذلك مفصلاً: فارس حامد عبد الكريم: ضوابط العمل الإعلامي وأساليب الإعلام المعادي في صناعة الرأي العام/ مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.iraker.dk. والاعلام والرأي العام العربي والعالمي: 238 ـ 239.

الفعلي في المجتمع، فهناك رأي عام حقيقي، يعكس رغبة أغلبية المجتمع حول القضية محل النقاش، وهناك رأي عام وهمي، منشؤه اللبس والوهم، لا يعبّر عن واقع المجتمع، ولا عن الرأي الجمعي فيه، وإنما يعكس رأي تيار أو مجموعة محددة في ذلك المجتمع.

ومن أبرز العوامل المؤثّرة في تكوين الرأي العام الوهمي، كثرة ترديد وسائل الاعلام لرأي معيّن، قد لا يحظى بقاعدة شعبية مع إغفال غيره من الآراء التي قد تكون أكثر منه شعبية في المجتمع، أو التعبير عنه بضعف بحيث يشعر المتلقّي بأنها آراء شاذّة وغريبة.

كما أن من المؤثرات المهمة قوة التعبير عن الرأي، فالآراء التي يعبِّر عنها أصحابها بصخب وقوة عبر وسائل الاعلام أو غيرها من وسائل التعبير، توهم الآخرين بأنها تمثّل رأي الاغلبية بينما هي في الحقيقة تمثّل سوى مجرّد رأي تيار أو أفراد نافذين، لا يحظون بتأييد شعبي.

ومن بعض مصادر الوهم في الرأي العام أن الكثرة العددية المؤيّدة لرأي ما، لا تدلُّ دائماً على أن هذا الرأي يحظى بأغلبية شعبية حقيقية في المجتمع، ولكن غاية ما يمكن أن تدل عليه هو أن غالبية المشاركين في التصويت يؤيد هذا الرأي. كما أن الدراسات المتخصصة تشير إلى أمر أبعد وأدق من ذلك. وهو أن المؤيّدين لرأي الأغلبية حسب ما يظهر لهم ليس بالضرورة أن جميعهم يتبنى ويؤيد ذلك

الرأي في واقع الأمر، ذلك أن كثيراً من الناس، حريصون على الالتحاق بالأغلبية، ولو على حساب آرائهم الشخصية.

لكن موضوع الرأي العام يمكن أن يحمل شيئاً من الالتباس حول مصداقية نقل الحقيقة التي تخص الرأي العام. وهناك تساؤل مشروع هو: هل أن وسائل الإعلام التي تمثل تعبيرات الرأي العام ومصالحهم تعكس الواقع أم تنحاز لتيار أو مجموعة أو مصالح فئة سياسية أو اقتصادية؟

البحث الثالث

الرأي العام وتأثيره على الحكومة

منذ أن تشكلت الدولة في شكلها البسيط أو المعقّد كانت حاجة الحاكم إلى رأي عام يدعم حكمه، ويؤيّد قراراته، وينفّذ خططه. فالحاكم مهما كان حكمه فردياً، أو دكتاتورياً، أو تسلّطياً، فهو بحاجة إلى وسط سياسي، ورأي عام يستند إليه، ويبرّر مواقفه، وحتى نزواته، باصطناع القيم الاجتماعية والسياسية وافتعال المواقف البطولية والوطنية، كي يجعل من قراراته وتصرفاته مشروعة.

إن حاضنة الرأي العام للأوضاع السياسية أمر ضروري ومطلوب ومبرّر، لكي تستمد الحياة السياسية للحاكم ونظامه.

وقد كان الرأي العام في عصور التاريخ المتعاقبة منقاداً للحاكم انقياداً يكاد يكون مطلقاً تحت لافتات متعددة، ومتنوعة منها دينية، ومنها قومية، ومنها وطنية، ومنها نفعية. وإن ظهرت هنا وهناك أصوات معارضة، فإنها لا تسمع، وبسرعان ما تقمع، فلا تشكل رأياً عاماً معارضاً.

حتى جاء العصر الحديث، وقامت الثورة الفرنسية، فنشأت معها ظاهرة الرأي العام الموالي، وظاهرة الرأي العام المعارض. وانتشرت هذه الظاهرة، وتنامت واتسعت حتى عمّت المعمورة شرقاً وغرباً، وأصبحت لازمة من لوازم الحياة السياسية.

وفي العصر الحاضر اهتمت الحكومات والدول ـ وخاصة في الأنظمة الديمقراطية ـ بالرأي العام اهتماماً كبيراً، فعليه تدور الحياة السياسية وبه يعرف من يستلم ناصية الحكم، ومن يجلس في مقاعد المعارضة. وبه تعرف اتجاهات السياسة، وقوّة القرارات وفاعليتها. والدولة الحديثة نموذج فريد من نوعه، وهي تعلن أن واجب الدولة هو أن تدع شخصية الفرد تتكون، وتتكامل ثقافته بحرية ودون قيود. وعلى الرغم من ذلك فهي تشعر بأن تضع قنوات ثابتة ومنظمة، تسمح لها بأن تشكل الإطار الفكري للمواطن بطريق أو بآخر. ولعل هذه الملاحظة تفسّر أهمية تطوير نظرة نقدية للوظيفة الاتصالية في المجتمع المعاصر تنبع من تمكين المجتمع وتفعيل خصائصه.

وجوهر الوظيفة الاتصالية للدولة الحديثة هي عملية تكوين الرأي العام وتشكيله، وذلك بجوانبها المختلفة، أو وظائفها الفرعية. ومحورها تكوين الرأي العام في مجتمع معيّن لكي يكون صالحاً للقيام بأدواره أو وظائفه التي تحدّدها الدولة سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

والأصل أن تكون الدولة تعبيراً عن المجتمع، وتتبع وظائفها من مفهوم ثابت هو حماية القيم الحضارية. فالدولة أداة اتصال بين الماضي والحاضر والمستقبل، وهي تعبير عن الماضي بلغة القيم، وعن الحاضر بلغة المصالح، وعن المستقبل بلغة الاستمرارية والثبات. وإن لم تستطع أن تحقق هذه الوظائف بهذا المعنى وأن تخلق التوازن بين هذه الأبعاد المتعددة تصير دولة فاقدة شرعيتها حتى وإن استمرت بسلطة البطش والهيمنة في الواقع.

وتتضح أهمية الدور الاعلامي للدولة عبر صنع حد أدنى من الترابط بحيث إنّ جميع عناصر الجسد السياسي تشعر بأنها تمثل قوة واحدة. وكياناً واحداً، وتمكين الترابط الحضاري، فالدولة هي حقيقة حضارية، والوظيفة الحضارية تنبع منها وظائف أخرى وعلى وجه التحديد الوظيفة الثقافية السياسية.

وعلى هذا فإن واجب الدولة الحضارية خلق رأي عام يتّصف بكل السمات الايجابية والمؤثرة في تحديد اتجاهات الفكر والرأي والسياسة تأثيراً ايجابياً بنّاءً يحدد المسارات العامة للمجتمع لاختيار حكومة بشكلها الأفضل والقويم. لكن نرى أن بعض الحكومات والدول توجّه الرأي العام توجيهاً سلبياً. وتخلق حالة من العدوانية لدى الفرد والمجتمع، فتكون نظرته قاصرة للأمور ومن زاوية واحدة منحرفة، فلا يرى الرأي الآخر، وإذا رآه حكم عليه بالخطأ والانحراف وهذا نتيجة تربية الحكومات والدول الدكتاتورية ذات الأنظمة الشمولية.

وهذا النوع من الرأي العام، وإن مدّ في عمر هذه الحكومات والدول بعض الوقت، الا إنه لابد من أن يفيق على حقائق الوجود المستجدة والمتحركة، وأن هذه الدول والحكومات آيلة للزوال والسقوط كما رأينا في تجارب المعسكر الاشتراكي مؤخراً.

إن للرأي العام تأثيراً فاعلاً في توجيه خطط الحكومات السياسية والثقافية والاقتصادية، يجب ألا يهمل، ولا يغفل، وهو دور ايجابي بنّاء يخرّبها كثيراً من الكبوات والانحرافات. فالرأي العام مراقب واعٍ، وموجّه أصيل. وناقد ذكي، وخالق مبدع للاتجاهات السياسية والفكرية. فعلى الحكومات أن تسمح له بالانسياح بحرية كاملة، لكي ينشأ نشأة سليمة.

لقد وضع الإسلام ـ مثلاً ـ أصولاً عامة منها: مبدأ الشورى، كما اعترف الإسلام بالحقوق والحريات كحق الملكية الفردية والجماعية، وأقام الإسلام حرية الرأي وحرية العقيدة، وغير ذلك من الحريات الأخرى.

إن التطوّر أصاب الكيفية التي تناول بها الفكر الفلسفي مفهوم (الرأي العام) فقد اعتبر عنصراً يجب أن يأخذ بالحسبان في عملية تصحيح المسار العام للشعوب عامة. إن بناء المجتمعات توأمة المصالح الخاصة للإرادة العامة. فالحكومة لها دور مساعد، لأن الإرادة العامة هي مجموع إرادة الشعب الذي يخضع للقوانين. والحكومة ما هي إلّا

الأفراد الذين يقومون بتنفيذ القوانين. مفهوم (إرادة الشعب) ـ في المعنى العلمي والتطبيقي ـ هو جوهر الرأي العام في المعنى المعاصر. ومع التقدّم التقني والفني في العام، تعزّز الرأي العام، وأصبح فاعلاً في تغيير مجريات الأمور بإرادة الشعوب المتطلّعة إلى المستقبل والعيش الكريم.

في الواقع أن الحكومات لا تستطيع أن تقمع، أو تمنع (الرأي) ولكن تستطيع من خلال الاعلام المملوك لها، أو تحت تصرّفها توجيه الشعب المستهدف إلى المسار الذي تراه مناسباً لها أو للقائمين عليها.

ويؤثر الرأي العام على القرارات من خلال مناشدات تعترض على حالة محدّدة أو حالات إذا قامت بها مجموعات منظّمة وفي اطار مشروع للمطالبة بالتغيير بشتى انواعه لتحقيق الهدف المقصود.

ويؤكد العلماء أن طبيعة الرأي العام كقوّة حقيقية شأنها شأن الريح له ضغط لا تراه، ولكنه ذو ثقل عظيم، وهو كالريح لا تمسك بها، ولكنك تنحني لها متطبّعاً معها.

وقد غدا للرأي العام مكانته المرموقة في شتى دول العالم على اختلاف نظمها، حيث تتولّى الحكومات والتنظيمات السياسية، والأحزاب القيام بدراسة اتجاهات الرأي العام إزاء الموضوعات أو القضايا ذات الأهمية بالنسبة لها. وفي ضوء نتائج الدراسة التي تقوم على أسس منهجية علمية، تتصدّى الحكومات أو التنظيمات لمعالجة

هذه القضايا التي تصبح محل اهتمام واتجاه الرأي العام على نحو موضوعي. هذا الاهتمام بالرأي العام انعكس لدى غير قليل من الدول باتجاه إنشاء معاهد أو مراكز أو مؤسسات لقياس الرأي العام ودراسته. وتبرز أهمية الرأي العام بما له من تأثير في الحياة السياسية، ويترتب على اتجاه الرأي العام تطور الحياة الاجتماعية والجماعات في تشريعاتها وتصرفاتها.

إن أهمية الرأي العام اليوم في المجتمعات المختلفة فرضت على جميع المعنيين والمخططين السياسيين أن يولوا اهتماماً كبيراً بمعرفتها والوقوف على أهميتها الكبيرة. فهناك الحاجة الماسة التي تدركها الحكومات إلى هذه الظاهرة، وخاصة في مجال تشجيع الناس ودفعهم إلى المشاركة السياسية وعدم الوقوف موقف اللا مبالاة من الأحداث الجارية في المجتمع.

ولابد من القول: أنه كلما كان المسؤولون الاجتماعيون والزعماء السياسيون في المجتمع يظهرون أكثر أمام الناس ويناقشونهم من خلال الندوات والمؤتمرات والاجتماعات حول القضايا التي يعيشها المجتمع يكون الرأي العام في ذلك المجتمع أكثر وضوحاً وشفافية منه في غيره من المجتمعات التي يختار زعماؤها الاجتماعيون والسياسيون الحياة في الظل بعيداً عن الأضواء، أو قد لا يستطيعون ـ رغماً عنهم ـ الكشف عن وجودهم وهويتهم بشكل علني خشية التعرّض لعقاب الأنظمة الحاكمة، حيث

يكون الرأي العام في هذه الحالة باهتاً وضعيفاً، ولا يقدر على التعبير عن نفسه وعن موقفه إزاء القضايا الجارية في المجتمع.

وعلى الرغم من هذه الأهمية البالغة التي يتمتع بها الرأي العام إلّا أنه ليس غولاً غير قابل للمعرفة، بل هو ظاهرة قابلة للدراسة والتحقيق والتكهّن بمختلف جوانبها، ولهذا السبب نشاهد أن لهذه الظاهرة موقعاً خاصاً في الدراسات الحديثة، وخاصة تلك التي تتناول قضايا الاعلام ووسائل الاتصالات. فالرأي العام لا يمثل مجموعة من الآراء المختلفة، وإنما هو محصلة تداخل وتشابك الاتجاهات المختلفة في المجتمع القائم على أساس التفاهم والتنافس وتتجلى بأروع صورها من خلال الانتخابات.

ونخلص إلى القول: إن على الحكومات أن تسمح بقيام رأي عام سليم يكون أشبه بالبوصلة التي تحدّد الاتجاه الصحيح والمسار السليم، فذلك ادّعى لنجاحها، وتطبيق خططها. وديمومة وجودها.

كما أن على الرأي العام أن يتشكّل بأجواء سليمة بعيدة عن الزيف والتضليل لكي يساعد على قيام حكومة رشيدة خاضعة للرقابة والتوجيه تحقق المصلحة العامة وتتصف بالوطنية والنزاهة والإخلاص. فالرأي العام السليم كفيل بقيام حكومة سليمة.

البحث الرابع

الرأي العام ودوره
في مسار سياسة المجتمع

شاع استخدام الرأي العام بمدلوله الحديث ـ كما أسلفنا ـ في خضم الثورة الفرنسية. ولا عجب في ذلك فالثورة الفرنسية ـ كسائر الثورات الكبرى ـ ليست سوى اللون الأبرز من ألوان التعبير عن الرأي العام. على أن الرأي العام كان قائماً ـ بصورة أو أخرى ـ على مرّ العصور، فالرأي العام مرتبط بالمجتمع الإنساني النامي أينما وجد، ولا شك في أن أحداثاً ضخمة في تاريخ البشرية ما كان لها أن تتحقق وتحدث لولا إجماع كلمة المجتمع (الجماهير). أي تلبية مطالب الرأي العام بالحرية والعدل والمساواة وهي الشعارات التي تنادي بها الثورات الكبرى عادة بغض النظر عن تحقيقها بعد الثورة.

وفي المجتمعات القديمة عرفت مدن اليونان المستقلة الرأي العام. واختبرت سطوته ونفوذه قروناً عديدة قبل ميلاد

السيد المسيح عليه السلام. فقد كان الرأي العام، هو الحاكم الفعلي والمسيطر المطلق على كل أوجه النشاط في المدينة. ففي تلك المدن اليونانية القديمة كانت السيادة المطلقة لهيأة المواطنين مجتمعين، ولا يحكمها سوى صوت الأغلبية، صوت الرأي العام. ولكنه تضاءل وضعف. ولم يسترد الرأي العام نفوذه وسيطرته إلّا في عصرنا الحديث. فلقد أصبح الرأي العام قوّة كبيرة في مجتمعنا الدولي الحديث وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع، ولتقدّم العلم والتكنولوجيا. وقد ضاعف من تأثير قوة التجمعات الجماهيرية الكبيرة في المدن الثورة الصناعية، وقيام النظم الديمقراطية والتوسّع في حق الانتخاب، وانتشار التعليم، وظهور الطباعة وتطور وسائل الاتصال، وبروز وسائل الاعلام الحديثة من صحف واذاعة وسينما وتلفزيون، مما ساعد مساعدة فعّالة على سرعة انتشار الأفكار والآراء وتبلورها.

وللرأي العام في أي بلد من البلدان مقوّماته المنبعثة من تاريخه وتقاليده، وظروفه البيئية، وتراثه الثقافي، ومناخه النفسي، وأوضاعه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن تجاربه الذاتية وما يصله من تجارب البلدان الأخرى.

وإن وجود الرأي العام: المحلي والعالمي، أصبح حقيقة واقعة ملموسة، ولن يضير هذه الحقيقة محاولة بعضهم إنكارها. أو محاولة بعض السياسيين إنكارها وتجاهلها. وإن قيام الأمم المتحدة والاصرار على كتابة

ميثاقها على لسان الشعوب، ثم استخدام ساحة الدول المختلفة لمنبرها لتبديد سياسة دولهم إزاء المسائل الدولية الكبرى، وحرصهم الشديد على هذا التبرير، لدليل قوي يكفي وحده لتبيان مدى قوة هذا الرأي العام العالمي الذي يحاول ساسة العالم اليوم كسب ودّه وتأييده. فالرأي العام ـ إذن ـ سمة من سمات عصرنا ومن سمات مجتمعنا الدولي المعاصر، ومؤثر فعّال في توجيه سياسته[1].

وإذا كان الرأي العام في دائرة خصائصه العامة يمثّل ظاهرة متغيّرة، فهذا يعني أن الرأي العام لا يتّسم بالثبات والجمود. بل هو متغيّر، متقلّب متخلخل غير ثابت. هذا التغير يمسّ اتجاه الرأي العام وقوّته وشدّته، ومديات انتشاره وسرعته

ومن هنا ينهض معيار أخلاقي يركّز بعضهم منه وبه على أن تغيير الرأي العام، هو الخط الفاصل بين رأي عام فاسد، ورأي عام صالح. فالتغيير سيشمل تغييراً من رأي عام صالح باتجاه رأي عام فاسد، وبالعكس. بيد أن معيار الصلاح والفساد هو ـ بدوره ـ معيار نسبي، متحرك، متغير، فما هو فاسد عند جهة، قد يكون صالحاً عند جهة أخرى، والعكس صحيح. بمعنى آخر: أن الرأي العام الفاسد عند جهة معيّنة (معارضة) هو رأي عام عند الجهة المقابلة (الحكومة).

---

(1) يلاحظ لذلك مفصلاً الدكتور مختار التهامي: الرأي العام والحرب النفسية/ 21 ـ 49.

وفي كل الأحوال: هناك مجموعة أساليب تلعب دورها في تغيير اتجاهات الرأي العام، وتتلخص هذه الأساليب بما يأتي:

1. اسلوب الملاحقة والتكرار: أي: توجيه انظار ومشاعر، وأسماع وأذهان وعقول الناس نحو قضايا قليلة، ومحاولة ملاحقة ذلك وتكراره.

2. اسلوب الاثارة العاطفية: وهو الاسلوب الذي يستخدم لتغيير الرأي العام بإثارة عواطف الناس، ودغدغة مشاعرهم بمجموعة كبيرة من الوعود الكاذبة المخادعة، وبقليل من الحقائق.

وهنا يراد التأكيد على أن استجابة الجمهور العريض هي ـ في الغالب ـ استجابة حماسية، عاطفية أكثر من كونها استجابة عقلانية. لذلك فإن مستخدمي هذا الاسلوب يخاطبون عواطف الجمهور بإثارة الحقد، أو الغضب، أو ربما الود. وأحياناً يعتمد هذا الاسلوب على بعض عناصر التضليل والتشويه للحقائق.

3. اسلوب تحويل الانتباه: ويعتمد هذا الاسلوب على اثارة موضع ثانوي وهو غير موضوع الاهتمام السائد بين الناس لغرض تحويل انتباههم عن الموضوع السائد، أو الذي يفترض أن يسود إلى الاهتمام بالموضوع الثانوي. ويستخدم هذا الاسلوب من قبل كل النظم السياسية ونتلمسها اليوم من خلال وسائل الاتصال لاسيما الفضائيات

القادرة على تحويل الموضوع الذي يجب أن يسود إلى لا موضوع. وتحويل الموضوع الذي يجب ألا يسود إلى موضوع انتباه سائد.

4. اسلوب عرض الحقائق: ويعتمد هذا الاسلوب في تغيير اتجاهات الرأي العام من رأي عام فاسد إلى رأي عام صالح عن طريق إيصال الحقائق إلى أكبر عدد ممكن من الناس بوصفها حقائق ثابتة وملموسة لتكون هي الأقوى والاكثر بقاء من الأكاذيب والخداع، وهذا الاسلوب يقدّم على أساس احترام عقلية الإنسان، وحقوقه الأساسية في المشاركة بالحياة السياسية.

أما خطورة هذا الاسلوب فإنها تكمن فقط عندما يتعلّق الأمر بنشر حقائق تتصل بالأسرار السيادية والأمنية التي من غير الممكن كشف الحقائق عنها أمام الجمهور. الأمر الذي يجعل هذا الاسلوب اسلوباً مطلوباً في تغيير قناعات واتجاهات الرأي العام باستثناء الأمور المتصلة بالسيادة والأمن الوطني والقومي[1].

إن العلاقة بين الحكومة والمجتمع، علاقة جدلية. فعندما تحرص الحكومات على مجتمعاتها التي انبثقت منها فإنها تسمح أن ينمو الرأي العام بأجواء صحية بعيدة عن التزييف، والتضليل، والقهر، لأن ذلك ينعكس على مواقف

(1) الدكتور عامر حسن الفياض: الرأي العام وحقوق الإنسان/ 20 ـ 21. ونعمة العبادي: الرأي العام ودوره في العمل السياسي/ 29 ـ 32.

الرأي العام، فتتعامل مع الحكومات بإيجابية. وتصدر عنه مواقف بنّاءة رشيدة توجّه الحكومة للصالح العام. وعكس ذلك: حين تتعامل الحكومات مع شعوبها باسلوب قهري، قسري، تضليلي، وتوجِّه الأفكار وجهة تخدم مصالحها غافلة عن الصالح العام فإن ذلك ينعكس ـ عاجلاً أو آجلاً ـ على علاقة الشعوب سلباً مع حكوماتها. وذلك يعني فقدان الثقة أولاً، وتزعزع العلاقة ثانياً. ونشوء ردّات فعل عنيفة ثالثاً. وهذا يستدعي اضطرابات وثورات وتمرّدات وانقلابات ومن ثم حدوث تخلخل وتصدّع في البنية الأساسية للمجتمع في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

ومن شأن الرأي العام إذا ما عبّر عن نفسه أن يناصر أو يخذل قضية ما أو اقتراحاً معيناً، وكثيراً ما يكون قوة موجّهة للسلطات الحاكمة. وهنا يظهر لنا أمر من الأمور يؤيده ويكشف عنه تاريخ الثورات الشعبية ضد الدكتاتوريين والطغاة، وهو أن الحكومة لا يمكن أن تقدّم على مجرد القوة والعنف، وعلى هذا فقد عني الدكتاتوريون عناية بالغة في صهر الرأي العام وتكييفه بشكل يجعله يدعم ويؤيد سياستهم بأقصى قدر ممكن من الحماس والقوة.

وإذا كان الرأي العام يعرّف بأنه التعرف على موقف معيّن في قضية من القضايا السياسية، فإن الديمقراطية تعرّف بأنها حكومة الرأي العام، لأنه يحظى باهتمام شديد من قبل هذا النوع من الحكومات التي تعتمد على الرأي والاقناع أكثر من اعتمادها على القوة والقمع. فالرأي العام وسيلة

لتحقيق الأهداف العامة والمصالح الخاصة بالمجتمع ككل، وهو يمثّل القوة المطلقة النهائية في كافة الأمم خلال كافة العصور، والخاصية المميزة للديمقراطية هو اعتمادها على رأي الاغلبية. فهذا الرأي هو الذي يتولّى مراقبة الحكومة. وهنا نجد أن أحد الضمانات الأساسية للحرية وبقائها ونموّها يتمثل بالرأي العام الذي يقيم الأحداث، ويوجِّه سلوك الحكومات الوجهة التي تخدم قضايا الحرية والصالح العام.

ثم أن للرأي العام انعكاساً على القانون وذلك لأن المواطنين يطيعون القانون الذي يعبّر عن إرادتهم ومصالحهم المشروعة.

فالرأي العام ـ إذن ـ قوة، ولكن هذه القوة لا تؤتي ثمارها إلّا في ظل الحرية إذ يمكن التعبير عن الرأي صراحة أو الهمس سراً، أو بالاقتراع العام أو التصويت.

والرأي العام لا يرقى في أمة إلّا بقدر مالها من الحرية في البحث، وبقدر ما لأفرادها من القدرة على تمحيص المسائل وسعة صدر للرأي المخالف.

ولا يستلزم التعبير بالرأي وسيلة معيّنة. وقد لوحظ أن أهم وسائل التأثير على الرأي العام عديدة. منها:

1. وسائل الاعلام، كالصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والنوادي الرياضية، والجمعيات الثقافية.

2. الايحاء السياسي: وذلك بالتأثير على عواطف

الشعب وأحاسيسه سواء من الناحية العقائدية أو الاسرية أو بترديد الشعارات التي تشعل حماس الشباب والوعود الحالمة على الطبقة العاملة.

لذلك تعتمد الأنظمة الدكتاتورية على وسائل الاعلام لتحديد الشعب، وإبعاده عن التفكير في التغيير.

وفي مقابل أساليب الحكومات الدكتاتورية التي تصادر حق المواطن في إبداء الرأي، وتحول دون تبلور رأي عام متعارض معها، دعا رجال الإصلاح الديني إلى الاهتمام بالرأي العام لما يشكله من قوة ضبط كبيرة لنوازع الحكام التي تجنح نحو الخروج عن القيم والتقاليد، فتهدد حقوق المواطنين وحرياتهم، فالحاكم هو إنسان وقد خلق محاطاً بالشهوات، مقيداً بالأغراض، ولأجل مغالبة ومقاومة تلك الجواذب الفطرية، عليه مشاورة العارفين العالمين الذين يمثّلون الرأي العام. فإن للرأي العام في مغالبة الأهواء ما لا يخفى من القوة.

كما أن من أسباب ضعف الأمة هو فقدان قوة الرأي العام بالكبت والتضييق، ومصادرة الحريات، وفقدان حرية القول والعمل بين طبقات الأمة، مما يجعل الحكام يصرون على الاستبداد[1].

وحين نراجع تجربة الإسلام في الحياة، فسنجد

(1) يلاحظ لذلك مفصلاً خليل زامل الجليحاوي: الديمقراطية مالها وما عليها/ 200 ـ 205.

اهتمامه البالغ بتكوين (رأي عام) يستند على أسس عقائدية، وأخلاقية. وسلوكية. فالإسلام هو مجموعة النظم القيمية التي جاء بها النبي محمد (صلّى الله عليه وآله) من عند رب العالمين بما تضمنه القرآن الكريم وما تضمنته السنة الشريفة. وهي تتميز: بالشمولية، والثبات، والديمومة، كما أنها تتميز بالواقعية الحركية، وهذا يعطيها قوة الفعل والتأثير، وقد حرص رسول الله (صلّى الله عليه وآله) على تكوين (رأي عام إسلامي) ينبثق من جملة المفاهيم والقيم الإسلامية، وعلى هذا فإن الإنسان المسلم ـ الذي هو ركيزة المجتمع المسلم ـ على بصيرة من أمره، له معاييره الخاصة، ومقاييسه الواضحة التي يحكم بها على الأمور.

لقد كان مبدأ الشورى الذي قال به الإسلام نواة لتكوين رأي عام يتمخّض بعد تمحيص وتدقيق، وتقليب الأمور على أوجهها المختلفة للوصول إلى رأي صائب وموحّد ينطلق من مبدأ ثابت هو الإسلام، ويسعى لتحقيق هدف واحد هو إعلاء كلمة الله ومصلحة المسلمين. لكن الحكام والسلاطين الذين تعاقبوا على حكم المسلمين، تركوا مبدأ الشورى وراء ظهورهم، بل تركوا العمل بالإسلام وأحكامه، ومارسوا ألواناً من التسلط والظلم والقهر والتضليل، وتزييف الحقائق، وتحريف الوقائع مما يجعل القلم عاجزاً عن وصفها، وما تجربة الأمويين ببعيد، فقد جعلوا الخلافة ملكاً عضوضاً، ومارسوا شتى أنواع التضليل لخداع الأمة وإبعادها عن المنهج القويم، وجهّلوها،

واستجهلوها، وحرفوها عن الفهم السليم، وجعلوا الحق باطلاً، والباطل حقاً لأغراض دنيوية، لهذا انقادت لهم بعض الأمة جهلاً وغروراً، ولكن قطاعات أخرى من الأمة كانت واعية بالإسلام متبصرة بأحكام، سرعان ما تمرّدت عليهم، وكشفت زيفهم وانحرافهم وما ثورة الامام الحسين عليه السلام إلّا واحدة من الصرخات العالية التي قامت في وجوه الظالمين المنحرفين الذين خدّروا الناس بأضاليلهم وأساليبهم.

ويبقى الرأي العام الإسلامي منسجماً مع عقيدة الإسلام وثوابته وأهدافه خاصة حين يبتعد عن الفهم المتعسّف للإسلام.

وحين ينأى بنفسه عن المصالح الدنيوية للحكام واشياعهم، فالرأي العام الإسلامي يمثّل المسلم ـ فرداً أو جماعة ـ فيرى الحق حقاً فيتبعه، والباطل باطلاً فيجتنبه، وإذا وجد هناك خلاف فهو خلاف شكلي، لا على الجوهر، ولا على الهدف، وإنما هو خلاف على آلية تحقيق هذا الأمر، ووسيلة تحقيق ذلك إلامر، والطريق واضح، والهدف واضح، ورضى الله غاية الجميع، وابتغاء الآخرة مطمح الجميع.

وتبقى مسألة أخرى هي مسألة (الغالبية) فالرأي العام في الدولة الديمقراطية الحديثة يستند إلى الغالبية الشعبية، أو النيابية، وهذا أمر مفروغ منه، وفيه حل للكثير من

الاشكالات السياسية، وتفريج عن كثير من الأزمات، وقد اعتمد مبدأ (الغالبية) للخروج من عنق الزجاجة، والتنفيس عن الاختناقات الحاصلة. ولكن لا يعني ذلك أن الغالبية تكون هي الحق ومع الحق. فوسائل الحكام، والأحزاب، والقوى المحرّكة لمسيرة المجتمع غالباً ما تحرف المجتمعات عن الفهم الصحيح، والحكم الصائب وما تجارب الشعوب مع الشيوعية، والنازية والفاشستية ببعيد. وما أحابيل الصهيونية التي تسيطر وتتحكم بقرارات الدول والمنظمات ومصائر الشعوب ببعيد.

فالرأي العام حينما يكون مستنداً إلى مجموعة قيم روحانية ومنظومات أخلاقية، يستطيع أن يحصّن نفسه تجاه تلك القوى المعادية للفطرة الإنسانية، والطبيعة البشرية، ويستطيع الانفلات من أحابيلها وأضاليلها، ويستطيع ـ تدريجياً ـ وبصحوة نفسية وفكرية أن يسعى لتكوين غالبية تعتمد الحق أساساً، والخير منهجاً، والإنسان هدفاً، والابتعاد عن الأنانية والغرائزية، والنوازع المادية طريقاً. عند ذلك يشكل الرأي العام، ويكون قوة فاعلة ومؤثرة في تحديد مسار المجتمع نحو الحق والخير والصالح العام.

البحث الخامس

أهمية الرأي العام

بدأ الاهتمام بدراسة الرأي العام، وظل لسنوات طويلة شأناً خاصاً بالفلاسفة وروّاد الفكر السياسي، وأسفرت جهوهم عن عدد قليل من الأعمال النظرية التي غلب على مضمونها الجدل الفلسفي حول بعض القضايا الخلافية. أما الحاضر الراهن، فيعاصر الاعتراف بشرعية دراسات الرأي العام كمؤسسة مؤثّرة وفاعلة في وضع السياسات العامة، وعمليات صنع القرار على مختلف مستوياته. ويعني هذا أن الواقع الراهن لم يأتِ من فراغ، وإنما جاء حاصداً لجهود كثيرة، ونتيجة لتوافر المقوّمات اللازمة، والضمانات ويلاحظ أن التزايد المطّرد في الطلب على التعرّف على الرأي العام، ودراسته، وقياس اتجاهاته، ليس قصراً على المستوى السياسي فحسب، بل يشمل الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والأمنية، وإدارة الأزمات، وحل الصراع وغيرها.

وتكمن أهمية الرأي العام حيث له الكلمة الأخيرة ـ

كما يرى البعض - في جميع الأوقات وجميع الأماكن. فهو يتغير بتغير ثقافة الأفراد فيه كما يتوقف اتجاهه على مقدار الحقائق التي يحصل عليها الفرد وكيفية تفسيرهم لها.

وفي مناقشة لإبراهام لينكولن قال: إن تأييد الجمهور هو كل شيء فتأييد الجمهور لنظام معين هو أساس نجاح هذا النظام وتخليهم عنه سبب فشله، فالشخص الذي يستطيع أن يفهم الرأي العام أهم جداً من ذلك الذي يضع القوانين ويفسرها، فالقانون إذا لم يحصل على تأييد الرأي العام أصبح وكأنه لم يكن... ويقول هاري ترومان الرئيس السابق للولايات المتحدة: إن قوة وسلطة رئيس الولايات المتحدة قوة كبيرة يعترف بها الجميع، ولكن في المدى الطويل أستطيع أن أقول أن هذه القوة وتلك السلطة يتوقف أثرها إلى حد بعيد على درجة النجاح في العلاقات العامة، فعلى رئيس الجمهورية أن يعرف كيف يتعامل مع الجمهور وكيف يقنع أفراده ويجذبهم إلى رأيه...[1].

وتكمن أهمية دراسة الرأي العام في المجتمع المعاصر في مجموعة من الأسباب والعوامل، والمحددات التي تتفاعل، وتتكامل فيما بينها لترسم الإطار السياسي الاجتماعي للبيئة الواقعية للرأي العام. بأبعادِها الاقتصادية، ومتغيراتها الثقافية والتكنولوجية تؤكد في مجملها أهمية

---

(1) نقلاً عن عبد الرحمن يوسف: نشأة الرأي العام وتطوره/ مقال منشور على الموقع الألكتروني: www.knol.google.com.

دراسة الرأي العام والتعرف على اتجاهاته ومراقبتها.

وقد تعاظمت الأدوار الوظيفية للرأي العام في المجتمع المعاصر، واتسعت أبعاد هذه الابعاد، وتعمّقت تأثيراتها حيث تضيف للرأي العام مزيداً من القوة، وتضاعفها كقوة فاعلة، وقادرة على ممارسة القوة بل ومصدر لها، إذ يمكن أن تكون قوة ضغط وتحكم، ويمكن أن تكون قوة تنظيم وترشيد، ويمكن أن تكون قوة مساندة، وقد تكون قوّة مراقبة وضبط اجتماعي، وقد تكون قوة تغيير.

إن للرأي العام قوة تأثير وتوجيه، فهو المصدر الأعظم للسلطة، والجزء المنظم لها حين تخطئ، وهو مصدر التشريعات والتعبير عن الإرادة العامة للجمهور، وهو أداة للضبط والترشيد الاجتماعي والسياسي، وهو أداة دعم العمليات السياسية وصناعة القرار، وهو أداة تمثل السلطة الخامسة المتمثلة بالشعب، وهو أداة دعم للمفاوض، والموقف التفاوضي[1].

ما من شك إن دول العالم من أكبرها إلى اصغرها ومن أقواها قدرة وأعظمها سلطاناً إلى أقلها إمكانية وأضعفها شأناً، ديمقراطية أو ديكتاتورية،تسعى حثيثاً إلى التعرف على الرأي العام، وعلى دوره تجاه مسائل محددة تهم مصلحة البلاد وأمنها، وسلامها، ولذلك فقد رصدت

---

(1) مختار التهامي وآخرون: الرأي العام/ 13 - 18.

امكانيات هائلة بشرية ومادية للتعرف على مدى قوة هذا الرأي وكيفية السيطرة عليه أو تغييره، أو إضعافه، أو تفكيكه والقضاء عليه.

وقد يرى بعضهم أن الاهتمام بالرأي العام لا يكون إلّا في ظل أنظمة تطبق الديمقراطية السلمية والحقيقية حيث يكون لرأي الجماهير العريضة أهمية كبيرة. ولكن وأن كان ذلك يبدو في الظاهر منطقياً، فهو لا يجب أن يؤخذ على علّاته. ففي كثير من الدول الشيوعية، والتي قد تطبّق نظماً تشبه الحكم الاستبدادي المطلق، يهمها معرفة رأي شعوبها في مسائل معينة، ليس دائماً من أجل تحقيقها، وإنما من أجل تجنّب ما قد يهزّها، ويزلزل كيانها.

وينبغي أن نوضح: أن أخذ رأي الجمهور لا يعني بالضرورة تنفيذه وإنما يعني أساساً معرفته وفهمه. كذلك فإن الحكومات لا تسعى عادة لمعرفة رأي الجمهور في كل المسائل، وإنما في بعضها[1].

وفي هذا يرى بعض مفكري السياسة والرأي العام أن مدى نجاح الحكومات التي انتخبتها شعوبها في تأديتها لأعمالها، وفي امتيازها لا يرجع دائماً إلى الحكمة التي تتصف بها، وإنما يعود إلى ما تتمتع به من قوة.وتكمن تلك القوة عادة في سياستها التي تبنيها على أساس موافقة شعوبها

(1) لاحظ لذلك الدكتورة شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 327 ـ 328.

عليها، فتؤيدها الغالبية العامة أما صراحةً أو ضمناً، في أعمالها وإجراءاتها المختلفة. في حين أن الحكومات التي لا تنتهج تلك السياسة تكون أقل قوة، وأكثر تعرضاً للانقلابات وللتغيرات المفاجئة ولأعمال العنف بصفة عامة. يضاف إلى هذا: بأننا نجد أن المجموعات الصغيرة أكثر قوة وكفاءة عادة من المجموعات الجماهيرية الكبيرة في إصدار القرارات في مسائل محددة.

وفي المقام الثاني يبدو أن العدالة والمساواة تقتضيان أن نرجع إلى الجمهور الذي يتأثر بأكبر قدر بالقرارات السياسية الهامة بالدولة، ونأخذ رأيه فيها قبل إصدارها. وبذلك يتم مشاركته للحكومة في إعدادها تلك السياسات[1].

وفي المحصلة، أن الرأي العام مرآة تعكس تفكير المجتمع ومواقفه، وهو الوسيلة الرادعة لكل من يحاول مخالفة القيم والمبادئ وتجاوزها، مما جعله وسيلة سلمية تجاه مخالفيه.

ويعد إحدى القوى السياسية الفعالة داخل الوجود السياسي، ويظهر تأثيره على القرار السياسي من خلال اعتماد مبدأ الديمقراطية التي تعني سلطة الشعب، لذلك فإنه من المفترض أن القرارات الهامة في الدولة تشاد وتبنى من خلال الرأي العام، وفي عملية الانتخابات يتم اختيار

(1) الدكتورة شاهيناز طلعت: الرأي العام/ 331.

القيادات السياسية في اطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها، ويساهم الرأي العام في رسم الخطط والمشاريع السياسية للقادة السياسيين.

والرأي العام قوة حقيقية شأنها شأن الريح له ضغط لا تراه، لكنه ذو ثقل عظيم من شأن الإنسان أن يحني رأسه متطبعاً معها. وله ـ الرأي العام ـ قوة تأثير يدركها بل يخافها المتبعون على كرسي الحكم، ولا يستغني عنها السياسيون العاملون وفق ما تقتضيه مصلحة التوجه الفكري الذي يحملون.

المحور الثالث

العقد الاجتماعي وسلطة الرأي العام عند الامام علي عليه السلام

وفيه بحوث:

توطئة:

البحث الأول: العلاقة بين الأمة والحاكم

البحث الثاني: دور الأمة في العقد الاجتماعي

البحث الثالث: مراقبة الحاكم ومحاسبته

البحث الرابع: العقد الاجتماعي والرأي العام تحقيق لإرادة الأمة

البحث الخامس: الإمام علي عليه السلام وسلطة الرأي العام

البحث السادس: الرأي العام والعقد الاجتماعي في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك لأشتر

البحث الاول

العلاقة بين الأمة والحاكم

منذ أن درج الإنسان على هذه الأرض، وتكوّنت له تجمعات بشرية، بدأ يبحث له عن نظام اجتماعي، ينظم حياته، ويحفظ حقوقه، ويوفر له الأمن والاستقرار، فكانت الأسرة، ورب الأسرة المسؤول الاول والمباشر عن الحفاظ عليها وادارة شؤونها ثم اتسعت الأسرة لتكون القبيلة، ورئيسها، ورجالها من يفعلون ذلك، واطمأن الإنسان إلى ذلك ردحاً من الزمن، ثمّ اتسع ذلك فكان تجمّع من القبائل تتشابك أصوله، ومصالحه، وتقاليده، وأعرافه، ولغته، فيكون تنظيماً اجتماعياً يسمى شعباً قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1]. ثمّ الأمة التي تتشكل من مجموعة شعوب ربما تكون متجانسة الشعوب او مختلفة الأعراق، والأجناس،

(1) سورة الحجرات: الاية 13.

والثقافات، واللغات، والعادات، والتقاليد، والأعراف، لكنها تجمع بينها عقيدة واحدة، أو دين واحد، أو فكرة واحدة، وهكذا هي أمة الإسلام، وكذلك الأمم الأخرى.

والأسرة لها ربٌّ، وكذلك القبيلة لها رئيس، والشعب له قائد، أو زعيم، والأمة لها من ترجع إليه، ـ وسمّه بما شئت ـ: نبي، أو إمام، أو زعيم، أو قائد، أو رئيس، أو حاكم، أو موجّه، أو مرشد، . . . وهو لابدّ منه على كل حال حتى تنتظم أمورها ـ الأمة ـ على وجه من الوجوه.

(فالحاكم ـ أو سمّه ما شئت كما أسلفنا ـ المثالي المخلص لأمته هو: الذي يسوسها بالرفق والعدل والمساواة. . . ويحرص على إسعادها ورفع قيمتها المادية والمعنوية. . . والحاكم المستبد الجائر هو: الذي يستعبد الأمة ويسترقها لأهوائه ومآربه ويعمد على إذلالها وتخلفها)[1].

إذن لابد من حاكم، يحكم الأمة، ويدبّر أمورها، ويدير شؤونها. . . ولكن ما هي شروط هذا الحاكم، وما هي مواصفاته، وما هي الآلية التي يتمّ بها اختياره؟

إن من أهم الشروط التي يجب توافرها في الحاكم الذي يحكم الأمة: الكفاءة، والعدل بين الرعية، وتحقيق المساواة بينها، وإقرار الحقوق بين أبنائها، وتوفير الفرص

---

(1) السيد محمد مهدي الصدر: أخلاق أهل البيت عليهم السلام/ 487.

الكريمة في الحياة لها، وألّا يتعالى عليها، ويستأثر بالسلطة والثروة دونها، وأن يراعي مصالحها العامة. . . إلى غير ذلك من الشروط الواجب مراعاتها في الحاكم الذي يقود سفينة الأمة.

إن فقدان بعض هذه الشروط في الحاكم، يصيب الحياة العامة للأمة بالاختلال. ففقدان الكفاءة في إدارة شؤون الأمة ـ مثلاً ـ لابد من أن ينتج عنه عدم انتظام الحياة العامّة، وغياب القرار الصائب، والخلل في مسيرة الأمة.

وفقدان العدل بين الرعية، يؤدي إلى شعور بالغبن والظلم بين الناس مما يؤدي إلى حدوث فجوات بين فئات الأمة، لينقلب صراعاً، واقتتالاً بين أبنائها، ومن ثمّ إلى هدم كيانها، وتقويض بنيانها. وكذلك إذا تعالى الحاكم على الأمة، واستأثر بالسلطة والثروة دونها، فإن ذلك يجعل الأمة تشعر بالمظلومية والقهر والانسحاق، وسرعان ما تنتفض على الحاكم، فيتقوّض النظام السياسي، ولنا أمثلة كثيرة في تاريخ الإنسانية عامة، وتاريخ المسلمين خاصة.

ان التوازن مطلوب بين أبناء الأمة نفسها، وبينها وبين الحاكم نفسه. فإقامة التوازن السياسي، والاجتماعي، والقانوني بين أفراد الأمة، وخاصة إذا كانت هذه الأمة من مكوّنات متعددة: جنسية، أو عنصرية، أو دينية، أو مذهبية، أو لونيّة. . . مما يجعل الشعور بالغبن يتنامى سريعاً، وقوياً، وعنيفاً بصور شتى، وحالات متعددة. ولنا في العصر

الحديث أمثلة كثيرة كالتمييز العنصري في بعض مناطق العالم، والتمييز المذهبي والديني في مناطق أخرى.

فإذا تبنى الحاكم سياسة التمييز، وعدم إقامة العدل الاجتماعي، وعدم إقامة التوازن بين أبناء الشعب الواحد أو الأمة الواحدة، تداعت الفئات التي تشعر بالقهر والغبن والاضطهاد إلى عمل يعيد لها حقوقها، ويحفظ لها كرامتها، وقد يعبّر عن هذا العمل بشكل عنيف مما يقوّض أركان النظام السياسي، ويطيح الحاكم الجائر، وربّما يؤدي إلى فوضى اجتماعية، تذهب بكثير من الحقوق والأرواح.

ويقال مثل ذلك حين يراعي الحاكم مصالحه الخاصة ويحتكر القرار لنفسه، ولا يراعي مصالح الأمة ومستقبلها، وكرامتها.

عند ذلك تراهن الأمة على مستقبلها وحقوقها، فتنتفض انتفاضة عنيفة يكون أثرها وتأثيرها كبيرين في الحياة العامّة، وربّما لا يقتصر الأثر على الحاكم وحده، وإنما يتعداه إلى نظامه السياسي، وأركان حكمه، فيجّر الويل على نفسه وعلى مجتمعه، الذي يفقد استقراره، ومن ثمّ قراره السياسي مما يؤثر على الحياة العامة وتطورها، ومستقبلها.

إن الحاكم باعتباره قائداً للأمة، ممسكاً بيده زمام القرار، عليه أن يتنكر لذاته، وينسى أنانيته، ويفكر بمصلحة الشعب الذي يقوده، والأمة التي يتزعمها، ذلك أنه طرف في عقد، يجب مراعاة بنوده، كما أنه أب للجميع يراعي مصالحهم على قدر من العدل والمساواة.

وحينما نراجع التجارب التاريخية العنيفة، وأسباب سقوط الأنظمة والحاكمين نرى أن الشعور بالأنانية وتعميقها في نفس الحاكم هو السبب في كل الإخفاقات الكارثية التي تعرضت لها الإنسانية في تاريخها الطويل: فمن نيرون[1]

---

(1) نيرون: هو أمبراطور روماني تولى الملك وهو ابن خمس عشرة سنة. وهو الاسم المعرب للامبراطور الروماني الشهير (نيرو كلوديوس كايزار). لم يكن في الأصل من أفراد الأسرة الحاكمة ولكن عندما تزوجت خالته (اغريبنا) من الامبراطور الروماني كلوديوس الأول، حثته على تبنيه فوافقها على ذلك. وعندما توفي كلوديوس وافق البرلمان الروماني على تنصيب نيرو امبراطورا على روما، بعد أن تعهد بأنه سيتعاون مع البرلمان لابتداء عصر ذهبي جديد لروما. بعد اعتلاء العرش حاولت خالته (اغربينا) الانفراد بالسلطة فقتلت (بريتانيكوس) ابن الامبراطور كلوديوس بالسم، ولكنه لم يعطها المجال للتدخل في السلطة فقتلها عام 59 م. بدأ نيرون بعد ذلك سياسة التفرد بالحكم، والتخلص من كل معارضيه وكان من أول ضحاياه زوجته (اوكتافيا) التي طلقها ثم قتلها. ثم اقر قانون الخيانة والذي بسببه تم اعدام العديد من المواطنين لمجرد الشك فيهم .كانت السنوات الخمس الأولى من حكم نيرون فترة جيدة بفضل القيادة الحكيمة لمعلمه سينكا لكن الفترة الباقية من حكمة حتى سنة 68 كانت شنيعة. أننا نقرأ عن حياته بمشاعر تمتزج فيها السخرية من جنونه والفزع من شره كان العالم بالنسبة له رواية هزيلة، ومأساة يقوم هو فيها بدور الممثل الأول. كان ذا شهوة جنونية لتهليل الجماهير. كان يضرب على القيثارة، وينشد أغانيه وقت العشاء، ويقود بنفسه عرباته في السيرك... أخذت جرائمه تتراكم الواحدة فوق الأخرى، حتى أصبح مضرب الأمثال في الشر. قتل أخاه بريتانيكوس وأمه أجربينا وزوجته أوكتافيا وبوبايا وأستاذه ومعلمه سينكا، وعديداً من الشخصيات الرومانية البارزة. وأخيراً ختم هذه المأساة الطويلة بانتحاره وهو في الثانية والثلاثين من عمره. وبموته انقرضت أسرة يوليوس قيصر.. حريق روما: بدأ الحريق ليلاً، في ليله 18/ 19 سنة 64، في الأكشاك الخشبية في الطرف الجنوبي الشرقي للسيرك الكبير، قرب تل بلاتين وسرعان ما امتدت ألسنة النار بواسطة الريح وظلت تلتهم كل ما يصادفها في طريقها لمدة ستة أيام وسبع ليال... كانت الكارثة فادحة ولا تقدر، إذ لم يسلم من الحريق المدمر سوى أربع أقسام من =

الذي أحرق روما ليكتب قصيدة شعر، إلى هتلر الذي قاده جنون العظمة إلى تدمير شعبه وبلده، إلى صدام حسين الذي نخرته العقدة الاجتماعية والنفسية ليعبّر عنها بمذابح جماعية لكل الأبرار والأخيار، نجد سلسلة طويلة من الحكام الفرديين الذين فرطوا بمصالح شعوبهم وأممهم لصالح تفردهم بالسلطة والقوة والمال.

لقد زاد المسلمون شرطاً إضافياً إلى جملة الشروط التي يجب توافرها في الحاكم هو: شرط الصلاح ـ ينزع غالب الناس إلى تقليد الحكام والعظماء تشبهاً بهم ومحاكاة

= الأربعة عشر قسماً التي كانت تنقسم إليها المدينة العظيمة وأتى الحريق على كثير من الآثار والأبنية والمعابد التي ترجع إلى عصور الملكية والجمهورية والإمبراطورية. وتحولت أثمن آثار الفن الإغريقي ـ التي ظلت تجمع لعده قرون من الزمان ـ إلى تراب ورماد. كما التهمت السنة النيران كثيراً من الناس والبهائم. . . أما أسباب هذا الحريق الجبار، فلم يعط التاريخ فيها حكماً قاطعاً. لكن كل الشائعات التي ترددت والشهادات وكتابات المؤرخين القدامى تشير إلى نيرون على أنه الفاعل، وأنه أراد أن يستمتع بمنظر طرواده أخرى تحترق ويشبع طموحه وجنونه في أعاده بناء روما على نسق أضخم ويدعوها نيروبوليس أي مدينة نيرون. . . ترتب على تهمة الحريق ـ مؤيدة بتهمة كراهية الجنس البشري ـ بدء كرنفال من الدماء لم تشهد له روما الوثنية مثيلاً. حتى أن البعض قالوا أن ما حدث كان إجابة قوات الجحيم لحركة التبشير المثمرة التي قام بها الرسولان بولس وبطرس، والتي زعزعت أعماق الوثنية من أهم معاقلها. حكم بالموت على أعداد ضخمة من المسيحيين بأبشع الوسائل. صلب بعضهم إمعاناً في السخرية. . . كان حرق الانسان حيا هي عقوبة من يحرق عمدا لكن قسوة ووحشية هذا الإمبراطور المعتوه أملت عليه أن يجعلهم وسيله للإنارة، على أن ما أنزله نيرون من ضروب الوحشية بالمسيحيين لم تكن عقاباً على ديانتهم بل على التكتل الجماعي في إحراق روما عمداً. . .

لهم، ورغبة في جاههم ومكانتهم. ولهذا وجب التزام الحاكم بالصلاح وحسن الخلق وجمال السيرة والسلوك ليكون قدوة صالحة ونموذجاً رفيعاً تستلهمه الرعية وتسير على هديه ومنهاجه ـ[1]، وأن يراعي حدود الله وأحكامه في حياته الخاصة والعامّة. وهو شرط مهم، ذلك أنه يراعي الجانب الأخلاقي الذي هو حالة التديّن، وما تفرزه من سلوكيات في التعامل مع متطلبات الحكم، واتخاذ القرار، وتنفيذه. وهذا ما ينعكس على سلوك الأمة، وانتظام حياتها في مسار مستقيم: اجتماعياً، وسياسياً، وفكرياً.

كما ذكر البعض أن من الشروط ـ أيضاً ـ والتي يجب توافرها في الحاكم هو: إسعاد الرعية: فإن الحاكم بوصفه القائد العام والراعي الأمين لهذه الأمة فهو المسؤول مباشرة عن رعايتها والعناية بها، والحرص على إسعادها ورقيّها مادياً وأدبياً. وذلك: بتفقد شؤون الرعية، ورعاية مصالحها وضمان حقوقها وإشاعة الأمن والعدل والرخاء فيها، وتصعيد مستوياتها العلمية والصحية والاجتماعية والأخلاقية والعمرانية: بنشر العلم وتحسين طرق الوقاية والعلاج وتهذيب الأخلاق والاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية والتجارية، بالاساليب العلمية الحديثة واستغلال الموارد الطبيعية، وتشجيع المواهب والطاقات على الابداع في تلك المجالات على أفضل وجه ممكن. . . وبذلك تتوطد دعائم

---

(1) السيد محمد مهدي الصدر: أخلاق أهل البيت/ 491.

الملك، وتعلو أمجاد الأمم، وتتوثق أواصر الودّ والإخلاص بين الحاكم والمحكوم، ويتبوأ الحاكم عرش القلوب، ويحظى بخلود الذكر وطيب الثناء[1].

أما آلية اختيار الحاكم، فهي أن تراعى فيه تلك المواصفات التي ذكرناها آنفاً. هذا أولاً.

ثانياً: إن آلية الاختيار تكون بحسب الظروف المناسبة، وبحسب التطورات الحضارية للإنسان فيمكن اختيار الحاكم. . .

تارة: عن طريق أهل الحلّ والعقد، ـ أي: النخبة ـ.

وثانيةً: يمكن اختياره عن طريق الشورى ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾[2].

وثالثة: يكون بطريق المبايعة العامّة، أو المبايعة الخاصّة.

ورابعة: يكون عن طريق مندوبين يختارهم الناس (مجلس النوّاب).

وخامسة: يكون عن طريق الانتخاب العام. وتكون مدّة حكمة مرة أو مرتين أو أكثر محدودة بسنوات محدّدة، أو تكون ديكتاتورية تستمر مدى الحياة (أي: إلى انقضاء أيامه بموته).

---

(1) السيد محمد مهدي الصدر: أخلاق أهل البيت/ 494 ـ 495.

(2) سورة الشورى: الآية 38.

كلٌّ يخضع لطبيعة الحياة التي تمرّ بها الأمة، والظروف التي تعيشها، أو لطبيعة المرحلة الحضارية، أو لمتطلبات العصر.

هذا ما تقرّه التشريعات القديمة، والحديثة للأمم والشعوب والتي يمكن أن نطلق عليها بـ (الحياة المدنية).

إن مصطلح (الحياة المدنية) مصطلح حديث جاءت به الحضارة الحديثة لكي يعبّر عن حقوق المواطنة، وحق الحياة، وحق العمل، وحق التفكير، وحق التعبير، وحرّية الدين، وحرّية العقيدة، وحريّة السكن. . . وغير ذلك من الحقوق التي تجعل الإنسان إنساناً بحق، تتكامل فيه شروط إنسانيته، ويستطيع التعبير عنها بحرية، وإرادة كاملة، وكذلك من حق (المواطنة) أن يختار شكل النظام السياسي الذي يحكمه، ويتكيف معه، ليضمن حقوقه كاملة.

و (الحياة المدنية) نقيض الحياة التي تفقد الإنسان حقه في الحياة التسلطية، وتجبره على العيش في ظلَ ظروف القهر والاضطهاد، مما يفقده إنسانيته، لكي يعبر عن ذلك بأسلوب عنيف مدمّر يخسر فيه نفسه، ويعرّض الآخرين لخسارة أكبر.

إن مفهوم (الحياة المدنية) هو ثمرة نضال الإنسان من أجل حياة أفضل وأجمل وأكمل يتمتع فيها بكل حقوقه التي أُقرّها الله له. وهذا النضال هو نضال طويل مرٌّ شاق، مرَّ الانسان من خلاله بمراحل كثيرة لكي يصل إليها كجزء من

الحضارة الإنسانية الحديثة، فهو مفهوم حضاري جاء رداً على كل مفاهيم التخلّف والتحجّر، وأساليب الغاب.

أما الإسلام، فقد تعددت النظريات والآليات فيه لاختيار الحاكم في عصر الغيبة:

فمنهم من يرى وجوب متابعة الفقيه الجامع للشرائط العامة والخاصة والتي نطلق عليها بـ (ولاية الفقيه العامة).. وقد نوقشت هذه النظرية من قبل كثير من الفقهاء والأعلام الذين أثبتوا عدم إمكانية الأخذ بها.

ومنهم من جعل الآلية هي الشورى، انطلاقاً من الآية المباركة ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[1]. وأيضاً نوقشت هذه الآلية من قبل الكثير من الفقهاء.

وثالث: يرى أن الحق في اختيار الحاكم يعود لكل فرد من أفراد المجتمع فلا يفرض أحد شكلاً محدداً لاختيار الحاكم، وإنما يترك ذلك للأمة، وما تفرضه على افراده ظروفهم، وطبيعة عصرهم، وتجاربهم السياسية والاجتماعية، وتغيّر الأحوال والنظم من حولهم، والتطورات الحضارية التي تمرّ بهم، أو التي يعيشونها، أو يطمحون إلى تحقيقها، وهذا ما نطلق عليه بـ (ولاية الإنسان على نفسه).

---

(1) سورة الشورى: الآية 38.

وقد استعرضنا هذه النظريات وغيرها بشكل مفصل في بحوثنا السابقة فلا نعيد[1].

إن المهم ـ عند الجميع ـ والثابت لديهم، أن الحاكم يجب أن يتّصف بالصلاح والصالحية بكل أنواعها وأن يحكم بما أنزل الله، ويلتزم حدوده، ويعمل بأحكامه في حياته الخاصة، وفيما يحكم به، ويقرّره من شؤون الأمة، وسياستها.

---

(1) راجع لذلك حسن بحر العلوم: الإسلام والفدرالية/ 13 ـ 47، تقديم: شبلي ملاط، معهد العدالة الاجتماعية، العراق.

البحث الثاني

دور الأمة في العقد الاجتماعي

الأمة كيان معنوي قائم، ومؤثر، تبلور وجوده وتطور مفهومه عبر العصور، ومارس تأثيره في مجريات الحياة العامة عبر التجارب، حتى قام كياناً إيجابياً مؤثراً في حركة الحياة، ومسار الأحداث، وصناعة التاريخ البشري.

لقد بدأ مفهوم الأمة بالتجلي، حين استطاعت الجماعات البشرية التي يجمعها عيش مشترك، وأهداف الحياة على أرض مشتركة، ورأي، أو هدف، أو طريق يتحسّس وجودها الإنساني في مواجهة الحاكم المطلق، أو الحاكم المتسلّط، أو الحاكم القاهر، الذي سلب حقوقها في الحياة، وفي تحقيق مصالحها، فعبّرت عن ذلك بوحدة الكلمة، ووحدة الإرادة، ووحدة الموقف.

إن التاريخ شاهد ناطق بقوّة الأمة، وتأثيرها البالغ، وقدرتها على تحقيق وجودها وإرادتها في مواجهة الحاكم ـ الطرف الثاني في معادلة العقد الاجتماعي ـ الذي سرعان ما يعتدل ميزانه إذا ما أرادت الأمة ذلك، فإرادة الأمة فوق كل إرادة، لأنها من إرادة الله العزيز الجبّار.

الحكم عقد بين الدولة (الحاكِم) وبين المجتمع. فالأمة هي التي تعقد العقد الاجتماعي، ليعبّر عن مصالحها ويحمي حقوقها ويصون حياتها ويحقق أمنها واستقرارها ويحمي ملكيتها. فالحاكم يجب أن يخضع لشروط هذا العقد، وبنوده، ولا يخالفها، أو يخرج عليها، أو يتجاهلها، والأمة يجب أن تراقب تنفيذ هذا العقد، وتطبيق بنوده وشروطه. وهي الوحيدة صاحبة الحق في تقويم الحكم، وتقرير الموقف من شرعيته. وهو ما أوجبه الإمام علي عليه السلام حين قرر في عهده إلى واليه مالك الاشتر حين ولاه على مصر قائلاً: (هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين مالك ابن الحارث الاشتر في عهده إليه، حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها)[1].

فالإمام يوجز عناصر التعاقد بين الحاكم والمحكوم بممارسة الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لخصها فيما كان مشهوراً وسائداً في عصره والعصور التي تلت وهي ممارسة الحاكم للأمور الاقتصادية التي توفر مالية للدولة والشعب لكي يعيش ويوفر وسائل العيش الكريم، وحماية البلاد من الاعتداءات الخارجية التي تستهدف أمن المواطنين ثم الاهتمام بإصلاح المجتمع وتوفير سبل الوئام والتعايش بين أهله وإعمار وبناء البلاد عمرانياً واقتصادياً لكي يضمن الناس عيشهم بكرامة وحرية ضمن القوانين السائدة.

---

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبدة، 3، 83.

إنّ واجب الأمة ـ بعد أن نقرّر حقها ـ أن تراقب الحاكم، وترصد مدى التزامه بإيفاء عهوده في مراعاة تطبيقه لبنود العقد الاجتماعي بينها وبينه. فكما أنّ لها الحق في حكم نفسها بشروطها وبرؤيتها الاجتماعية والفكرية، لتحقيق مصالحها وأهدافها الدنيوية والأخروية، فلابد للأمة من وسائل لمراقبة مدى تطبيق الحاكم للشروط التي اتفقت معه عليها لكي يحكم.

إذن من واجب الأمة أن تحفظ وجودها من خلال تحركها الحيوي في مواجهة انحراف الحاكمين، وخروجهم عن خطّ خدمة الأمة، وخيانتهم لمواثيقها.

إن كثيراً من الحكام ـ وخاصة هؤلاء الذي أخذوا الحكم بالغلبة أو الذين تسلطوا على رقاب الناس بغير حق، أو شرع، أو قانون ـ يتجاهلون هذا العقد، ولا يعترفون به، ولا يعملون به، فيمارسون حكماً مستبداً، يرى أن البلاد ملكٌ لهم، وأن العباد خولٌ لهم، وهنا ينشأ الخلل بين الحاكم والمحكوم، فيمارس الحاكم حكماً مطلقاً لا تحكمه شريعة أو قانون، فيعمل الذبح ـ حدَّ الإبادة ـ بالمحكومين، ويصادر حرّياتهم، وحقوقهم، وما يملكون.

إنّ الحكام والسلاطين كثيراً ما تجرُّهم سطوة السلطة، فيذهلون عن أنفسهم، وينغمسون في لذائذهم، وينخدعون بقواهم الوهمّية، ويغيبون عن وعي حقائق التاريخ، وطبيعة الأشياء فينزلقون في ممارسات ظالمة ومنحرفة في حقّ

محكوميهم وخاصة إذا وجدوا من يزيّن لهم أعمالهم، ويوهمهم بصواب مسلكهم، فتكون العاقبة ويلاً وثبوراً عليهم، وإضاعة لحقوق الأمة التي يحكمون، فتنقلب الأمور عليهم، ويصير أمرهم إلى تباب، وتبدأ الأمة بأخذ زمام المبادرة لتبدأ مرحلة جديدة في حياتها، وبناء الثقة من جديد بينها وبين حاكم آخر توليه أمرها بتعاقد جديد، تأمل من خلاله إعادة التوازن إلى المعادلة الاجتماعية والسياسية بين الحاكم والمحكوم.

فالمحكومون، يسكتون زمناً، ثم يثورون، ويتمردون طلباً للحرية والحياة واستعادة الحقوق، وإقامة الميزان بين الحاكم والمحكوم.

وهذا هو منطق الأشياء، وقانون الوجود، وسنن الكون، وبذلك حكم الله وقرّر، وبذلك نطق التاريخ، وتوالت التجارب البشرية في كل زمان ومكان.

والتجارب التاريخية للمسلمين تنطق في ذلك، ولعل أولها وأشهرها ما حدث للخليفة الثالث عثمان بن عفان، فقد سلّط أهله وعشيرته الأقربين على رقاب الناس، وأباح لهم بيت مال المسلمين، وحرم المسلمين من حقوقهم وأعطياتهم، فأصبح بنو أمية ـ وهم الأعداء التقليديون للإسلام ـ ولاة وحكاماً، فنهبوا البلاد وأذلّوا العباد. فالسواد بستان لهم، ومعاوية كسرى المسلمين يحكم بلاد الشام، فنفر جمع من المسلمين من أقطار بلاد المسلمين، وأعلنوا

الثورة على عثمان وطالبوه بأن يعتزل فلم يعتزل اذ كان يعتقد أن الخلافة قميص ألبسه الله له فوثبوا عليه، فقتلوه. واعتبروا اصراره على تولي اقاربه زمام الامور والتحكم برقاب المسلمين اخلالاً بشروط قبوله الخلافة لأنها تعاقد بينه وبين المسلمين عقدوه عند تنصيب عثمان خليفة لهم.

إن نقض العقد والاتفاق يقود إلى الثورة وهو ماوقع ضد الخليفة الثالث عثمان بن عفان. يقول الدكتور طه حسين: (وكان الجلة من أصحاب النبي المهاجرين والأنصار قد وقفت مواقف ثلاثة مختلفة من هذه الفتنة: فإما كثرتهم فكانت ترى وتنكر وتهم بالإصلاح فلا تجد إليه سبيلا فتسكت عن عجز وقصور لا عن تهاون وتقصير. وإما فريق منهم فقد شبهت عليهم الأمور فآثروا العافية والتزموا الحيدة واعتزلوا الفتنة، وكانت قد وقعت إليهم أحاديث عن النبي تخوف من الفتنة وتأمر باجتنابها، فلزم بعضهم البيوت، وترك بعضهم المدينة مجانباً للناس فاراً بدينه إلى الله. وفريق ثالث لم يذعنوا للعجز ولم يؤثروا الحيدة والاعتزال وإنما سعوا بين عثمان وخصومه، بعضهم ينصح للخليفة ويحاول الإصلاح بينه وبين الثائرين، وبعضهم ينقم من الخليفة فيحرض عليه ويغري به أو يقف موقفاً أقل ما يوصف به أنه لم يكن موقف المخذل للثائرين أو المنكر عليهم)[1].

---

(1) طه حسين: الفتنة الكبرى ـ علي وبنوه/ 2، 5 ـ 6، الطبعة: التاسعة، دار المعارف، مصر.

وإذا تركنا جانباً مناقشة كثير مما ورد في كلام المؤلف فإن ما اتفق عليه هو وجود خرق للتعهدات التي التزم بها عثمان بن عفان حين قبل أن يكون خليفة، وأن هذا الخرق للتعهدات دفع المسلمين لاتخاذ مواقف متعددة تجمع كلها الاحتجاج على سياسات عثمان سواء الذين فضلوا السلامة والتراجع عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو أولئك الذين تمادوا إلى حد قتل الخليفة واستخدام العنف للتعبير عن رفضهم لسياساته.

إن الدكتور طه حسين يكشف دون لبس عن وجود موقف رافض ومندد، فالذين اعتزلوا الاحتجاجات ضد عثمان يعبرون عن موقف رافض لنقضه تعهدات الخليفة تجاه المسلمين، والذين نصحوا يدركون حجم السلبيات التي رافقت خلافة عثمان وتدخل أقاربه الأمويين بأمور الخلافة لصالحهم ضد مصالح المسلمين.

وإذا رأينا الأمد يطول ببعض الحكام، وببعض عهودهم، وأيام ملكهم ـ كما هو حال الأمويين والعباسيين ـ فإنّ ذلك يعود لأسباب منها سياسة التظليل والتجهيل والتنكيل التي يمارسها الحكام الجائرون. ومنها الغيبوبة التي تعاني منها الأمة نتيجة فقدان التوازن، والفهم السليم، ومنها بطء استجابة الأمة لنداء الحقّ والكرامة، وغير ذلك من الأسباب. لكن الأمة سرعان ما تنتفض ـ كما يحدّثنا التاريخ ـ فتستعيد توازنها ووعيها، وتنقلب على حكامها، وهذا ما حدث من ثورات، وانتفاضات، بدءً بثورة الإمام أبي

الأحرار الحسين عليه السلام المضيئة والمحفّزة، ثم ثورة التوابين[1]،

---

(1) ثورة التوابين: أوّل انتفاضة مهمّة بعد مقتل الإمام الحسين وأهل بيته عليهم السلام في كربلاء، فقد أخذ الشيعة يجتمعون بسرّية تامّة، ويعقدون مناقشات أشبَهَ ما تكون بالنقد الذاتي، وذلك لمحاسبة أنفسهم على التقصير الذي أظهروه إزاء الحسين عليه السلام. فَتزعَّم التحرّك الشيعي حينئذٍ خمسة من كبار الزعماء الكوفيين المتقدّمين في السن، الذين ارتبطوا تاريخياً بالحركة الشيعية، وهم: 1. سليمان بن صُرد الخزاعي: صحابي جليل كان اسمه يسار، وسمّاه رسول الله صلى الله عليه وآله سليمان، وهو من أصحاب الإمام علي عليه السلام، شارك معه في حروبه. 2. المُسَيَّب بن نجبه الفزاري. 3. عبد الله بن سعد بن نفيل الأزدي. 4. عبد الله بن وال التميمي. 5. رفاعة بن شدّاد البجلي. وكلّهم من صحابة الإمام علي عليه السلام ومن المؤيّدين له. فبدأوا يمارسون نشاطهم في الخفاء، ويبشّرون بدعوتهم الانتقامية في أوساط الشيعة، بعيداً عن مراقبة السلطة وجواسيسها المنتشرين في كلّ مكان. وشكّلوا منظمة سرّية نواتها نحو مِائة معارض، ولم تلبث حتّى تحوَّلت إلى معارضة شيعية كبرى تحمل اسم (التوابين). وقد صارت هذه التسمية هي الغالبة على حركة سليمان ورفاقه، منبثقة من الآية الكريمة التي أصبحت شعارهم: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة: الآية 54. وكان الاجتماع الأوّل الذي ضمَّ هؤلاء قد عُقد في منزل سليمان بن صُرد، وكان أوّل المتكلمين في الاجتماع المُسيَّب بن نجبه، وبعد أن أنهى كلامه بتشديده على توحيد الصفوف، تَكلَّم بعدئذٍ زعيم آخر هو رفاعة بن شدّاد. فأثنى على ما جاء في خُطبةِ المسيَّب، وأوصى باتّخاذ سليمان بن صُرد زعيماً للحركة. أهداف الحركة: 1. إزاحة الأمويين من السلطة في الكوفة وتحويلها إلى قاعدة للحكم الشيعي الذي ينبغي أن يسود في مختلف أقاليم الدولة. 2. أخذ القصاص من المسؤولين، ومن قتلة الإمام الحسين عليه السلام، سواء الأمويين أم المتواطئين معهم. 3. تجسيد فكرة الاستشهاد، وذلك بالتنازل عن الأملاك واعتزال النساء. 4. الإلحاح في طلب التوبة عن طريق التضحية بالنفس. وانتهى الاجتماع بهذه المقرّرات الحاسمة، واختيار سليمان بن صُرد زعيماً لهم، وذلك لسبقه في الإسلام وصحبة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وأوثقهم علاقة بالإمام علي وأبنائه عليهم السلام، وأرفعهم شأناً في مكانته القبلية.

زيارة قبر الحسين عليه السلام: جمع الصحابي الجليل سليمان بن صرد الخزاعي ـ الذي سمّي أمير التوابين ـ، أنصاره في منطقة النخيلة في ربيع الثاني =

وحركة المختار الثقفي[1]، وثورة زيد بن علي بن

= عام 65 هـ، ثمّ سار بهم إلى قبر الإمام الحسين عليه السلام، وكان عددهم يقارب أربعة آلاف رجلاً، فما أن وصلوا إلى القبر الشريف، حتّى صاحوا صيحة واحدة، وازدحموا حول القبر أكثر من ازدحام الحُجّاج على الحجر الأسود عند لثمه، فما رؤي أكثر باكياً من ذلك اليوم، فترحموا عليه، وتابوا عنده من خذلانه، وترك القتال، وتجديد العهد معه.

معركة عين الوردة: تحرّك القائد سليمان بن صرد ـ بعد زيارة قبر الإمام الحسين عليه السلام، وتجديد العهد معه ـ مع جنده قاصدين الشام، فوصلوا إلى الأنبار، ومنها إلى القيارة وهيت، ثُمَّ إلى قرقيسيا ـ وهي بلدة على مصب نهر الخابور في الفرات ـ وبعدها منطقة عين الوردة.

وفي الثاني والعشرين من جمادى الأول 65 هـ، دارت في منطقة عين الوردة رحى الحرب بينهم وبين جند الشام، وأبلى التوّابون بلاءً حسناً، فكان لهم النصر أوّل الأمر، غير أن ابن زياد سرعان ما أمدّ جيش الشام باثني عشر ألفاً، بقيادة الحصين بن نمير، ثمّ بثمانية آلاف، بقيادة بن ذي الكلاع، فأحاطوا بالتوّابين من كلّ جانب، فلمّا رأى سليمان ما يلقى أصحابه من شدّة، ترجّل عن فرسه ـ وهو يومئذ في الثالثة والتسعين من عمره ـ وكسر جفن سيفه، وصاح بأصحابه: يا عباد الله، من أراد البكور إلى ربّه، والتوبة من ذنبه، والوفاء بعهده فليأت إليّ. فاستجاب له الكثيرون، وحذوا حذوه، وكسروا جفون سيوفهم، وقتلوا من أهل الشام مقتلة عظيمة حتّى أُصيب أميرهم سليمان بسهم، فوثب ووقع، وهو يقول: فزت وربّ الكعبة، وحمل الراية بعده المسيّب بن نجبه، فقاتل بها حتّى استشهد. وانتهت المعركة إلى جانب أهل الشام، بعد أن ترك التوّابون أمثلة رائعة للبطولة والفداء، التي استمدت روحها من مواقف الإمام الحسين وأهل بيته وأصحابه عليهم السلام، والتي لها صداها في النفوس، وأثرها القوي في التاريخ الإنساني كلّه.

(1) المختار الثقفي: المختار بن أبي عبيد مسعود الثقفي، يقال إن مسعود جده هو عظيم القريتين، أبوه أبو عبيد فهو شهيد موقعة الجسر سنة 13 هجري / 634 م، إذ مات أبيه في تلك المعركة التي دارت ما بين المسلمون والفرس على شاطئ الفرات. أمه دومة وقد ذهبت مع جيوش المسلمين إلى العراق، وقد شهدت مقتل زوجها عبيد بن مسعود وابنها جبر. ينسب إلى قبيلة ثقيف، تلك القبيلة العربية الكبيرة التي سادت في الطائف في العصر الجاهلي، وكانت منزلتها في الطائف مثل منزلة قريش في مكة. ثم برزت هذه القبيلة =

. . . .

= في العصر الإسلامي، فقد أخلصت دائما للإسلام، وقد كان من أبناء القبيلة المغيرة بن شعبة والي العراق، والحجاج الثقفي سيف بني مروان وحاكم العراق، والقاسم الثقفي فاتح الهند وغيره. يحيط الغموض بطفولة المختار، حيث أهمل المؤرخون دراسة المختار مطلع حياته، حيث تم الاهتمام به عندما ظهر على الساحة السياسية. ولد المختار الثقفي في السنة الأولى من ألهجره، وقتل في سنة 67 هجري وكان حينئذ في السابعة والستين من عمره. وقد ولد في الطائف وتربى بين أحضان والديه عبيد ودومة، وكان عمره عندما استشهد أباه وأخاه جبر ثلاثة عشرة سنة، وكان مصاحباً لوالديه وأخيه. كان خروج المختار مع أبيه إلى بلاد العراق لقتال الفرس أول عهد المختار بهذه البلاد، وقد استمر هذا الاتصال طوال عهد الخلفاء الراشدين وزاد قوة في عصر الدولة الأموية واستمر المختار يكافح حتى أصبح الرجل الأول في العراق. عاش المختار في كنف عمه سعد بن مسعود الذي كان والي في مدينة المدائن بفارس. وحدث أن بايع أهل العراق للحسن بن علي بينما بايع أهل الشام لمعاوية بن أبي سفيان، وقد بدأ الصراع بينهما. وقد كان المختار ميالاً إلى معاوية بن أبي سفيان. وبالتالي كان بنظر الشيعة بأن المختار (عثمانياً) أي ميالاً لأنصار عثمان بن عفان. ربما كان المختار (عثمانياً)، لكنّ ذلك كان قبل قيام الدولة الأموية حتى إذا بدأ العصر الأموي، وشهد المختار سياسة الولاة الأمويين بالعراق، وشهد معاوية وقد جعل دولته دنيوية تشابه دولة كسرى، وجعل للخلافة وراثية. ربما كانت هذه الأمور وغيرها قد جعلت المختار يتحول من الولاء العثماني إلي الولاء العلوي أو الشيعي. اعتقل المختار الثقفي في عهد عبيد الله بن زياد حاكم العراق في زمن يزيد بن معاوية. واعتقل في العراق على يد ولاة عبد الله بن الزبير. وقد تم إطلاق سراحه في المرتين من خلال زوج أخته عبد الله بن عمر بن الخطاب. تزوج المختار من زوجتين أحداهما عمره ابنة النعمان الأنصاري والي الكوفة بعهد يزيد. والزوجة الثانية وهي أم ثابت بنت سمرة الغزاري نائب زياد بن أبيه في البصرة بعهد معاوية. امتاز المختار الثقفي بالدهاء والذكاء والعقل المدبر والشخصية القوية والحنكة السياسية والقيادة الحربية العظيمة. كان عالي الهمة وشريفا في نفسه . كما كان عالماً في علم النفس وعادلا، فوضع أسس حكومة تعدل بين الناس وتساوي بين الجميع وكان متسامحاً يعفو عن أعدائه، ويطلق الأسرى بعد انتصاره في =

. . . .

= المعركـة، مخلصاً لأصدقائه. لما علم المختار بموت يزيد وإضراب الأمر في العراق، نقم من ابـن الزبير لأنـه لـم يستعمله، فخرج إلى الحجاز قاصداً الكوفة، وقد عمل على ضم الشيعة لجانبه. ولكنه لم يستطع فأخذ يثبط الشيعة عنه بحجة أن سليمان غير مؤهل للحرب والقتال فدخل ألفان من الشيعة في طاعته وبايعوه لابن الحنفية. لكن عامل ابن الزبير على الكوفة استغل خـروج التوابين منها إلى عين الوردة مع سليمان فقبض وسجن المختار. وقد قام عبد الله بن عمر صهر المختار بإخراجه من السجن على أن يتعهد بعدم الخروج وإلا فعليه ألف بدنه ينحرها لدى رتاج الكعبة. خرج المختار من سجنه ليجد آلاف الشيعة في انتظاره فقد قتل سليمان بن صرد في معركة عين الورده، وعادت فلول التوابين تبحث عن زعيم جديد ووجدت هذا الزعيم في شخص المختار، فوقف المختار مخاطبا الشيعة وهو يترحم على سـليمان بـن صـرد واخبرهم أن روح سليمان مع أرواح الأنبياء والصالحين والشـهداء. وطلـب منهـم الاسـتعداد للقتال. ورفـع شـعار (بـالثارات الحسين.) استفحلت ثورة المختار، حيث انضم إلى جيشه عشرون ألفا من الموالي. وانضم إليه بعض زعماء الكوفة البارزين مثل إبراهيم بـن الأشـتر النخعي. كما انضم إليه عرب مسيحيون عرفوا بالعباد، وكان يحارب الأمويين بشجاعة العرب وعداوة العجم، وقام بتعين العرب على الولايات. وقد خلص ابن الحنفية من سجن ابن الزبير عندما سجنه بمكة لأنه رفض أن يبايعه ما لم تجتمع عليه الأمة. وتتبع قتلة الحسين فقتل من قبض عليه منهم وعلى رأسهم عمر بن سعد ابن أبي وقاص قائد الجيش الذي تولى قتل الحسين. كانت سياسة المختار تجاه أهل الكوفة المحاسـنة وإكـرام الإشـراف والعناية بالمستضعفين. وقد كون المختار جيشا نظامياً، وكان سلاح الجيش من الخشب. بعد أن احكم سيطرته على الكوفة بلغه أن جيش عبيد الله ابن زياد هزم التوابين واخضع الجزيرة الفراتية للأمويين وتتقدم بناء على أوامر عبد الملك للاستيلاء على العراق، فوجه المختار له جيشا بقياده إبراهيم بن الأشتر لقتاله، فالتقى الطرفان على شاطئ نهر خازر (قرب منطقه الموصل) سنة 67 هجري. وانتهت المعركة بهزيمـة الجيش الشامي ومقتل عبيد الله بن زياد(19)، والحصين بن نمير السكوني وهو قائـد الجيش الذي قد حاصر مكة سنة64 هجري مدته أربعون يوما وكانت المقاومة عنيفة من قبل الخوارج الذين والوا ابن الزبير للدفاع عن مكة. وفي هذه الأوقات ثار عليه زعماء الكوفة =

الحسين ﷺ[1]، وانتهاءً بالحركة التصحيحية التي أسقطت حكم بني أمية.

= كمحمد بن الأشعث الكندي احد زعماء أهل الكوفة، ولذلك لان المختار أشرك الموالي معهم في العطاء ووصلتهم إشاعات عن هزيمة الجيش المختاري الذي خرج لقتال عبيد الله فقضى المختار على ثورتهم. وبالتالي لجأت المعارضه الثائرة إلى مصعب بن الزبير والي البصره وطلبو منه أن يخلصهم من المختار. خرج مصعب ابن الزبير وهو اخو عبد الله ابن الزبير على راس جيش بصري إلى الكوفة. وعلم المختار بذلك فجهز لذلك. وقد التقى الفريقان في موقعه المذار قرب الكوفة. وكان من نتائجها هزيمة المختار وصحبه، وقد انسحبوا إلى الكوفة. ولكن مصعب لاحقهم حتى قضى عليهم بعد أن حاصرهم ومنع عنهم المياه والتموين. ودانت العراق بعدها لابن الزبير.

(1) زيد بن علي: ثورة زيد بن علي بن الحسين سنة 121 هـ:بعد القضاء علي ثورة المختار الثقفي في الكوفة سنة 67 هـ، مضت فترة طويلة تزيد علي نصف قرن، لم يقم الشيعة فيها ثورات علي الدولة الأموية، ولعل السبب في ذلك الهزائم المتلاحقة والخسائر التي منوا بها من ناحية، ثم افتقارهم الى زعامة قوية يلتفون حولها من ناحية ثانية، كما أن العراق التي هي مواطن حركاتهم قد شهدت حكم ولاة أقوياء عرفوا بالحزم والقسوة مع الخارجين على الدولة مثل الحجاج بن يوسف، كل ذلك جعلهم يستكينون ولكن الى حين، فجمرة الثورة والتمرد علي الحكم الأموي لم تخب في أنفسهم قط، فلما وجدوا الفرصة لم يترددوا في اغتنامها، غير أن عيبهم الذي عرفوا به، وهو الحماس الزائد في أول الأمر ثم النكوص والتخاذل بل تخفيق الهدف لم يزايلهم قط وكان هذا حلهم مع قائد الثورة الجديد التي هبت في وجه هشام بن عبد الملك سنة 121 هـ وهو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب كان زيد من كبار أل البيت وعلمائهم، وكان يحدث نفسه بالخفة ويرى أنه أهل لها وكان هشام بن عبد الملك يخشاه لفضله وعلمه وفصاحته ومكانته بين الناس وفي لقاء بينهما قال له هشام: (يا زيد لقد بلغني أنك تذكر الخلافة وتتمناها، ولست هناك وأنت ابن أمة)، فغضب زيد ورد على هشام رداً غليظاً وقال له في كلام كثير: لا يضيرني أن أكون ابن أمة وجدي رسول الله ﷺ فاستاء هشام من رده وقال له: (اخرج، قال: أخرج ولا تراني إلا حيث تكره). خرج زيد من عند هشام مغضباً متوعداً، ثم =

هنا يتجلى موقف الأمة من حاكميها الجائرين، ودورها

= أتى الكوفة، فجعل الشيعة يختلفون إليه ويحثونه على الثورة ويقولون له: (إنا لنرجو أن تكون المنصور، وأن يكون هذا الزمان الذي يهلك فيه بنو أمية). كان من الطبيعي أن يكون زيد محل رصد هشام بعد تلك المقابلة المثيرة، وأن يكون وجوده في الكوفة بخاصة مصدر قلق عليه، فأوعز إلى عامله على العراق، يوسف بن عمر الثقفي بطرده منها فما زال به يوسف حتى أخرجه ولكن الشيعة ساروا خلفه وقالوا له: (أين تذهب عنا ومعك مائة ألف رجل من أهل الكوفة يضربون دونك بأسيافهم غداً) نفس النغمة القديمة التي طالما خدع بها أهل العراق آل البيت وعلى الرغم من أن زيداً أبدى شكوكه فيهم حتى بعد أن أعطوه عهودهم ومواثيقهم وقال لهم: (إني أخاف أن تخذلوني وتسلموني كفعلكم بأبي وجدي) وأن أحد أبناء عمومته قال له: (يا ابن عم إن هؤلاء يغرونك من نفسك، أليس قد خذلوا من كان أعز عليهم منك، جدك علي بن أبي طالب حتى قتل! والحسن من بعده بايعوه ثم وثبوا عليه فانتزعوا رداءه من عنقه، وانتهبوا فسطاطه وجرحوه! أوليس قد أخرجوا جدك الحسين، وحلفوا له بأوكد الإيمان ثم خذلوه وأسلموا ثم لم يرضوا بذلك حتى قتلوه فلا تفعل ولا ترجع معهم إني لخائف إن رجعت معهم ألا يكون أحد أشد عليك منهم) على الرغم من كل ذلك: إلا أن زيداً رحمه الله انخدع بأهل الكوفة وعاد معهم فأوردوه حتفه كما فعلوا بجده الحسين من قبل. تقاطر أهل الكوفة على زيد بعد عودته وأخذوا يبايعونه وكانت بيعته التي دعا إليها: (إنا ندعوكم الى كتاب الله وسنه نبيه ﷺ وجهاد الظالمين والدفع عن المستضعفين وإعطاء المحرومين وقسم هذا الفئ في أهله بالسواء، ورد الظالمين وإقفال المجمر ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا. انتشر أمر زيد ووصل خبر دعوته الناس الى البيعة الى البصرة وواسط والموصل والمدئن وخراسان والري وبلغت أخباره يوسف بن عمر الثقفي وكان بالحيرة فأدرك خطورتها، وكان زيد قد واعد أصحابه على الخروج ليلة الأربعاء أول ليلة من صفر سنة 22 هـ فقرر يوسف أن يحول دون ذلك، فأمر الحكم بن الصلت نائبه على الكوفة أن يدعوا الناس لاجتماع في المسجد الأعظم وهدد كل من يتخلف منهم وكان ذلك قبل موعد خروج زيد بيوم واحد، فهرع أهل الكوفة الى المسجد فحصرهم يوسف بن عمر فيه، وأصبح زيد فلم يجد معه من خمسة عشر ألفا بايعوه سوى مائتين وثمانية عشر رجلا فلما رأي خذلان الناس إياه قال لأحد أنصاره نصر بن خزيمة: (أتخاف =

في إسقاطهم لتعديل الميزان الإنساني بين الحاكم والمحكومين.

وهكذا حال الأمة مع حكّامها في كل زمان ومكان، فالثورة الفرنسية قامت ضد الحكم المطلق عام (1789م)، والثورة الروسية قامت ضدّ القياصرة عام (1917م)، والثورة الإسلامية في إيران قامت ضد حكم الشاه المطلق والفاسد عام (1979م). وهكذا ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن، فهي ثورات ضد حكام خالفوا شروط بنود العقد الاجتماعي.

ولا ننسى ما حدث في العراق، فقد تسلّط عليه قوم جفاة قساة ظالمون جائرون، لم يلد التاريخ مثلهم ظلماً وقسوة وانتهاكاً لكل قيم السماء والأرض، وابتعاداً عن أخلاقيات الإنسانية النبيلة، فعاثوا في الأرض فساداً، واستباحوا الدماء والأعراض والأموال واستأثروا بكل شيء دون الأمة، فسلّط الله عليهم من لا يرحمهم، فهم الذين

= أن يكونوا قد جعلوها حسينية) يشير الى حادثة جده الحسين وهم حقاً قد فعلوها حسينية وتركوه يواجه قوات يوسف بن عمر الثقفي في هذا العدد القليل كما ترد أسلافهم جده الحسين يواجه قوات عبيد الله ابن زياد من قبل ومن العجب أن تتشابه الحادثتان في أمور كثيرة، فيوسف بن عمر لم يكن أقل قسوة من عبيد الله بن زياد، واجه زيد وأصحابه القلائل، جيوش يوسف بن عمر، وظل يقاتل حتى أصابه سهم في رأسه فتوفي متأثراً به بعد أيام. ولم يكتف يوسف بن عمر بمقتله بل أمر بإخراج جثته من القبر الذي دفن فيه سراً وأمر بقطع راسه وصلب جسده في كناسة الكوفة. وهكذا لقي زيد بن هذا المصير المؤلم.

ينطبق عليهم قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾[1].

فاستعادت الأمة بذلك حرّيتها، وكرامتها، ووجودها، وهي سائرة في طريق لاحب لا عوج فيه لاسترداد ما ضاع من دينها ودنياها وإلى الله عاقبة الأمور.

(1) سورة الغاشية: الآيات 11 ـ 13.

البحث الثالث

مراقبة الحاكم ومحاسبته

لقد حثّ الإسلام والمسلمون على الالتزام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعمل بها، والشعور بالمسؤولية الشرعية في أدائها، مما يعني ـ فيما يعنيه ـ مراقبة حركة المجتمع من القمة حتى القاعدة، ورصد كل خلل يصيب البناء الاجتماعي الإسلامي.

إن الاهتمام بشؤون المسلمين واجب شرعي، على المسلم أداؤه، والالتزام به: (من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم)[1].

والامتناع عن هذه الفريضة، أو التقصير في أدائها، والتراخي في ذلك له نتائج وخيمة على المستوى الفردي والاجتماعي، وعلى حاضر الأمة ومستقبلها، فإن تداعيات ذلك يعني التحلّل من أداء الواجب الشرعي، وما يستتبعه من انعكاسات فكريّة، وأخلاقية، والتحلّل من المسؤولية

---

(1) محمد الريشهري: ميزان الحكمة/ 2، 1344.

الاجتماعية، وما ينتج عنه من تخلخل في البناء الاجتماعي، وبالتالي انهياره.

وهذا ما يمتّد أثره في قيام أبناء الأمة في مراقبة الحاكم، وأدائه. فإن قصّروا في ذلك، وتراخوا فيه، فعليهم أن يترقبوا طغيان الحاكم، وظلمه، وانحرافه عن مبادئ الأمة، وخرق قوانينها التي ارتضتها لنفسها، وهظم حقوقها، وإضاعة حاضرها، والمراهنة الخاسرة على مستقبلها.

كلّ ذلك ناجم عن تخلي الأمة عن الالتزام بواجبها الشرعي في أداء فريضتها المقدّسة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قال الإمام علي عليه السلام: (... لا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيولى عليكم شراركم، ثم تدعون فلا يستجاب لكم)[1].

والنهي عن المنكر واجب شرعي على المرء أن يؤديه بدرجات متفاوته تبعاً لظروفه، وإمكانات تأثيره، وردود الفعل التي يُحدِثُه نهيه: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)[2].

(إن حالة الانفصال بين الأمة والدولة ـ الحاكم ـ هي نتيجة عدم قيام الأمة بما فرضه الله سبحانه وتعالى من

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبدة/ 3، 77.
(2) محمد الريشهري: ميزان الحكمة/ 3، 195.

محاسبة الحكام وعدم شعورها بأنها هي مصدر السلطان، فلو كانت هذه الأمة تشعر بأنها هي مصدر السلطان وتقوم بمحاسبة الحكّام، لما تولاها خائن وعدو لها، ولما كانت العلاقة بينها وبين الحكام علاقة انفصال، ولما كانت في هذا الضعف وفي هذا التفكك والتأخر.. . لذلك كان لابد للأمة حتى تكون كياناً واحداً هي والحكام أن تقوم بواجب المحاسبة، وأن تقول كلمة الحق في وجوههم، وأن تعمل بقوة وبجد للتغيير على الحكام أو تغييرهم)[1].

في عهده إلى مالك الاشتر يؤكد الإمام علي عليه السلام على هذه القضية التي يعتبرها المبدأ الذي يحمي الحاكم من الوقوع في المنكر ويشدّ أزره في ممارسة سلطته ممارسة شرعية مقبولة من المحكومين (أمره بتقوى الله، وايثار طاعته، واتباع ما أمر به كتابه: من فرائضه وسننه التي لايسعد أحد إلا باتباعها ولايشقى إلا مع جحودها واضاعتها)[2].

إن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقتصر على الرعية وإنما يشمل الحاكم نفسه الذي يجب أن يلتزم في ممارسته الحكم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيطبق العدالة والمساواة ويحمي حقوق الرعية ويصون حرماتها ويدافع عن أمنها وسلامتها.

---

(1) موسى عبد الشكور: العلاقة بين الحاكم والمحكوم: كيف يجب أن تكون؟/ مقال منشور على الموقع الألكتروني.

(2) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبدة/ 3، 83.

إن الحاكم غير الصالح لا يمكن أن يصلح رعيته ويصون حقوقها ويحمي حياتها ولذلك فإن تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب متبادل بين الحاكم والمحكومين فاذا أخلّ طرف بهذا الأمر كان واجب الطرف الآخر دفع ذلك الطرف إلى الالتزام به.

وقد تخلى الكثير من المسلمين عن أداء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تهرباً من تداعيات هذا العمل، أو إيثاراً للسلامة، أو طلباً لمغانم الدنيا، فنراه يكيّف مفهوم هذه الفريضة بما يتناسب مع مصالحه الدنيوية، ويزّيف حقائق الدين بما ينسجم مع مطامحه الشخصية ويكون أثر ذلك فادحاً، إذا كان هذا الشخص يتبوأ مركزاً فكرياً، مؤثراً، أو يتربع على كرسي الإفتاء، أو ممن يمنح لنفسه الحقّ في تقرير الحلال والحرام، فيكون عندئذٍ أداة بيد الحاكم الظالم، أو المستعمر الغاشم، أو طبقة اجتماعية متنفّذة اتخذت الدين آلة للدنيا. فيكون هذا الشخص من فئة (وعّاظ السلاطين) يعمّي الأمور على الأمة، ويظلّلها عن دينها، وحقها في الحياة، ويكون بهذا قد قلب الالتزام من الأمر بالمعروف إلى النهي عنه وتشجيع المنكر الذي يدفع الحكام إلى التسلّط والاستبداد ومصادرة حقوق المسلمين.

فعلى الأمة أن تنتبه إلى دينها، وتعي مصائرها، وتأخذ زمام أمورها بيدها، وتمارس دورها في أداء فريضتها المقدّسة التي تحفظ لها دينها ومصالحها، وإرادتها، وتبني حاضرها، وتضمن مستقبلها.

إن مراقبة الحاكم في أدائه، ورصد سلوكه، ومدى مطابقته للشريعة الإسلامية وتعاليمها، وحكمه بالعدل، وتعامله مع رعيته، بالمساواة، وحرصه على مصالح الأمة، وإيثارها على نفسه، يقع في دائرة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء قام به فرد أو جماعة. وهو واجب شرعي يدخل مرةً تحت مسمى الواجب الكفائي ـ يكفي بالقيام به واحد أو أكثر يحقق الغرض ـ أو الواجب العيني ـ وهو الواجب على كل عين (فرد) لكي يحقق الغرض منه ـ ولكنه واجب على كل حال (ألا! إن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)[1]، (سيد الشهداء حمزة.. ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله)[2].

وقد أكد الامام علي عليه السلام في كتاب له إلى عامله على آذربيجان، الأشعث بن قيس على أن الحكم أمانة وليس امتيازاً فردياً (وإن عملك ليس لك بطعمة ولكنه في عنقك أمانة، وأنت مسترعى لمن فوقك)[3].

وهذا يدفع الحاكم الى الالتزام بالمعروف لأن المعروف مصلحة عامة تمنع الفساد وتصون الحقوق العامة والفردية.

إن العقد الاجتماعي يعني أيضاً تحقيق مقاصد الأمة

---

(1) محمد الريشهري: ميزان الحكمة/ 1، 656.
(2) محمد الريشهري: ميزان الحكمة/ 3، 1944.
(3) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام محمد عبدة/ 3، 6.

من خلال الحكم الصالح الذي يهتم بشؤون المجتمع وأفراده ويمنع الاحتراب فيما بينهم ويقيم القضاء لفض منازعاتهم التي تنشأ من العلاقات اليومية المشتركة للجماعة البشرية. ولذلك.. فالدولة هي من ينفذ العقد الاجتماعي ويحقق إرادة المجتمع بأن يعيش في سلم وأمن واستقرار تحفظ فيه الحقوق وتصان الكرامات وتوفر فيه المستلزمات الأساسية للعيش النافع.

وقد حرص بعض الأحرار من المسلمين على أداء هذه الفريضة المقدّسة، وتحمّل كل النتائج المترتبة على أدائها، حتى لو كلّفه ذلك ماله، ومركزه الاجتماعي، وحياته، غير مبالٍ بكل ذلك، ما دام يشعر بأنه أدى واجباً لله تعالى، وقضى فرضاً للإسلام، وللمسلمين، يحفظ فيه حقوقاً لله عزّ وجل وللأمة.

وهذا أعلى درجات الإيمان وأسمى صور الشعور بالمسؤولية الاجتماعية. وبهذا السلوك المتسامي سجل هؤلاء أسماءهم في سفر الخالدين، فحازوا رضا الله، وراحة الضمير، وطيب الذكر، واستشراف الثواب الذي يدخلهم الجنة، اذ يروي التاريخ لنا شواهد كثيرة لرجال ونساء وقفوا أمام السلاطين، فقالوا كلمتهم كهذا الذي قال للخليفة عمر بن الخطاب: (لو اخطأت لقوّمناك بسيوفنا).

أو تلك المرأة التي خاطبت الخليفة عمر بن الخطاب حين أراد أن يحدّد ويقيّد مهور النساء فقالت: (ليس ذلك لك ولا لغيرك يا بن الخطاب). أو اعتراض أبي ذر على

معاوية، وتحريض أهل الشام زمن ولايته عليهم، واتخاذه مظاهر القياصرة والأكاسرة. والاستعلاء على عامة المسلمين، والاستئثار بحقوقهم دونهم[1]. واعتراض المسلمين على عثمان حين آثر نفسه وقومه على المسلمين، ورفعهم عليهم[2].

إن حق الأمة في محاسبة حكامها حق مشروع وفرته الأديان السماوية لأن الحكم لا يعني التسلط والاستعباد، وإنما يعني ادارة شؤون الأفراد وتمييز الحدود الفاصلة للحق الفردي عن طريق قضاء عادل، ولذلك كانت العدالة هدفاً أساسياً من أهداف الأنبياء.

وقد ركز الإمام علي عليه السلام في عهده على محتوى العدالة قائلاً: (ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحه الخصوم ولا يتمادى في الزلة ولا يحصر من الفئ إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون اقصاه، وأوفقهم في الشبهات وأخذهم بالحجج وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم وأصبرهم على تكشف الأمور وأصرحهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدهيه اطراء ولا يستميله اغراء وأولئك قليل)[3].

---

(1) مركز المصطفى صلى الله عليه وآله: أبو ذر الغفاري...

(2) يلاحظ لذلك كتب التاريخ والسير: كالطبري، والكامل في التاريخ، ومروج الذهب...

(3) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام محمد عبدة/ 3، 94.

ورغم أن الإمام عليه السلام يعرف أن من يلتزم شروط القضاء لتحقيق العدالة والوصول إلى الحق نفر قليل إلّا أنه يلزم الحاكم أن يتعهد لتنفيذ القضاء أفضل الناس وأصبرهم وأكثرهم قدرة على تحمل مشاق الوصل إلى العدالة وعدم ظلم الناس. وهذه الشروط هي التي تجعل الحاكم عادلاً ومقبولاً من الرأي العام لأن العدالة تصون حقوق الناس وتحافظ على المساواة المطلوبة أمام القانون.

ويذهب الإمام عليه السلام أبعد من ذلك حين يقرر عدداً من الضمانات الأساسية لنزاهة القضاء فيوصي واليه إلى مصر: (ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له في البذل ما يزيل علته وتقل معه حاجته إلى الناس)[1]. وهذه الضمانة هي منع الرشوة وعدم حاجة من يحكم إلى ممارستها عن طريق المراقبة وتمكين القاضي من العيش الكريم دون أن يحتاج إلى رشوة أو هدية تخل بعدالته.

وحين يجد الشخص أن القاضي غير محتاج إلى رشوة وأنه مراقب ممن هو أعلى منه عن طريق مراجعة خاصته وقراراته فإنه يشعر أن العدالة متحققة وأن التاثير على القضاء أمر صعب جداً سواء عن طريق النفوذ الشخصي أو القبلي أو السياسي.

كل ذلك يؤيّد ما ذهبنا إليه من وجوب قيام المسلم بتقويم الحاكم، والحكم عليه سلباً، أو إيجاباً: بلسانه، أو

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام محمد عبدة/ 3، 94.

بيده، أو بقلبه. يؤدّي هذا الواجب وجهاً مع الحاكم لوجه، وفي وقته وفي الحياة الدنيا. وهذا جزء أساسي من قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما أن ثورة الحسين عليه السلام نموذج حي لذلك (والله ما خرجت أشراً ولا بطراً ولكني خرجت لطلب الاصلاح في أمة جدي.ألم تنظروا إلى المعروف لا يُعمل به وإلى المنكر لا يتناهى عنه). وهذا مرتبط أيضاً بسلوك السلطة السياسية وليس بسلوك الأفراد فقط. فالسلطة المتجبرة لا تأمر بالمعروف وإنما تمارس المنكر وما فيه من مصادرة لحقوق المسلمين واعتداء على حرماتهم واملاكهم واعتبارهم الإنساني الذي أقره الله باعتبار أن بني آدم يستحقون التكريم ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾[1]، وأحد مظاهر التكريم هو شعور الإنسان بأنه حر وأنه سيد نفسه ولذلك قال الإمام الحسين عليه السلام في أشدّ المواقف حرجاً وخطراً وتقرير مصير (والله لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل، ولا أقرر لكم إقرار العبيد. والله لا أرى الموت إلّا سعادة والحياة مع الظالمين إلّا برماً).

لقد وضع الإمام الحسين عليه السلام قضية الحرية في سياق الأمر بالمعروف لأن الحرية هبة من الله وقد صانها باعتباره المانح لهذه الحرية وأن العبودية لا تصح للبشر من البشر وإنما العبودية لله وحده.

---

(1) سورة الإسراء: الآية 70.

وتأتي ثورة زيد بن علي بن الحسين عليه السلام شاهداً آخر.

وهذه الأمثلة من التاريخ وهي شاهد على الصراع بين حق المحكوم وبين واجب الحاكم.

أمّا في عصرنا الحاضر، فهناك أمثلة حيّة كثيرة تغطي الأرض الإسلامية من شرقها إلى غربها، منها: وقفة الشعب الإيراني عام (1979م) في وجه الإنحراف عن الدين، والتحلّل من أحكامه، وركوب موكب الطغيان، والاستعلاء في الأرض من قبل حاكمه أنذاك (محمد رضا بهلوي).

ومنها: وقفة الرجال والنساء وعلماء الدين والمفكرين والمثقفين العراقيين وقادة الحركة الإسلامية العراقية، فقد واجه الجميع من أبناء الشعب العراقي الظلم والطغيان والإنحراف.

وتلتها الانتفاضة الشعبانية عام (1991م) حيث انتفض الشعب العراقي بشيوخه وشبابه ورجاله ونسائه، وبعلمائه ومفكريه وواجه الظلم والطغيان والاستبداد وقدموا الدماء الطاهرة الزكية ضد حكم طاغية العراق المجرّم المقبور صدام حسين أعتى من عرف التاريخ طغياناً وكفراً.

وقبل ذلك نذكر جهاد الشهيد عبد القادر الجزائري، وعمر المختار في شمال أفريقيا، فقد حرّكا الشعور بالواجب الشرعي الإسلامي في نفوس أمتهما حتى حقّقتا النصر على المستبدين الظلمة بعد جهاد طويل.

وما زالت الأمة ولودة بالمجاهدين الذين يتحركون بدافع أداء الواجب الشرعي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إلى غير ذلك من الشواهد التاريخية الفاصلة.

أما إرجاء الحكم على الحاكم وتقويمه، وتأجيل الحكم عليه إلى يوم القيامة. . . فهي فكرة ابتدعها معاوية بن أبي سفيان لكي يخدّر الناس، ويصرفهم عن مراقبة حكمه، وانحرافه عن العمل بالإسلام وأحكامه تجنباً لردود الفعل، وتزويراً لإرادة المسلمين.

وهذا ما دأب عليه الحكام الطغاة، فقد جنّدوا كل إمكاناتهم الشريرة، وتنظيماتهم المأجورة، لكي يصرفوا الأمة عن تبيان الحقيقة، والمطالبة بالحقوق، فمارسوا بذلك أخشن الوسائل، وأرذل الأساليب لصرف الناس عن حقّها ودينها.

وهذا ما يتعارض مع حق الأمة في الحكم على الحاكم، ويعطّل أداء افرادها لواجباتهم الشرعية، وهذا ما يؤدي إلى تضليل الرأي العام وتوجيهه الوجهة التي تخدم الحكام الظالمين، وتمدّ في آجالهم، وتحجب عنهم العقوبة جراء انحرافهم عن الإسلام، وظلمهم الناس، ومصادرتهم حقوقهم في الحياة، والتفكير، والاختيار الحر.

إن العدالة كانت وما تزال محركاً عظيماً من محركات الثورات والانتفاضات والاحتجاجات ولذلك فإن العقد الاجتماعي وخضوع الحاكم لشروط هذا العقد تجنب المجتمعات الثورات العنيفة وتجعل من الاسلوب السلمي للتغيير إسلوباً قانونياً مقبولاً لا يؤثر على استقرار المجتمع.

البحث الرابع

العقد الاجتماعي والرأي العام
تحقيق لإرادة الأمة

إن العقد الاجتماعي تحقيق لإرادة الأمة، به ومن خلاله تفرض شروطها على الحاكم، وتقرر سياسته، ومساره في حكم الرعيّة، وتراقب أعماله، وتصرفاته، وما يتماشى مع مصلحتها، وما يتعارض، وما يتطابق مع رؤيتها السياسية وفلسفتها الاجتماعية، وما يتعارض مع مصالحها. فإن حكمت عليه بالإيجاب، ورضيت عن ممارساته أقرّته في منصبه، وإن حكمت عليه سلباً، عزلته عن مركزه بكل وسائل العزل، بدءاً بالنصيحة، وانتهاءً بالثورة.

إن الكثير من أبناء الأمة يغفل هذه الحقيقة، ويقف موقفاً سلبياً من هذه الحقيقة المسلّم بها، فيتنازل عن حقه حينما يتصوّر أن للحاكم الحق المطلق في الحكم والتصرف بشؤون الأمة كيفما شاء من دون رقيب أو حسيب، وهو بهذا لا يتنازل عن حقه فقط، وإنما يتنازل عن حقّ الأمة

كاملة ويلغي شخصيتها، ويصادر قرارها، ويضيّع مصالحها، ويغامر بمستقبلها.

والأنكى من ذلك أن هناك تصورات باطلة اتخذت صفة القداسة تدّعي أن الحاكم تبوَّأ مركزه بقضاء إلهي فليس من حقّ أحد أن يعزله، أو يعترض عليه، لأن ذلك اعتراض على حكم الله وإرادته، وهذا عين الخطأ، ومنتهى البطلان في تحقيق الموازنة بين الحاكم والأمة، وبين إرادة الله العليا في إحقاق الحقّ وإبطال الباطل وبين خروج الحاكم عن طاعة الله وتضييع حقوق الرعية (الأمة). وهذا اللون من التفكير القاتم أشاعه وروَّجه وأعطاه صفة القداسة الشرعية حكام الظلم والجور والخارجون عن طاعة الله وحدوده بالتعامل مع الأمة. وقد شهدت أوروبا في القرون الوسطى هذا النوع من الحكم في بريطانيا وفرنسا حيث كان الملوك يوهمون الناس بأنهم يستمدون سلطتهم من الله وأن الحاكم ظل الله في أرضه ولا يجوز الاعتراض عليه أو الخروج عليه لأن الخروج على الحاكم هو خروج على إرادة الله التي فوضت الملوك حكم الرعية بالشكل المطلق الذي يوجب على المحكومين الطاعة والإقرار بحق الاستبداد.

وقد كان الملوك يحكمون بدون تفويض من الشعب وكانت القوة والغلبة هي التي تقرر من هو الملك، فالتغلب والسيف والقتل ما يقرر من يحكم ومن يقتل. وذلك قبل ظهور فكرة العقد الاجتماعي.

إن العقد الاجتماعي يهيء للأمة أن تمارس صلاحياتها

بما يتماشى مع بنوده وشروطه. وبهذا تكون شخصية الأمة هي الفاعلة، وكلمتها هي السائدة، أما الحاكم، فما عليه إلّا أن يخضع للأمة، يعمل لأجلها، ويحقّق مصلحتها، وينفّذ شروطها وفق الرؤية السياسية التي تتبناها الأمة والفلسفة الاجتماعية التي تؤمن بها، وتدعو إليها.

إن العقد الاجتماعي التي تكون الأمة أحد طرفيه، يكون عقداً شرعياً ناجزاً، للأمة فيه مركز الثقل، وشرعية القرار، وقوة التنفيذ، والنظر إلى المصلحة العامة، واستشراف المستقبل. أما الحاكم ـ وهو الطرف الثاني في العقد ـ فليس عليه إلا أن يلتزم بما عاهد عليه الأمة، وتنفيذ إرادتها ومراعاة حقوقها، فإن قصّر في ذلك ـ ومعنى ذلك أنه تحلّل من شروط العقد ـ فمن حقّ الأمة أن تفكّ ارتباطها بهذا العقد وتتحلل من بنوده، وتختار طرفاً آخر بديلاً يحقق مصالحها، وينفّذ شروطها.

إن سوء الفهم عند بعض أبناء الأمة، أو انحراف القصد عند بعض مفكريها، ومراعاة المصالح الخاصة والنوايا المبيّتة عند بعض منظرّيها، يزيّن للحاكم فهماً خاطئاً، ورؤية قاصرة، وسلوكاً منحرفاً في فهم شروط العقد، والانحراف في تنفيذه عن قصد وإصرار مما يستدعي إسقاط حق الأمة في قيادة نفسها، وتوجيه مصائرها، وانفراد الحاكم ـ وفق نظرة مصلحية ضيقة ـ في الفهم والتطبيق. فالشورى هي: اشتراك اعضاء الامة في تقرير مصيرهم واختيار من يحكمهم. وهي نوع من العقد الاجتماعي

فالشورى تفوض الحاكم عن رضا من الامة واقتناع من أفرادها وذلك يعني أن الشورى تختار وتعزل وتقرر إرادة الأمة وليس إرادة الحاكم.

إن تجربة الأمة الإسلامية طوال تاريخها المديد مخيّبة للآمال ـ إلّا في فترات قليلة ـ فقد صادر حكامها وسلاطينها إرادتها، وتعدّوا تطلعاتها، وزيّفوا اهدافها، فعادت هملاً، تسير وراء كل ناعق، وتتبع كل زاعق أضاعت مقاييسها، حين أضاعت شريعتها الحقّة، فأضاعت شخصيتها، وفقدت وعيها، وتوازنها، بل سخّرها حكامها لتحقيق أهدافهم الدنيوية، ومطامعهم الشخصية، فأصبحت وقوداً لصراعاتهم المريضة، وصارت رماداً وصارت سدى. وصار نظام الحكم باسم الاسلام استبداداً ودكتاتوريةً وتحويلَ المسلمين الى قطيع خاضع يمارس عليه العنف والقمع وتسلب حقوقه باسم الدين، والدين براء من هذا الاستبداد ومن هذا التسلط الذي يصادر حقوق الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

لقد تحول النظام السياسي في الدول التي أسمت نفسها دولاً اسلامية، إلى نظام فردي أو عائلي وراثي تنتقل فيه الأمة من عبودية حاكم أب، إلى عبودية حاكم ابن دون أن يكون لها رأي في من يحكمها وهذه سمة بارزة في الدولتين الأموية والعباسية حيث كانت الأمة معزولة عن اختيار حكامها والحكم على فسادهم أو صلاحهم.

إن المآسي التي نراها ـ اليوم ـ تحيق بالأمة، ما هي إلا نتيجة لاختلال المعادلة بين الحاكم والمحكوم في

الالتزام بشروط العقد الاجتماعي الذي أسست الشريعة السمحاء قواعده، وبيّنت أهدافه، وقرّرت بنوده.

بدأ هذا الاختلال في طرفي المعادلة في العقد الاجتماعي منذ وفاة الرسول ﷺ وذهول الأمة عن أمرها، وغفلتها عن أحكام شريعتها. وتدبير بعض من قيادتها، وتوجيههم لمصالحهم على حساب مصالحها، مما جعل مفهوم القيادة ملتبساً، والخلافة مبهماً، ومركز القرار متعارضاً، فكان ما كان حتى تبوّأ في العهدين الأموي والعباسي مركز القيادة في الأمة أراذلها، وجهّالها، وبغاتها، وفسقتها، وسُمّوا بالخلفاء ـ وما هم عن النبي بخلفاء ـ، ووصفوا بأمرة المؤمنين ـ وماهم بمؤمنين ـ، لهذا فرطوا بحقوق الأمة، وحرّفوا شريعتها بما تقتضيه مصالحهم حتى لو كانت تتعارض مع أحكام الله.

إن أحد أسباب ظهور الاستبداد باسم الدين، استخدام الدين نفسه كمبرر للحكم الاستبدادي حين أظهر الأمويون أن حكمهم هو إرادة الله وأن المال ليس مال المسلمين وإنما مال الله وبما أن الحاكم هو ظل الله في الأرض فالمال هو ملك الحاكم يعطيه لمن يشاء ويمنعه عمن يشاء على قول معاوية بن أبي سفيان الذي أجبر الناس بالسيف والقمع والزيف والتضليل على قبول خلافته وأظهر مذهب الجبر الذي أصبح آيديولوجية للاستبداد ضد العقد الاجتماعي الذي يتيح للأمة أن تكون طرفاً في الحكم والقبول والرفض.

لقد عمد هؤلاء الحكام الجائرون الظالمون المنحرفون إلى تزييف الحقائق، وخلقوا رأياً عاماً جاهلاً، لا يميّز بين حق وباطل، أو بتعبير معاوية بن أبي سفيان في وصف أتباعه أنهم: لا يفرّقون بين الناقة والبعير.

ومما زاد الأمر سوءاً أن اصطنع حكام الجور فقهاء ومحدثين ومنظرين يزينون لهم أعمالهم في نظرهم وفي أنظار الناس فأصبح لهم دعاة، وأصبح لهم أنصار يؤمنون بهم وبأساليبهم ويقاتلون دفاعاً عن انحرافهم وظلمهم، وامتدّ هذا الأمر إلى قرون تالية، فأصبح الإنحراف جزءاً من الإسلام ـ وما هو من الإسلام ـ، وأصبحت الممارسات الخاطئة للحكام وأتباعهم جزءاً من التأريخ الإسلامي ـ وما هو منه بحال ـ.

وبهذا اختلت معادلة العقد الاجتماعي لعدم التزام طرفيها بأحقية بنودها: الأمة بتنازلها عن حقها، والحاكم بمراعاة أهوائه ونزواته.

إن تغييب الرأي العام يتم بطرق متعددة كاستخدام العنف ضد الشعب وهو ما بدأ به الأمويون وجعلوه إسلوباً للحكم فتوريث يزيد بن معاوية كان بالسيف وكان استمراراً لأخذ الحكم بالقوة والغلبة وتزوير الحقائق وتضييع حقوق الناس فمن خالف أو اعترض يقتل وقد بدأ والي معاوية على البصرة والكوفة سياسة مصادرة حق المسلمين في النقد والاعتراض على الحكم وقتل الآلاف بسبب الاختلاف في

الرأي وهو اختلاف سياسي تقويمي يقوم على حق المسلمين في صيانة حقوقهم[1].

لقد نشأت معادلة جديدة باسم الاسلام هي ان الحكم كان إجباراً للمسلمين بالعنف على الاعتراف به والانصياع له ولم يكن رغبة من عامة المسلمين في الاختيار. وقد ترك لنا التاريخ السياسي والتاريخ الأدبي كثيراً من الآثار التي تشير إلى رفض المسلمين للتغلب بالسيف ويقول الشاعر عبد الرحمن بن همام السلولي ساخراً من طريقة توريث الأمويين بعد مبايعة معاوية لابنه يزيد بولاية العهد:

فـان تـأتـوا بـرمـلـة أو بـهـنـد

نـبـايـعـهـا أمـيـرة مـؤمـنـيـنـا

اذا مـامـات كـسـرى قـام كـسـرى

تـعـد ثـلاثـة مـتـنـاسـقـيـنـا

لـقـد ضـاعـت رعيـتـكـم وأنـتـم

تـصـيـدون الأرانـب غـافـلـيـنـا[2].

وهذا الشاعر يختصر العلاقة بين الرعية والحاكم بالضياع حين تنعزل السلطة وتتجبر على الطريقة الكسروية وتستخدم السيف في ممارسة الحكم، وينتقد هموم الحكام

---

(1) لاحظ لذلك مفصلاً الشيخ علي الكوراني العاملي: جواهر التاريخ/ 2، 256.

(2) المسعودي: مروج الذهب/ 3، 37، المكتبة الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

الجدد الأمويين الذين يهتمون بصيد الأرانب على حساب الاهتمام بأمور وقضايا المسلمين الذين حولهم الحكام باستخدام السيف إما الى مغيبين أو ثائرين.

وما نقوله عن أمة الإسلام نقوله عن الأمم الأخرى، حتى جاء العصر الحديث، فتنبهت الأمم إلى أوضاعها، وسعت إلى الحصول على حقوقها ومراعاة مصالحها، ولكن وفق رؤى سياسية، ونظم اجتماعية هي غير الإسلام على كل حال...

أمّا المسلمون ـ في العصر الحديث ـ فما زالوا يتخبطون بحثاً عن الطريق الذي يوصلهم إلى حقوقهم الاجتماعية والسياسية، هل هو الإسلام؟ وأي إسلام هو؟ وبأي فهم له؟ أو بنظم بديلة عنه تقترب أو تنأى عنه بمقدار أو آخر؟

أسئلة مشروعة تطرح وتنتظر الإجابة!!!....

إن ما يعانيه المسلمون اليوم من صراع فكري واقتتال دموي، وسوء سمعة هو نتيجة لاختلال العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وما نظّر لهذا الاختلال، حتى جُعل شرعياً وهماً. وقد فرح أعداء الإسلام قديماً وحديثاً بما وجدوه من ثغرات نافذة فعمدوا إلى توسيعها، وتوسيع الهوة بين المسلمين المتخبطين بحثاً عن طريق موصل، وبين الإسلام الصحيح، وأهله الباحثين عن طريق بديل عنه، وما دروا أن الكتاب العزيز ـ القرآن الكريم ـ وسنة النبي ﷺ

وأهل بيته عليهم السلام كفيلان بتقديم الإسلام سليماً صحيحاً لمن يريد النجاة.

فعلى المفكرين المتنوّرين السعي إلى خلق رأي عام واعٍ متنوّر، مكتنزٍ بالتجارب الفكرية والعملية لأنه تعبير عن إرادة الأمة، وطريق لتحقيق إرادتها في فرض شروط عقدها الاجتماعي.

البحث الخامس

الإمام علي عليه السلام وسلطة الرأي العام

إن السلطة عند الإمام علي عليه السلام: واجب شرعي، يتم الالتزام فيه بكل مضامينه المفروضة، من تحقيق للعدالة وحماية لحقوق الرعية وتطوير لوسائل العيش في مجتمع آمن ومستقر.

إن قضية الحكم عند الإمام علي عليه السلام ترتبط بقبول ورضا المجتمع وأفراده وبذلك تنتفي العبودية للحاكم ويلغى الاستبداد. فالحاكم ليس الذي يحصد الامتيازات لنفسه وفرديته وإنما الذي يحقق الامتيازات لرعيته ويصلح أمورها ويقيم العدالة والمساواة.

إن السلطة عند الامام علي عليه السلام، وسيلة لإقامة البناء الإلهي كما كُلّف به وفق الأسلوب الربّاني لإدارة الأمم، فهي لا تعني عنده في حقيقتها كعلاقة بين حاكم ومحكوم بمستويين مختلفين احدهما عال والآخر منخفض. والسلطة السياسية لدى الإمام علي لا تستحق التفريط بالمبادئ الأساسية للأخلاق والالتزامات الدينية، فهي ليست شيئاً ذا

قيمة يستحق التضحية من أجله والتمسك به، (إلا أن أقيم حقاً، أو ادفع باطلاً)[1]، كما قال هو عليه السلام في معرض بيانه لنظرية الحكم.

إن السلطة في حدّ ذاتها، مجرّدة عن كونها لعلي أو غيره من مسيّرها الشرعي، محنة، وخاصة إن غاب عن الأمة المحكومة وعيها وضلّ عندها رشدها، فكيف الوصول إليها وقد حجبت عن الحقيقة بأستار كثيفة، وسحب غليظة؟ وخلق الرأي العام يجب أن يتوسل الحقيقة للوصول إلى الحقيقة فلا مداجاة، ولا تضليل، وإنما هي الحقيقة كما أرادها الله سبحانه.

وهي محنة كذلك، لأن تولي السلطة يجب أن يرضي ـ عند من يحققها بحقيقتها كالإمام ـ المثل العليا التي آمن بها وارتضاها لنفسه: مفهوماً وتطبيقاً، لا أن يرضي الغرائز منها ويشبع النزوات في دنيا المتسلط.

وكذلك هي محنة لديه من جهة مجتمعه الذي يحيط به إذ لم يستطع أفراد المجتمع فهم علي عليه السلام بما أنه علي، من ناحية بشريته التي انفصلت عن مشابهة سواه في الشخص والأهداف الذي يحملها، وقد تساوى في ذلك من أحبه ومن أبغضه مع اختلاف في توجه هذا وذاك في التقييم العام.

---

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الشيخ محمد عبده/ 1، 80.

ولذلك عاش علي عليه السلام: غريباً وسط قومه وبين أتباعه فضلاً عن خصومه وأعدائه. ورغم أنه ولج ساحة السياسة، وأعدّ لها عدتها وأسبابها، إلا أنه لم يكن فردياً بل أناط بالرأي العام قوة الرضا والقبول والقناعة وحدد المهمة الأساسية للحكم وهي إقامة الحق ودحض الباطل، وهو محتوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لأن هدف الحكم هو تحقيق العدالة بين الناس والحفاظ على حقوقهم حتى لو كانوا جاهلين بها.

إن تعامل الرأي العام مع علي عليه السلام وتعليله هو معه يجب أن يكون مبنياً على الصدق، ناطقاً بالحق، كاشفاً عن ملتبسات الأمور، محيطاً بكل الأوجه والاحتمالات، فلا وجه للتضليل، ولا مكان للتمويه، وهكذا هو عليٌ عليه السلام مع أصحابه في منطقه، وخطه، وأهدافه لساناً صادقاً، وقلباً نابضاً للحق، وقيادة تلتصق بجنودها.

إن اختلاف علي عليه السلام عن غيره أنه ما كان يرضى أن يكون حاكماً رغماً عن الأمة، بل برضاها به وقناعته المستمدة من أحقيته. فالاعتراف بالأحقية هي شرعية سياسية مستمدة من قوة الرأي العام، ولذلك ظل يرفض السلطة السياسية اذا لم تأت من قبل الأمة عن رضا وقناعة. وكان اختياره للخلافة مختلفاً تمام الاختلاف عمن سبقه. فهو لم يأت عن ترشيح فردي ولم يأت عن توافق ثلاثة أشخاص بل أتى إلى الخلافة عن قبول عام وضغط. بل يمكن القول أنه أتى مرفوعاً على اكتاف الجماهير وقبِلَ بالخلافة مضطراً

حيث حملته موجة من مطالبات المسلمين الذين أرادوا أخيراً حاكماً مؤهلاً وذا تاريخ مشرّف وسبق ديني وقدرة فكرية وقضائية عالية. أي أن الناس رأت فيه حامياً لحقوقها وذائداً عنها وعن أمنها واستقرارها.

لم يكن علي عليه السلام في شخصه متنكراً لحق الرأي العام في الاختيار والحكم واتخاذ القرار. فقبول الرأي العام هو شورى. وبدون هذا القبول ليس هناك شرعية لحاكم.

يقول المغفور له العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين في شروحه لفقرات عهد الاشتر: (نبّه الإمام عليه السلام إلى نقطة هامة وهي رقابة الرأي العام للأمة على الحاكم واسلوبه في الحكم، ووجوب احترام الرأي العام وتلبية مطالبه)[1].

إن الامام علي عليه السلام يقرر أن السلطة السياسية تستمد شرعيتها من موقف الأمة، فبدون موافقة الرأي العام الذي يمثل مواقف الأمة لا يمكن أن يكون النظام السياسي شرعياً.

ويواصل الشيخ شمس الدين قوله في شرح موقف الرأي العام قائلا: (يصرح الإمام عليه السلام بأن رأي الأمة هو المقياس في صلاح الحاكم)[2].

لكن هذا لا يعني أن قبول الرأي العام يتوقف على

---

(1) الشيخ محمد مهدي شمس الدين: عهد الأشتر/ 28، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1984م.

(2) الشيخ محمد مهدي شمس الدين: عهد الأشتر/ 28.

بداية الاختيار ولكنه مستمر ولا يتوقف، ولذلك يظل الحاكم تحت رحمة قبول أو عدم قبول الأمة بسلطته، ولذلك على الحاكم أن يكون باراً بمن يحكمهم (واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ولاتكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم اكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق)[1].

ويصف الشيخ شمس الدين هذه الفقره بقوله: (يوضح الإمام عليه السلام في هذه الفقرة مبدأً إسلامياً في إسلوب ممارسة الحكم ويطلب من مالك الأشتر تطبيقه: إن الحاكم أب وليس طاغية، وأن الحكم رعاية وليس استبداداً، ولذلك فلا يجوز للحاكم أن يمارس الطغيان وإنما يجب أن يستهدي بمبدأين: العدل والرحمة. والشعب يتألف من فئتين من الناس كلاهما جديرة بالعدل والرحمة: هما الأخ في الدين، والأخ في الخلق والإنساني، وإذن فلا مبرر أبداً للطغيان)[2].

وقد جسد الإمام علي عليه السلام أقواله في أفعال. فالإمام عليه السلام اعترف بالمعارضة السياسية حتى لو كان اجتهاداً خاطئاً مثل الخوارج فهو لم يقطع عنهم العطاء واعتبرهم ناساً أرادوا اتباع الحق فأخطأوه ولم يكفرهم أو يقتلهم في سجون سياسية بل حاربهم حين حاربوه في ميادين القتال التي اختاروها هم وكان الإمام عليه السلام مضطراً لممارسة سلطاته

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده/ 3، 84.
(2) عهد الأشتر: الشيخ محمد مهدي شمس الدين/ 31.

في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع الاسلامي الذي يحكمه[1].

ويقول طه حسين في شأن الذين اختلفوا معه من الخوارج: (وكان علي يعلم هذا كله ويقول دائماً مقالته المشهورة: كلمة حق يراد بها باطل)[2]. يقولها كلما سمع تحكيمهم أو تحدث إليه أحد بهذا التحكيم. وكان كذلك يقول: (لا نمنعهم الفيء ولا نهيجهم ولا نبغيهم شراً مالم يحدثوا حدثاً أو يفسدوا في الأرض)[3]. وكان يقول: (إن سكتوا تركناهم وإن تكلموا حاججناهم وإن افسدوا قاتلناهم)[4].

لم يشهد تاريخ الحكم في الإسلام موقفاً قانونياً وتسامحياً مثل هذا الموقف. لقد مدّ الإمام علي عليه السلام لمعارضيه البساط إلى أبعد الحدود فهو لا يبغيهم شراً ما لم يتحركوا في أحداث ما يفسد حياة وأمن واستقرار المجتمع، ولم يمنعهم أرزاقهم رغم أنهم ثاروا عليه فقد اعتبر حقهم في العيش في أطار الدولة الاسلامية حقاً مشروعاً وطبيعياً وأعطاهم حق الحياة أسوة مع بقية المسلمين طالما لم يحثوا أمراً خارج القانون فقد أعطاهم حرية الكلام والرفض والنقد واتبع المحاججة وليس السجن سبيلا.

---

(1) العاملي: الانتصار/ 8، 71.
(2) طه حسين: علي وبنوه/ 103 ـ 104.
(3) طه حسين: علي وبنوه/ 103 ـ 104.
(4) طه حسين: علي وبنوه/ 104.

إننا بحاجة اليوم إلى تمكين الفرد والمجتمع من القدرة على الاستفادة من هذه المفاهيم بتوظيفها في الإعلام، أو الطرح الفكري.

لطالما صحح الإمام علي ﷺ اسلوب اطروحات من حاول صناعة الرأي العام وإن كان على حقٍ كمنهج فكري وبالأخص توجيهاته لقادته، ومسؤولي دولته، في ضوء سلوكياتهم السلبية بأسلوب:

1. تحذير الفرد والمجتمع من الأحكام المسبّقة.

2. انتقاد عقائدهم وأوهام وخرافات ثم يقترح عليهم أخرى.

3. يمتدح المواقف الحرّة الجريئة.

ولو تجاوزنا قضية اختيار الرأي، وافترضنا أننا أزاء آراء فكرية حقيقية، فإنها ستعترضنا مشكلة أخرى أساسية تتمثل في كيفية إبراز القيمة التي تحتلها المفاهيم في الآراء الفكرية تطبيقاً وتنظيراً والتي تقوم مقام الإجبار والفرض في الأنساق العلمية.

وأعتقد ان هذه القيمة تتحدد بالمهارات والقدرات التالية:

1. تمكين الإنسان خاصة والمجتمع عامة من القدرة على فهم الرأي.

2. تمكين الإنسان أو المجتمع من التحليل والتقويم، والاستنتاج والتأليف.

3. توجيه الإنسان والمجتمع بواسطة الأسئلة للكشف عن المواقف الفكرية الواردة في الرأي.

4، تمكين الفرد والمجتمع من القدرة على الاستفادة من هذه المفاهيم بتوظيفها في الإعلام، أو الطرح الفكري.

لقد حذّر ابن أبي طالب عليه السلام من إهمال أهدافه وتوظيف أفكاره وتطبيقها في كل تشعباتها، ولكن لم يرغم أحداً على اتباع ما يراه، حتى أنه قبل من أسامة بن زيد وعبد الله بن عمر تخلفهم عن بيعته[1]، كما أنه كان على بينة تامة بنفاق الأشعث بن قيس ومن معه وأنه يتصل بعدوه كي يكيد له[2]. بل أنه أعرض، عن قتال جيش الخوارج حتى ألجأوه هم إلى مناجزتهم بعد أن قتلوا (عبد الله بن الخباب بن الأرت) صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، ووصل الأمر إلى أن فاوضهم على تسليم قتلته على أن لا يقاتلهم. ولكنهم أصروا قائلين نحن كلنا قتلة (عبد الله)[3].

لقد اهتمّ الإمام علي عليه السلام بالطبع البشري موضحاً أن الله عز وجل خلق الناس للتفاهم، والتآخي، والتواد، والحب، والتعارف، لا الكره والتباغض.

ولذا كانت المنهجية لصناعة الرأي العام عنده محددة

(1) ابن الأثير: أسد الغابة/ 4، 32.
(2) لاحظ لذلك مفصلاً: تاريخ الطبري، والكامل في التاريخ، وأسد الغابة. . . . . .
(3) شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد/ 4، 18.

بجودة العمل لعلاج الضياع الإنساني بلا حدود مستنداً في إقامته إلى الشجاعة في التثبيت كعدم الشك عنده في الثبوت.

لقد صنع الإمام علي عليه السلام معايير حقيقية في التعامل مع البشر، وفق مرونة معقولة ومقبولة بمناهجية التماس العذر وحسن الإصغاء، وحسن الردّ، وحينما نبدي رأياً لابدّ من إحكام العقل في هذا الرأي حتى يصبح القرار مسؤولاً وليس صناعة اعتباطية.

نخلص من ذلك كله:

إن اهم ركائز صناعة الراي العام عند أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام هي:

1. إن صناعة الرأي العام عند علي عليه السلام هي جزء من عملية بناء الإنسان المسلم فكراً وموقفاً وفعلاً وحركة، لكي يؤدي دوره في حركة صراع الحق مع الباطل.

2. إن الهدف من صناعة الرأي العام عند الإمام علي عليه السلام هو تحقيق العدل من خلال خلق قوة فاعلة تطالب به وتفرض شروطه، وظوابطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3. تتّسم صناعة الرأي العام عنده عليه السلام بالصدق، ونبذ التضليل الفكري والإعلامي، وإنما هي تقديم الحقيقة ـ كما هي ـ وكما يجب أن تقدّم للناس عارية سافرة وبصورة شفافة.

4. إن أهم وسائل صناعة الرأي العام هو تكوين الوعي

لدى الأفراد والجماعات: وعي بالقضية بمسبباتها ونتائجها، ووعي بالسبل الكفيلة بإنضاجها، وتحقيقها.

5. تستند صناعة الرأي العام عند الإمام علي عليه السلام على عنصر العقل والإقناع. أي: إن طابع العقلانية هو السائد والرائد من خلال تقديم الحجج، والبراهين التي تؤدي إلى الإقناع الذي هو عنصر مهم من عناصر تكوين موقف مبدئي ثابت. أما عنصر الانفعال والحماس فهو مطلوب، ولكن بقدر محدود يفعّل الحراك، ويثوّر القناعات.

6. ابتعدت صناعة الرأي العام عند الإمام علي عليه السلام عن المصالح الشخصية الضيّقة، والأنانية، وإنما هو لخدمة الناس جميعاً ومصالحهم، واستدعاء حقوقهم.

7. راعى الإمام علي عليه السلام في صناعته للرأي العام الطبيعة البشرية، والفطرة الانسانية السليمة، فلم يتعسّف في طروحاته وعرض قضيته.

8. توسل الإمام علي عليه السلام بخطابٍ سهل وواضح، يعتمد اللغة المحكية، والحوار الهادئ، والمحاججة المقنعة، والسؤال والجواب عنه، واستثارة العناصر النفسية والعقائدية. لهذا كان يصل إلى عقول مخاطبيه بسهولة ويسر مع قوة تأثير وإقناع.

البحث السادس

الرأي العام والعقد الاجتماعي في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر

قال عليه السلام: (ثم اعلم يا مالك: أني قد وجّهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدلٍ، وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك مثل ما كنت تنظر من أمور الولاة قبلك. يقولون فيك ما كنت تقول فيهم).

منذ أن تكوّنت المجتمعات البشرية، وانتظمت في جماعات كان هناك حاكم ومحكوم، وراعٍ ورعيّة، وكان هناك بينهما نوع من التعاقد والتعاهد مكتوبٌ، أو غير مكتوب، معلن أو غير معلن، ينظم العلاقة بينهما. فالحاكم له حق الحكم والتصرّف والتدبير، والمحكوم عليه واجب الطاعة، والتنفيذ، وما بين هذا وذاك واجبات وحقوق. وقد تتوازن المعادلة أحياناً، وقد يختل ميزانها أحياناً أخرى لصالح الحاكم تارة ـ وهو الأغلب ـ ولصالح المحكوم أخرى.

وهذه حقيقة ثابتة، وتكاد تعدّ من السنن الكونية، والقوانين الاجتماعية، فالإنسان ـ بطبعه ـ حيوان اجتماعي، يميل إلى أن يعيش حياة اجتماعية ضمن تنظيمات اجتماعية صغيرة كالأسرة، أو كبيرة كالقبيلة، أو الشعب، أو الأمة، أو ينتمي إليها بوعي كامل،ولا يجد في ذلك تعارضاً، أو تناقضاً، ما دام منسجماً مع قيمها، أو عاداتها وتقاليدها، أو ثوابتها المبدئية.

كما أن انتخاب، أو تعيين، أو إقرار حاكم، هو أمر طبيعي تقتضيه طبيعة الحياة، وطبيعة التنظيمات الاجتماعية المنبثقة عنها.

فوجود الحاكم بأي صورة كانت، وبأي مسمىً كان، هو أمر طبيعي، وضروري لحركة المجتمع، وتنظيم وتحقيق توجهاته، وتطبيق آرائه، كان ذلك من أقدم العصور، وما زال مستمراً إلى يومنا هذا، والقول بانحلال السلطة (الحكومة) قول باطل، قالت به بعض الحركات السياسية التي خرقت في ادعاءاتها كثيراً من قوانين الوجود، وسنن الكون، وطبائع الأشياء.

وتطوّرت الحياة البشرية، وتطورت معها قوانينها الاجتماعية وتنوعت نظمها السياسية على مدى قرون وقرون، وبقيت المعادلة بين الحاكم والمحكوم تتأرجح بينهما. ولكن الحقائق بقيت ثابتة والحقوق والواجبات لكليهما بقيت ثابتة، فبقي الحاكم حاكماً يتمتع بكل امتيازات الحاكمية، وبقي المحكوم أسيرَ واجباته وحقوقه.

وحين يستقر طرفا المعادلة، ويلتزم كل طرف بما تعهّد به، وراعى حدود صلاحياته ومسؤولياتها، يكون هناك استقرار في الحياة العامة، وتنتظم حركة الحياة، وتسير بيُسرٍ وسهولة. أما إذا اختلت المعادلة، وتجاوز أحد طرفيها (الحاكم والمحكوم) حدود صلاحياته، وخرق بنود تعهداته، تنقلب ـ عند ذلك ـ الأمور وتختلط الأوراق، فيصير الحاكم ظالماً مستبدّاً، ويتحول المحكوم مظلوماً، أو تكون الأمة فاقدةً وعيها، ورشدها، وهدفيّتها في الحياة، والحاكم فاقداً قدرته على التصرف الحكيم السليم، فلا تنتظم الأمور، ولا تستقر الأحوال، وتفقد المجتمعات قدرتها على الحركة الواعية.

والرأي العام صورة ناطقة بحق المحكومين تنطق بحقوقهم وواجباتهم وقد تطوّر مفهومه، فأخذ شرعيته من قوة المحكومين ووعيهم واستعدادهم للتضحية في سبيل حفظ حقوقهم. فكانت اعتراضات، وتمردات، وثورات اصطبغت بالدم نجد ذلك عند كل شعوب المعمورة وفي كل زمان ومكان.

وكلّما كان الرأي العام حرّاً، ينمو في مناخ صحي، يكون أكثر تعبيراً عن رأي المحكومين، وأسرع استجابةً لقضاياهم، ومطالبهم، وأفضلَ مرونة بينهم وبين الحاكم. لهذا نرى أن الحاكم إذا أراد لحكمه أن يستقّر ويستمر ويحقق الهدف من قيامه ودوامه، ـ فعلى هذا الحاكم ـ أن يساعد على تهيئة أجواء مناسبة لنشوء رأي عام سليم، تصحّ

مقاساته، وتصدق أحكامه، فيساعد ـ بذلك ـ على قيام رصد موضوعي، ونقدّ بنّاء، لسياسة الحاكم، يعدِّل ما اعوج منها، ويصحح ما انحرف منها، ويرقب اللحظة المناسبة لكي يكون متطابقاً مع أحكام الرأي العام وتوجهاته.

والإسلام ـ دين من الأديان السماوية ـ حرص على أن ينظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الراعي والرعية، وأن يحدّد لكلٍّ حقوقه وواجباته، بل حث طرفي المعادلة على القيام بواجباته، والتمتع بحقوقه. فقد حث الحاكمين على التزام العدل والحق ـ اللذين يأمر بهما الشرع ـ في معاملة المحكومين وحث المحكومين (الرعية) على التمتع بكل حقوقهم والمطالبة بها. وأخذها ـ كاملة ـ ولو بالقوة. فكانت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانت النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم، وكانت لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وكانت كلمة حق بوجه سلطان جائر خير من عبادة سبعين سنة.

وهكذا حدّد الإسلام واجبات الحاكم وحقوقه، وقرّر ـ أيضاً ـ واجبات المحكوم (الرعية) وحقوقه. لكن انحراف الحاكمين عن الإسلام، وسكوت المحكومين عن هذا الإنحراف أدّى إلى فقدان التوازن بين الطرفين،كما مرّ بنا فيما تسميه الأدبيات التقليدية لتاريخ الدولة الاسلامية بـ (الفتنة). ومرّ علينا ما أورده طه حسين من تعدد مواقف المهاجرين والأنصار من جنوح الأوضاع في الأمة الاسلامية إلى السوء أبان خلافة عثمان بن عفان ورأينا كيف أن جميع

الفرقاء الذين صنفهم طه حسين كانوا من المحتجين وكان احتجاجهم، على تعدد وسائله واشكاله، يشير الى تردي وفقدان التوازن بين طرفي المعادلة السياسية: الحاكم والمحكوم وخرق العقد الاجتماعي بين الطرفين.

واختلال المعادلة جرّ على الحياة الإسلامية عامة وعلى الحياة السياسية الإسلامية خاصة كثيراً من الانحرافات، والانتكاسات، فضاعت جرّاء ذلك كثير من القيم الإسلامية الصحيحة، وزيّفت كثير من المفاهيم الإسلامية السليمة، واختلطت ـ في أذهان المسلمين وغيرهم ـ صور الإنحراف في المفاهيم مع صور الإنحراف في التطبيق، فعادت الحياة السياسية للمسلمين ـ حكاماً ومحكومين ـ نتيجة الانحرافات المتراكمة صورة للظلم والانحراف والغريزية والخضوع والاستكانة والإذلال.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كانت المعادلة تختل كثيراً، فيتجاوز الحاكم حدود الله، فيستولي على البلاد والعباد، فيجعل البلاد مزرعة له، والعباد خولاً له. وكثيراً ما يستكين المحكومون لإرادة الحاكم وطغمته، فيتنازلون عن حقّهم في الحياة، وبذلك يتنازلون عن شريعة الله التي بها يدينون.

إن تنازل الأمة عن إرادتها، وعن حقّها في حكم نفسها، وفق قناعاتها المبدئية، جرّ على الأمة نفسها الويلات، وألقت بنفسها تحت أقدام الطغاة يسيمونها سوء

العذاب والإذلال، ويسوقونها مساقاً سيئاً، يذهب بكرامتها، وعزة نفسها، وحقوقها، وبالتالي شريعتها التي تدين بها، لأنها أعطت مقادها بيد من لا دين له، ولا عدل، ولا مروءة، ولا إنسانية. ولنا بحكام المسلمين من معاوية بن أبي سفيان إلى يومنا هذا مثلاً سيئاً بالإنحراف عن شريعة الله، والحكم بغير ما أنزل الله، واستئثاره بالسلطة المطلقة، والثروة على حساب مصلحة الأمة، والنظر إليها نظر السيّد المتسلط المستبد، إلى عبيد له سلبهم حرّيتهم وإرادتهم وحقوقهم، وإنسانيتهم، فهو يتصرّف معهم كأن لا وجود لهم، وهذا كله نتيجة تنازل الأمة عن رأيها وعن شخصيتها، وعن إرادتها، ومن حقّها في حكم نفسها بنفسها، وفق قناعاتها المبدئية. أمّا الحكام فبتصرفاتهم فقد جرّوا على الأمة سوء الصيت والسمعة، والتخلّف في الفهم والتطبيق.

ولكن الحاكم العادل ـ وعليّ إمام العادلين ـ يقرّ للمحكوم (الرعية) بكل حقوقها، فيلتزمون حدود الله في أداء واجباتهم، وحفظ حقوقهم، كما يظهر ذلك جلياً من العهد الذين كتبه علي عليه السلام إلى واليه على مصر مالك الأشتر (رضي الله عنه).

إن الإمام علي عليه السلام يعدّ المثل الأعلى للحاكم الإسلامي العادل، فقد تمثّل الإمام علي عليه السلام الإسلام بفكره وشعوره وسلوكه، واستوعب معانيه الإنسانية الخالدة، لهذا كانت نظرته إلى الإنسان على أنه القيمة العليا في الوجود، وهو هدف الدين أساساً وغايته، فلا عجب أن يسلك سلوكاً

إنسانياً وحضارياً وقانونياً في تنفيذ شريعة الله التي جاءت من أجل الإنسان وبنائه، وأعلى درجات الإنسانية أن يستشعر الإنسان حقوق بني البشر جميعاً، وينظر لهم نظرة واحدة فهم من أصل واحد: آدم وحواء، وهم من خلق إله واحد: الله ـ سبحانه وتعالى ـ وهم يدرجون على أرض واحدة كوّرها الله ودحاها، وهم يصيرون إلى مصير واحد، ويقفون موقفاً واحدا، أمام جلال الله ـ سبحانه ـ يوم القيامة.

فكيف لا يكون علي عادلاً؟ وكيف لا يتبع الحاكمون خطاه ويسيرون مساره ويقتفون أثره في إحقاق الحق، ونشر العدل، وإنصاف الناس، ومراعاة آرائهم وقد كان يستشير الأمة، ويعرض رأيه عليهم، ويأخذ بما يشيرون عليه. حتى أنه كان يقف عند آرائهم غير السليمة ويحاجههم بها ورأينا كيف أبدى استعداده لمحاجة أفكار وأقوال الخوارج وتنكبها عن الطريق الصحيح، ويحذّر الأمة من مغبة العمل بها. وهكذا كان موقفه من قضية التحكيم التي عارضها، لكونها خدّعة، لكنه اضطّر إلى العمل بها نتيجة لضغط الرأي العام القاصر عن فهم الإمام عليه السلام، وتقدير مواقفه تقديراً متوازناً.

وإذا نظرنا إلى الدولة الحقوقية الحديثة، لرأيناها تقوم على عقد اجتماعي، بدأ يشير إليه الفلاسفة والمفكرون منذ هوبز، ثم طوّره لوك، وصمّمه بشكله الأخير جان جاك روسو. يعطي هذا العقد الاجتماعي للرأي العام والمجتمع

الحق في مراقبة الحاكم ونقده ومطالبته بأن يسير وفق مصالح الطرف الأول ـ صاحب العقد ـ الذي فوّض الطرف الثاني ـ وهو الحاكم ـ ليحمي هذه المصالح ويصونها من خلال دولة لها سلطات تحكم من خلالها لتحقق للمجتمع مصالحه في وقت يملك هذا المجتمع وسائل الرأي العام التي تراقب إجراءات الطرف الثاني لصيانة وضمان حقوق الطرف الأول.

ولكن قد نرى سلبيتين في نسيج الرأي العام في الدول الحقوقية الحديثة:

أولاها: أن الرأي العام يخضع في توجيهه، وتبلوره إلى قوى خفيّة تحقق أهدافها على حساب الحقّ والحقيقة، ـ وعلى سبيل المثال ـ فالصهيونية تحقق مخططاتها واستراتيجيتها من خلال التحكم بالرأي العام وتوجيهه الوجهة التي تخدم مصالحها في دول الغرب عامة.

ثانيها: إن الرأي العام في دول الغرب كثيراً ما يبقى تأثيره في نطاق حدود هذه الدول ولا يتعدّاها في التأثير في سياسة الدولة الخارجية، وهذا يجرّ إلى أن تكون سياسة الدولة سياسة جائرة، تخرج من سيطرة الرأي العام، ولا تلتزم بثوابتها المبدئية، علماً أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول الغربية الحقوقية متأتٍ من استثمارات واستغلالات هذه الدول لثروات الدول الفقيرة التي تجاهلها الرأي العام الغربي، فلولا النفط

العربي، والأسواق التجارية العربية، لاضطربت أوضاع هذه الدول الغربية، ولأصبحت سياستها في المجالات كافة لا تحقق الأمن والرفاه والاستقرار لشعوبها، وعلى الرغم من ذلك نرى سياساتها تعادي القضايا العربية المصيرية كقضية فلسطين، فأين الرأي العام، وتأثيراته في السياسة الخارجية لهذه الدول؟

وقد أعطى العقد الاجتماعي للدولة الحق أن تملك وسائل قانونية، وسلطات لضمان تطبيق قوانين الحماية تلك. فالدولة نوع من التنظيم الاجتماعي القائم على قوّة مادية. لذلك يقول اهرنغ: (إن انعدام السلطة المادية هو الخطيئة المميتة للدولة)[1]. غير أن التمادي في استخدام السلطة المادية يحوّل الدولة إلى مستبد، ولذلك ظهرت أفكار تنادي بإقامة مؤسسات المجتمع المدني لتحدّ من هيمنة الدولة المادية على المجتمع وتوفّر للرأي العام وسائل الحد من جبروت التسلط، ولذلك قال فولتير: (إن جميع الناس يعرضون عند تناول العشاء أو في مكاتبهم اسلوبهم للحكم وإصلاح الجيوش والكنيسة والقضاء والمالية)[2].

وعلى الرغم من الثوابت المبدئية للعلاقة بين الدولة والمجتمع، نرى أن الدولة بما تملك من قوة مادية، وتنظيمات سلطوية تتعدى حدودها القانونية تنفيذياً، وتنقلب

---

(1) الدكتور نبيل ياسين: فلسفة الدولة عند الإمام علي (ع).

(2) الدكتور نبيل ياسين: فلسفة الدولة عند الإمام علي (ع).

إلى سلطة استبدادية تجور في تصرفاتها على الرأي العام، وتلغي دورها في الحياة السياسية. لهذا فإن قيام منظمات المجتمع المدني تحدّ من هيمنة الدولة، وتبقيها تحت المراقبة والمحاسبة، ورصد سلوكها، ونقده مما يعزز مبدأ الرأي العام ودوره في الحياة السياسية، ويعبّر عن القوة الاجتماعية المؤثرة. لهذا يشجع أي نظام سياسي يريد لنفسه البقاء والاستقرار على قيام منظمات (المجتمع المدني) التي تحارب أول ما تحارب عسكرة المجتمع، والقابلية على قبول الدكتاتورية الفردية أو الحزبية.

وهذا يعني أن الدولة وسلطتها أمر يهم الجميع، ونجد تأكيد حق المواطنين في تناول أمور الدولة في عهد الأشتر حيث يقول الامام علي عليه السلام:

(ثم اعلم يا مالك أني قد وجّهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدلٍ، وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك مثل ما كنت تنظر من أمور الولاة قبلك. يقولون فيك ما كنت تقول فيهم)[1].

إذن فإن على الحاكم أن يراعي حكم التاريخ، وحكم التاريخ يجري على ألسنة الناس، وألسنة الناس، وما يقولونه هو الذي يشكل الرأي العام. فعلى الحاكم الذي كان ينتقد الحاكم الذي قبله، وينتقد سياسته، العامة، وسلوكه

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبدة/ 3، 83.

الشخصي، وتصريفه للأمور، أن يدرك أن الحاكم الذي يأتي بعده، سوف يكشف عن عيوبه، ويتسقط أخطاءه، ويلاحق أعماله بالنقد، والتجريح.

وهذا الحاكم ـ أساساً ـ هو من خلق الرأي العام، كما أنّ له دوراً كبيراً في خلق الرأي العام وتكوينه. فالعملية أشبه بسلسلة مترابطة الحلقات، محسوبة النتائج.

فقول الامام علي عليه السلام يشير إلى حق المواطنين في نقد تصرفات الدولة من خلال تحقيق مصالحهم، أو عدم تحقيقها. وبالتالي: فإن هناك تخصيصاً للوظيفة الأساسية للدولة. وهي تحقيق العدالة بمختلف أصنافها: سياسية، أو قضائية، أو اجتماعية.

إن الرأي العام ـ الذي هو تعبير عن الأفكار السياسية والطموحات العامة للمواطنين ـ من حقّه أن ينقد تصرفات الدولة التي اختارها لتحقيق مصالحه، وثوابته المبدئية، والوصول إلى التوازن العام بين المواطن، والدولة، وبين الحقوق والواجبات، وتأكيد حقّ المواطن في اختيار الأصلح، والأنسب لتحقيق طموحاته.

لهذا نرى أن الدول التي تتمتع برأي عام ناضج وسويّ، هي أكثر الدول استقراراً، ورفاهاً تبعاً لمراعاة كل حقوق المواطنين.

ويشير عليه السلام ـ أيضاً ـ إلى حق أصحاب العقد الاجتماعي في نقد الحكم وفي طرح تصوراتهم ـ كرأي عام

- عن إجراءات الحكم، ومدى عدالتها، وتحقيقها لمصالح الناس. كما يعني قول الامام عليه السلام حق المواطن في التعبير عن رأيه في نقد الدولة وممارساتها. وهذا يجعل الدولة أو السلطة تحت معيار الرقابة الشعبية كما يحدث في الدول الديمقراطية المعاصرة.

وكما يقرّر - أيضاً - حقّ المواطن في رقابة الدولة، ونقد تصرفاتها، فإنه يقرر أن من واجبات الدولة مراعاة هذا الحق، وضمانه، ذلك أن الدولة قامت على هذا الحق، وعلى الأساس من رعايته، وحفظه، والالتزام به، لأنها تعبير عن هذا الحق، وتطبيق لبنوده وشروطه.

إن تأكيد الامام علي عليه السلام على حق المواطنين في النظر إلى الحكم ونقده يعني أن القانون يحمي هذا الحق، وبالتالي يحمي الرأي العام وحقه في تكوين رأي بالحكم.

وهذا ما تراه في الدول الحقوقية الحديثة، فإنها تنبري إلى حماية المواطن الذي يحمل وجهة نظر خاصة تجاه الدولة وسلوك حكامها، مما يضاف إلى رصيد الدولة من الأفكار، والمقترحات، ومما يطرح من رصيد الأخطاء والسلبيات التي تصدر منها، فتلبّي - بذلك - حاجة المواطن إلى التعبير عن وجهة نظره، وتستفيد - من جهة أخرى - من وجهات النظر هذه لتصحيح سلوكها، وتقويم سياستها، وإصلاح أخطائها.

إن احترام دور الرأي العام يعني احترام القانون

وتكريس العدالة، واحترام العقد الاجتماعي بين الحاكم والمجتمع. كما يعني تمكين الدولة من رؤية سياستها بعيون من تطبّق عليهم القانون، وترعى مصالحهم.

فإذا أريد للدولة أن تستقر بنظامها السياسي والاقتصادي، فلابدّ من أن تحقّق استقراراً اجتماعياً يكون دعامة لأي استقرار آخر. وهذا الاستقرار الاجتماعي لا يتأتى إلا بوجود رضى اجتماعي عام. فالدولة حين يرضى عنها مواطنوها لأنها تسعى إلى تطبيق تصوّراتهم عن العدالة والمساواة، وحفظ الحقوق العامة، وتستجيب لنقودهم وملاحظاتهم، واعتراضاتهم، فإنها بذلك تستند إلى قرار مكين يهيء لها ولمواطنيها العيش بسلام، وتعاون، وتكافل، واستقرار.

إن دور الرأي العام مهم جداً في تطور الدولة وفي تطور مؤسساتها، وقد أدرك الامام علي عليه السلام هذا الدور وايجابيته، لهذا ضمن حماية تعبير الرأي العام حين وضع الحاكم تحت أنظار الرأي العام، ونبّه الحاكم على أنه تحت رحمة نظر الناس أخطأ، أو أصاب.

إن الحاكم يجب أن يدرك ويقدّر أهمية الرأي العام، ويأخذ بنظر الاعتبار مواقفه وآراءه، وطروحاته، فإن بناء رأي عام سليم له دور في بناء دولة سليمة التوجهات، رصينة المبادئ. وهو يعلم ـ الحاكم ـ أنه تحت رقابة الرأي العام ـ وهي رقابة شعبية ـ يتابع خطواته، وانجازاته،

وسياسته العامة، فإنه يسلك سلوكاً إيجابياً، يعمد إلى تحقيق المصلحة العامة، ويتجنب الوقوع في هوّة المصالح الضيّقة: الشخصية، والفئوية، لأنه يعلم حقّ العلم أنه محاسب على فعله.

إن الإمام علياً عليه السلام حرص على دستورية التصرفات التي يقوم بها الحاكم متجنباً وقوع الحاكم في اتخاذ قرارات غير دستورية، وغير شرعية، لهذا جعل الرأي العام رقيباً على تطبيق العدل، وهو أساس الملك حيث تتفرّع منه، وعنه بقيّة العدالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وأول تداعيات شعور الحاكم بأنه مراقب، ومحاسب هو حرصه على تطبيق بنود العقد الاجتماعي الذي أبرمه مع مواطنيه، والذي يقوم على أسس مبدئية: قانونية، أو شرعية، تتضمن حقوق الجميع على قدر المساواة، ومراعاة العدالة الاجتماعية.

وكذلك اجتنابه الوقوع في خطأ خرق القوانين، والمبادئ التي تخلّ ببنود العقد، وتخرق شروطه، وبالتالي: تفقده التوازن المطلوب، وبذلك يفقد الحاكم شرعيته، وعليه.. أن يتخلّى لمن هو أجدّر منه في تطبيق الثوابت المبدئية التي على أساسها قامت العلاقة بين الحاكم والمواطن.

يتضح من عهد الاشتر أن الإمام علي عليه السلام تعامل مع الدولة كما يتم التعامل معها الآن في الدول الحديثة. فهذا

العهد ـ الوثيقة ـ هو عمل دستوري من جهة، وتوصيف لواجبات الدولة الحديثة من جهة أخرى. ورغم عدم وجود المؤسسات الحديثة في عهد الإمام ﷺ، إلا أن وظائف هذه المؤسسات وردت في العهد من خلال تحديد موقف الحاكم من وظيفته ووظائفها، بمعنى حديث. فإن الإمام علي ﷺ حرص على دستورية التصرفات التي يقوم بها الحاكم متجنباً وقوع الحاكم في اتخاذ قرارات غير دستورية وغير شرعية. يتضح ذلك من الطلب من الحاكم أن يتّبع في تصرفه وسلوكه الفرائض والسنن التي أوجبها الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وبالتالي فإن مرجعية القرارات هي شرعية هذه الفرائض والسنن، ولذلك جعل الرأي العام رقيباً على تطبيق العدل، وهو أساس الملك، حيث تتفرع منه وعنه بقية العدالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والمتأمل لوثيقة الأشتر (رضي الله عنه)، يرى أن الإمام علياً ﷺ لم يكتفِ بالتنظير، وإنما وجّه إلى التطبيق، والفعل، فحذّر من اتخاذ الحاكم قرارات غير شرعية، ينفرد ـ الحاكم ـ باتخاذها، والعمل بها، وهو ما لا ينطبق مع ما اشترطته الرعية من الإلتزام بالفرائض والسنن، وشرعية القرارات المنبثقة من روح الشريعة الإسلامية. فإن خرج الحاكم عن ذلك كان للرعية الاعتراض عليه، والخروج عليه وعزله، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

إذن لم يقف علي ﷺ عند مستوى التنظير والتوصيف، بل هو مطبّق لتنظيراته، ففي أثناء خلافته طبّق التزاماته

النظرية سواء باعترافه بحق المعارضة السياسية، وعدم اسقاط العطاء عن معارضيه، كما حدث مع الخوارج، أو مع نفر ممن لم يبايعه، أو بايعه، ثم لم يواصل بيعته ـ وهو الحاكم ـ بتطبيق مبتنياته الفكرية، بقبوله النقد الموجّه إليه من مواطنيه، وموقفه من الخوارج كمعارضة لها الحق في الاعتراض السلمي، ونقد السلطة.

إنّ أهم ما يميز فترة حكم الإمام علي عليه السلام أنه لم يكتف بالتنظير، وعرض المفاهيم، وجلاء الأحكام، وإنما هذا التطابق التام بين ما يقول، وما يفعل، وبين ما يؤمن به، وما يسلك. فهو ـ كسياسي، ومفكر، ومنظر ـ لا يتصف بالإزدواجية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1]، وإنما اتصف بالتوحد المبدئي، وهو القائل: (والله ما معاوية بأدهى مني، ولكنه يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى العرب)[2]، وهو القائل أيضاً: (أتأمروني أن أطلب النصر بالجور...)[3].

وهكذا هو عليه السلام في عهده هذا يسعى أن يُرشد مالكاً الأشتر إلى سبيل تطبيق أحكام هذا العهد، ليكون واقعاً فاعلاً في حياة المسلمين.

إن الناس مع الحاكم ـ في رأي الامام عليه السلام ـ إما أخٌ

(1) سورة الصف: الآية 2.
(2) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده/ 2، 180.
(3) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام محمد بن عبده/ 2، 6.

لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق. وهو بهذا يلغي التمايز بين الناس، ويلغي امتياز الحاكم على رعيته، بل هو يأمر الحاكم أن يستشعر الرحمة في قلبه، والمحبة لمواطنيه، واللطف بهم، فلا يكوننّ عليهم سبعاً ضارباً يغتنم أكلهم. وبهذا يكون الامام علي عليه السلام قد سبق فلاسفة فلسفة الحكم الديمقراطي الذين تناولوا الطبيعة البشرية وعلاقتها بالحكم مثل هوبز وهيوم ولوك.

إن علياً عليه السلام ألغى التمايز الطبقي بين الناس، وألغى التمايز الجنسي واللوني، وألغى كلّ أنواع التمايز، وأحلّ محلها أخوة الإسلام، بل تجاوز ذلك، فإنه ألغى التمايز الديني والمذهبي، وأحلّ محلّها الأخوة الإنسانية، فالإنسان أخو الإنسان أحبّ أم كرِه، تربطه بأخيه كلّ الروابط الإنسانية من وحدة الأصل إلى وحدة الخلق إلى وحدة الوظيفة إلى وحدة المصير، وهو بهذا يقرّر وحدة الإنسانية التي تعلو على كل تمايز.

وكذلك تعامله مع الحاكم يكون تعاملاً إنسانياً، فالحاكم ما هو إلا رجل يختاره المجتمع ليقوم بوظيفته لخدمتهم من دون تفريق أو تمييز، أو انحياز أو ميل، وإنما هو الحاكم العادل الذي يستشعر الرحمة، والمحبّة لمواطنيه (الرعية) فلا يعاملهم إلا بالحسنى، ولايبدي لهم إلا المحبة والودّ، والتواضع، والإخلاص في تحقيق مآربهم في الحياة على صعيد الحاجات المادية، والحاجات الفكرية والروحية.

يهتم الامام علي عليه السلام بفلسفة الدولة ومؤسساتها،

ومؤسسات المجتمع المدني، ودور القطاعات المهنية والاجتماعية، وتمثيلها في الحكم، فيقول:

(اعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلاّ ببعض ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الانصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة، وكل قد سمى الله له سهمه ووضع على حده فريضته في كتابه أو سنة نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، عهداً منه عندنا محفوظاً)[1].

يلتفت الإمام عليه السلام إلى واقع الأمة فيقرّر أن الرعية طبقات (فئات) بحسب عملها، أو وظيفتها الاجتماعية. ولا يتبادر إلى الذهن أن مفهوم (الطبقات) يعني مفهوم (الطبقات) في بعض الفلسفات الغربية، التي تجعل الناس طبقات تبعاً للوضع الاقتصادي لها فهناك الطبقة الارستقراطية[2]، والطبقة البرجوازية الوسطى[3]، والطبقة

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ محمد عبده/ 2، 180.

(2) الأرستقراطية: هي تسمية لطبقة اجتماعية تتمتع بالأصول النبيلة في المجتمعات الأوربية وينحصر فيها حكم البلاد. وهي كلمة يونانية الأصل وتعني (حكم الأفضل). وهذه الصفة متوارثة حتى هاجمتها الثورة الفرنسية. صارت لفظة الأرستقراطية تشير إلى جميع العوائل الإقطاعية في إنجلترا، فرنسا و روسيا وتشير إلى القوة والسلطة وصارت نمطاً من أنماط الحياة في العالم.

(3) البرجوازية هي طبقة اجتماعية ظهرت في القرنين 15 و 16، تمتلك =

الكادحة (العمال والفلاحون)، إلى غير ذلك من تقسيمات اجتماعية لا تستند إلى عقيدة أو فكرة، ولا إلى ما تقدّمه هذه الفئة أو تلك من نفع إلى المجتمع، وإلى البشرية.

وعلي عليه السلام يراها طبقات (فئات) تبعاً لما تقوم به من وظيفة اجتماعية أو اقتصادية، واعترف بحقها في الحياة، وحقّها في استيفاء حقوقها، وحقّها في أداء دورها في حركة المجتمع، ولا يعني هذا استعلاء طبقة على طبقة، واستغلال طبقة لطبقة، وتحكّم طبقة بطبقة، والاستئثار بالثروة والسلطة، وإنما هي مسؤوليات موزّعة بشكل فاعل وعادل وناجز بين جميع الفئات.

إن موضوع العدالة ليس أمراً منفصلاً عن مصالح الناس، لذلك فإن الرأي العام ضمانة لتحقيق هذه العدالة، فإنه ينظر إلى ما جرى من عدل وجور ما مضى لينتقد الحكم ويرى جوره وعدله ليحكم على صلاحية الحكم.

= رؤوس الأموال والحرف، كما تمتلك كذلك القدرة على الإنتاج والسيطرة على المجتمع ومؤسسات الدولة للمحافظة على امتيازاتها ومكانتها بحسب نظرية كارل ماركس. و بشكل أدق البرجوازية هي الطبقة المسيطرة والحاكمة في المجتمع الرأسمالي، وهي طبقة غير منتجة لكن تعيش من فائض قيمة عمل العمال، حيث أن البرجوازيين هم الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج، ويقسمهم لينين إلى فئات حيث يشمل وصف البرجوازيين بالعديد من الفئات تنتهي بالبرجوازي الصغير وهم المقاولون الصغار وأصحاب الورش. والجدير بالذكر هنا أن الطبقة البرجوازية هي التي قامت بالثورة الفرنسية التي تعتبر بالتالي ثورة برجوزاية أطاحت بطبقة النبلاء ورجال الدين وبشرت برؤى جديدة حول الحياة.

إنّ أهم مسائل الحكم والسياسة في المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا هي مسألة (العدالة): العدالة في توزيع الثروة، والعدالة في إمساك زمام السلطة، وتوزيع المسؤوليات وصلاحياتها وحدودها، والعدالة في تطبيق القانون على قدم المساواة بين أبناء المجتمع الواحد، وهذا لا يتحقق إلّا بوجود الرأي العام رقيباً وحسيباً، يربط بين تجارب الماضي، ومشاريع الحاضر، ويخضع الحاكم لرقابة صارمة في تنفيذ بنود العقد المبرم بينه وبين مجتمعه.

يوصي الإمام علي عليه السلام واليه الأشتر بقوله:

(وليكن أحبّ الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمّها في العدل، وأجمعها لرضى الرعية. فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإنّ سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة)[1].

يؤكد عليه السلام على مبدأ (الوسطية) أي: الاعتدال، ونبذ التطرف، لأنه يقود إلى الإجحاف بحق بعضهم، ويعطي بعضاً على حساب بعض. فالاعتدال يجمع الناس على فكرة (الحق للجميع) من دون تمايز أو تمييز، كما أنه يفتح أبواباً ونوافذ للحوار، وتبادل الأفكار، والمصالح، وصولاً إلى تحقيق المصلحة العامة.

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده/ 2، 180.

ويحذّر الإمام عليه السلام من سخط (العامة) وغضبهم، فإن ذلك يؤدي إلى تمردات، وثورات، واعتراضات لا يمكن لجمها. والعامة حين تتحرك فإن تحركها يصاحبها العنف الذي يعني ـ فيما يعنيه ـ الدمار والخراب، وتفكك العرى الاجتماعية، وسقوط المثل العليا للمجتمع.

أمّا سخط (الخاصة) فإنه يغتفر مع رضى العامة، لأن الخاصة فئة اجتماعية قليلة العدد، محدودة التطلعات، ضيّقة المصالح، لا تهمها من شؤون المجتمع إلا مصالحها الخاصة. وهي تكون عبئاً على الحاكم بحكم أنّ مشاكلها وتطلعاهها ضيّقة أنانية.

ويؤكّد عليه السلام على دور العامة، وهم الكثرة الكاثرة من الأمة فيقول:

(وإنما عمود الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة فليكن صفوك لهم وميلك معهم)[1].

ذلك أن العامة..

أولاً: عمود الدين، واستعار لهم لفظ العمود باعتبار أن سيادة الأمة لا يمكن تحقيقها إلّا بهم. ولأنهم الكثرة الكاثرة من الأمة والسواد الأعظم، بهم يتحقق الاستقرار، وبهم تنمو قدرات الأمة، وعليهم اعتمادها في انجاز مهامها. فعلى الحاكم أن يصطفيهم، ويحقق مصالحهم، ويرضي تطلعاتهم، ويفجّر قابلياتهم.

---

(1) نهج البلاغة: شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده/ 2، 180.

ثانياً: كونهم العدة للأعداء لكثرتهم ولقوة سواعدهم. فهم يشكلون القوّة الضاربة، واليد الحامية لكل قيم المجتمع ومثله ومبادئه، وسيادة الوطن، واستقلال قراراته، فلا يمكن الاستهانة بذلك، والتخلي عنهم يكون تخلّياً عن القوة الرادعة، والعين الباصرة، مما يجعل الأعداء في الداخل والخارج يطمحون في أرض الإسلام، ويخطّطون لإسقاط حكمه، وتبديد استقراره، وتشويه مبادئه.

ثالثاً: لكونهم جماع المسلمين لكونهم الأغلب، والأكثر، والسواد الأعظم. لذلك أمره أن يكون صفوه وميله إلى العامة. وهم يشكّلون الرأي العام الضاغط، والمؤثّر، والمغيّر. لهذا تعلمت الحكومات المنتظمة، والحاكمون العقلاء ألا يلحقوا بالأمة القنوط، وأن يرضوا الشعب ـ وهو جماع الرأي العام ـ ويقنعوه لكي يحقّقوا الاستقرار السياسي، والحكم الرشيد، القائم على احترام الرأي الآخر، والأخذ بمصالح الجميع على قدم المساواة.

إنّ الحاكم الحصيف ـ كما يقرّر الإمام علي عليه السلام ـ من يجعل همّه إرضاء العامة، بتحقيق ضروريات حياتها، وسبل عيشها، ذلك أن العامة هم من يشكل الرأي العام، وبهم تكون مقاساته، فإذا نجح الحاكم في كسب ودّ الرأي العام ـ بتحقيق مصالحهم بالعدل والمساواة ـ فإنه يهيء لنفسه حكماً صالحاً، ووضعاً سياسياً مستقراً ومتميزاً، ومناخاً اجتماعياً، يساعده على بناء مجتمع سليم كريم، يعيش حاضره، ويستشرف مستقبله، ويحترم خياراته، وينقل تجاربه إلى

مجتمعات أخرى بدعوته إلى الخير، والصلاح، وبناء الإنسان.

وهذا ما نلمسه في تجارب الدول الحديثة الحقوقية، فقد انصرف حكامها إلى إرضاء العامة بتحقيق مطامحهم، وإشباع حاجاتهم، وإعلاء قيمهم ومبادئهم، ومثلهم العليا الذي يتوخون تحقيقها.

مصادر الكتاب

1. القرآن الكريم

2. نهج البلاغة

3. أخلاق أهل البيت ﷺ، السيد محمد مهدي الصدر، مكتبة أهل البيت (cd).

4. أسد الغابة، العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بـ(ابن الأثير)، انتشارات اسماعليان، طهران.

5. الإسلام والفدرالية، بحث فقهي ودستوري في ولاية الإنسان على نفسه، حسن السيد عز الدين بحر العلوم، تقديم: شبلي ملاط ـ بغداد 2010م، مشروع العدالة الشاملة ـ العراق.

6. الاعلام والرأي العام العربي والعالمي، الدكتورة سناء محمد الجبور، الأردن ـ 2010م.

7. الأنظمة السياسية المعاصرة، الدكتور يحيى الجمل، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969م.

8. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي

تحقيق: علي شيري، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، 1994م.

9. تاريخ الطبري، الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مراجعة

وتصحيح: نخبة من العلماء، مكتبة أهل البيت (cd).

10. جواهر التاريخ، الشيخ علي الكوراني العاملي ، دار الهدى.

11. الدولة، جاك دوفابر، منشورات عويدات، لبنان ـ بيروت، 1982م.

12. الديمقراطية مالها وما عليها، خليل زامل الجليحاوي، دار الرسول الأكرم، دار المحجة البيضاء، بيروت ـ لبنان.

13. الرأي العام، الدكتورة شاهيناز طلعت، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983م، 14. الرأي العام، الدكتور مختار التهامي وآخران.

15. الرأي العام والتحول الديمقراطي، محمد سعد أبو عامود، 16. الرأي العام والحرب النفسية، الدكتور مختار التهامي، دار المعارف.

17. الرأي العام ودوره في العمل السياسي، نعمة العبادي.

18. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.

19. الشيعة والدولة –التجربة العراقية، نبيل ياسين.

20. علم السياسة، الدكتور حافظ علوان، بغداد، سنة 1990م.

21. عهد الأشتر، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1984م.

22. الفتنة الكبرى ـ علي وبنوه، طه حسين، الطبعة: التاسعة، دار المعارف، مصر.

23. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، 1965م.

24. لسان العرب، العلامة أبي الفضل جما الدين محمد المعروف بـ

(ابن منظور)، نشر أدب الحوزة، قم المقدسة ـ إيران.

25. مبادئ علم السياسة، نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، دار الكرمل، عمان ـ الأردن، 1984.

26. مجمع البحرين، الفقيه الشيخ فخر الدين الطريحي، مكتبة أهل البيت (cd).

27. المدخل الى علم السياسة، غالي بطرس غالي ومحمود خيري، الطبعة التاسعة، الانكلو المصرية، 1990م.

28. مروج الذهب، علي بن الحسين المسعودي، المكتبة الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

29. مقدمة العلوم السلوكية، حامد ربيع.

30. الموسوعة الفلسفية المختصرة

31. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، تحقيق: دار الحديث، مطبعة دار الحديث، قم المقدسة ـ إيران.

32. نظرية الرأي العام، الدكتورة حميدة سميسم، المدار الثقافية للنشر.

33. النظم السياسية، الدكتور حسين عثمان محمد عثمان، منشورات الحلبي الحقوقية ـ 2009م.

34. النظم السياسية، الدكتور محسن خليل، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، 1976.

34. نهج البلاغة، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبدة، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

بالنسبة لمصادر المواقع الالكترونية فقد ذكرت في سياق الكتاب.

المحتويات

المحور الثالث

العقد الاجتماعي وسلطة الرأي العام عند الامام علي عليه السلام